وزارة الـــتعليـــم الـــعالـــي و الـــبحث الـــعلمـــي

جـامـعة الشاذلـــي بن جـديـد- الـطارف-

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي:.....

السنة الجامعية:2024/2023

قـسـم:العـلـوم الاقتـصـاديـة

.....

مـــذكـرة مقدمـــة في إطـــار متطلـبـات نـيـل شـــهادة الـماسـتـر

تـحـت عـنـوان:

مكانة الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الوطن العربي

تـــخـصـص: اقتصاد نقدي وبنكي

.....

من إعداد الـطـالبتين:

- العابد برينيس وصال
- مصباحي كوثر

تـــحـــت إشـــراف:

الدكتورة دحماني نور الهدى

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول العربية وأهم الاستراتيجيات المتبعة من أجل تحقيق ذلك، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات الهامة أبرزها ضرورة قيام الدول العربية بتعزيز ودعم التنمية الزراعية من خلال زيادة التوعية، مما ينعكس على تحقيق الأمن الغذائي لديها.

الكلمات المفتاحية:

الأمن الغذائي، التنمية الزراعية، التنمية الزراعية المستدامة، الدول العربية.

Abstract

This study aims to clarify the reality of agricultural development and food security in the Arab countries and the most important strategies used to achieve this. The results of the study showed that the components of food security available in the Arab world are insufficient to improve it, especially in light of the problems that the Arab agricultural sector suffers from and the absence of political will. Arab agricultural policies did not achieve the established goals. The study concluded with a set of important suggestions, most notably the need for Arab countries to promote and support agricultural development by increasing awareness, which is reflected in achieving their food security.

Key words:

Food security, agricultural development, sustainable agricultural development, Arab countries.

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وإمتنان على البدء والختام... بعد عناء السنين و السهر حيث الناس نائمين، وبعد الفشل الذي جعلت منه سلما يوصلني الى سلم الناجحين ها أنا ذا أصل...

وفي هذه اللحظة الأكثر فخرا أهدي عملي هذا الى من أحمل اسمه بكل افتخار... الذي حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا يا **أبي الغالي** ...

أرجوا من الله أن يمد عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار...

الى من أفضلها على نفسي الى من وضعتني على طريق الحياة، قدوتي الأولى ومعنى الحب والتفاني...

الى بسمة الحياة وسر الوجود الى التي احتضنني قلبها قبل يدها

إلى القلب الدافئ والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمة سر قوتي ونجاحي وحنانها بلسم جراحي

الى من أرشدتني ورافقتني في كل مشاوير حياتي ولا تزال تفعل الى الآن، التي طالما تمنيت أن تقر عينيها برؤيتي في يوم كهذا...

اللهم احفظها وارزقها العفو والعافية... **أمي الحبيبة**

الى ضلعي الثابت الذي لا يميل.. الى من رزقت بهم سندا وملاذي الأول والأخير **أختي** "**سوار**" **واخواني** "**مروان وعبد الرحيم**"

الى من كان لديه يد العون في مذكرتي ووقف بجواري الى من شاركني لحظات كتابتها وتحضيرها زميلتي "**كوثر**"

أهدي هذا العمل الى أستاذتي المشرفة على بحثي التي لم تقصر في مد العون لي وصاحبة الفضل في توجيهنا ومساعدتنا في تجميع المادة البحثية "**د. دحماني نور الهدى** "

إلى كل من كان له الفضل علي وعلمني حرفا إلى من ذكرتهم ذاكرتي ولم تذكرهم مذكرتي

أهدي هذا العمل

وصال

الإهداء

قال تعالى: " قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

إلهي، لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أهدي ثمرة جهدي إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي والتي تمثل البداية والنهاية لكل فرحة في حياتي

إلى من حصدت الأشواك عن دربي لتمهد لي طريق العلم "**أمي الغالية فاطمة**"

إلى من كان يغرق ويطفو في بحر الحياة، يقاوم ويقاوم من أجل أن يضع مصيري من أجل حياة يبنيها لي كما أريد

إلى الدرع الواقي والكنز الباقي " **أبي الغالي بوزيد** "

إليكما يا منبع الحياة **أمي** و **أبي**

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري إلى الذين كانوا مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة إخوتي "**سفيان**" و"**أميمة**"

إلى بسمة أيامي ومنبع أفراحي ابنة أخي "**إلين**" أكبرها الله في طاعته –إن شاء الله–

وإلى كل عائلتي، وكل من ساهم في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة تشجيع

إلى كل من جمعتني بهم الصداقة والزمالة في دروب الحياة؛

إلى كل من وسعهم قلبي ولم يسعهم قلمي

كوثر

شكر و عرفان

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير، وبأخلص آيات الاحترام والعرفان بالجميل للأستاذة الفاضلة الدكتورة "**دحماني نور الهدى**" التي أنارت لي الطريق بعلمها الغزير وتوجيهاتها السديدة، والتي كانت لإرشاداتها القيمة وروحها الطيبة الفضل الأكبر في إنجاز هذا البحث .

كما أتوجه بوافر التقدير والامتنان لأساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الشاذلي بن جديد الطارف على مساعدتهم وتوجيهاتهم المفيدة .

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا البحث المتواضع وتقييمه.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم من قريب أو بعيد .

وأخيرا أتوجه بخالص شكري وعظيم تقديري لوالدي وأسرتي لكل ما قدموه في صبر وصمت حتى يكتمل هذا البحث ويرى النور.

لكل هؤلاء أقول: شكرا

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01-01	دالة الأمن الغذائي	(15)
01-02	تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2020 و 2021.....	(58)
02-02	تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و 2017 - 2021.....	(60)
03-02	تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 2010 و 2015 – 2020.....	(67)
04-02	إجراءات الدول العربية لمواجهة قضايا الأمن الغذائي.....	(80)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01-02	الأراضي الزراعية في الدول العربية (1990-2021).....	(52)
02-02	مساحات المراعي في الدول العربية (2019).....	(54)
03-02	الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات.....	(55)
04-02	القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2020).....	(57)
05-02	نسب التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.....	(58)
06-02	الصادرات والواردات الزراعية للدول العربية (2010-2017-2020).....	(62)
07-02	نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية %	(65)
08-02	الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي خلال (2019-2020).....	(66)
09-02	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2021).....	(69)
10-02	تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 2010، 2017-2021.....	(71)
11-02	اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2021)..	(72)
12-02	متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الوطن العربي (2010-2017-2020).....	(73)
13-02	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2010-2021).....	(75)
14-02	ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022.....	(76)

قائمة المختصرات

الرقم	المختصر	الكتابة الأصلية للمختصر	الترجمة العربية للمختصر
01	**FAO**	The Food and Agriculture Organization.	منظمة الأغذية والزراعة
02	**WFP**	World Food Programme.	برنامج الغذاء العالمي
03	**WFC**	World Future Council .	مجلس الغذاء العالمي

جدول المحتويات

المحتوى	الصفحة
- الملخص.....	(I)
- Abstract.....	(II)
- إهداء.....	(III- IV)
- شكر و عرفان	(V)
- قائمة الأشكال.....	(VI)
- قائمة الجداول.....	(VII)
- قائمة المختصرات.....	(VIII)
- جدول المحتويات.....	(IX–XII)
- المقدمة.....	(1)
الفصل الأول: الإطار النظري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية	(08)
- تمهيد	(09)
- المبحث الأول: نظرة عامة حول الأمن الغذائي.....	(10)
المطلب الأول: مفاهيم عامة للأمن الغذائي.....	(10)
أولا: مفهوم الأمن الغذائي.....	(10)
ثانيا: العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي.....	(12)
ثالثا: أركان الأمن الغذائي	(12)
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي.....	(13)
المطلب الثالث: مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي.....	(18)
أولا: مؤشرات الأمن الغذائي.....	(18)
ثانيا: مستويات الأمن الغذائي.....	(24)
المطلب الرابع: مداخل الأمن الغذائي وآليات تحقيقه.....	(26)
أولا: مداخل الأمن الغذائي.....	(26)
ثانيا: آليات تحقيق الأمن الغذائي.....	(30)

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية الزراعية.....	(31)
المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية.....	(31)
أولا: تعريف التنمية الزراعية.....	(31)
ثانيا: أهداف التنمية الزراعية.....	(32)
ثالثا: أهمية التنمية الزراعية	(32)
المطلب الثاني: مقومات التنمية الزراعية واستراتيجياتها.....	(33)
أولا: مقومات التنمية الزراعية.....	(33)
ثانيا: استراتيجيات التنمية الزراعية.....	(35)
المطلب الثالث: أبعاد التنمية الزراعية، شروطها وتحدياتها.....	(37)
أولا: أبعاد التنمية الزراعية	(37)
ثانيا:شروط التنمية الزراعية.....	(38)
ثالثا: تحديات التنمية الزراعية.....	(38)
المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة.....	(39)
المطلب الأول: مفهوم وأسباب الاهتمام التنمية الزراعية المستدامة.....	(39)
أولا: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة.....	(39)
ثانيا: أسباب الاهتمام التنمية الزراعية المستدامة.....	(41)
المطلب الثاني: شروط وأهداف التنمية الزراعية المستدامة......	(42)
أولا: شروط التنمية الزراعية المستدامة.....	(42)
ثانيا: أهداف التنمية الزراعية المستدامة.....	(42)
المطلب الثالث: أبعاد وسياسات التنمية الزراعية المستدامة.....	(43)
أولا: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة.....	(43)
ثانيا: سياسات التنمية الزراعية المستدامة.....	(44)
المطلب الرابع: رؤى في المعالجات والمسارات المستقبلية.....	(46)
أولا: تحديات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة	(46)
ثانيا: الحلول والمعالجات المستقبلية	(47)
- خلاصة الفصل.....	(49)

الفصل الثاني: واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل التنمية الزراعية	(50)
- تمهيد.....	(51)
المبحث الأول: الموارد الزراعية في الوطن العربي.....	(52)
المطلب الأول: الإمكانات الطبيعية في الوطن العربي.....	(52)
أولا: الأراضي الزراعية في الوطن العربي.....	(52)
ثانيا: المراعي.....	(53)
ثالثا :الغابات.....	(54)
المطلب الثاني: مورد المياه والموارد البشرية في الدول العربية.....	(56)
أولا: مورد المياه في الدول العربية.....	(56)
ثانيا:الموارد البشرية.....	(56)
المطلب الثالث: الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية.....	(57)
أولا:الإنتاج النباتي في الدول العربية.....	(57)
ثانيا: الإنتاج الحيواني في الدول العربية.....	(59)
ثالثا:الإنتاج السمكي في الدول العربية.....	(60)
المبحث الثاني: تطور حركة التجارة العربية من الغذاء.....	(61)
المطلب الأول: الصادرات والواردات الزراعية في الدول العربية.....	(61)
أولا:الصادرات الزراعية في الدول العربية.....	(61)
ثانيا: الواردات الزراعية في الدول العربية	(63)
المطلب الثاني: تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية.....	(64)
أولا: الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية	(64)
ثانيا: الواردات من السلع الغذائية الرئيسية.....	(64)
ثالثا: الميزان التجاري.....	(65)
المطلب الثالث: الفجوة الغذائية العربية الراهنة ودرجة الاكتفاء الذاتي.....	(67)
أولا: الفجوة الغذائية العربية الراهنة.....	(67)
ثانيا: تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي.....	(68)
المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية للدول العربية.....	(69)
المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الدول العربية.....	(69)
أولا: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي.....	(69)

ثانيا: الناتج الزراعي في الوطن العربي.....	(71)
ثالثا: نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي.....	(72)
رابعا: متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية.....	(73)
خامسا: متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في القطاع الزراعي.....	(74)
المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي للدول العربية.....	(76)
المطلب الثالث: تحديات الوطن العربي للأمن الغذائي والتدابير المتعلقة بمواجهته.....	(77)
أولا: تحديات الوطن العربي للأمن الغذائي.....	(77)
ثانيا: السياسات الزراعية العربية وآفاق التكامل العربي.....	(78)
- خلاصة الفصل.....	(81)
- **الخاتمة**.....	(82)
- **قائمة المصادر والمراجع**.....	(87)

المقدمة

المقدمة

1- مدخل الدراسة

مع بداية الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008)، أصبحت قضية الأمن الغذائي ذات أهمية بالغة خاصة في ظل تزايد عدم الُمَؤَمنِين غذائيا في العالم، حيث قارب عددهم مليار نسمة، وقد عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب تزايد الاعتماد على المنتجات الزراعية في إنتاج الطاقة —الوقود الحيوي –فضلا عن تزايد استخدام الكيماويات في الزراعة الحديثة، حيث أن تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة للمستهلكين وبدأ الحديث عن طرق جديدة لزيادة الإنتاجية تكون أكثر لصحة الإنسان.

وتمثل قضية الأمن الغذائي على مستوى العالم واحدة من القضايا التي تجسد غياب العدالة بين بني البشر، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، ففي الوقت الذي تنعم فيه حيوانات البلدان المتقدمة بطعام تتوافر فيه مواصفات غذائية كاملة، و في حين ينفق العالم على التسليح مليارات الدولارات سنويا، لا يجد البشر طعاماً في البلدان النامية ، وتكتسي قضية الأمن الغذائي فيها بعداً خاصاً، إذ تتشابك فيها الأسباب السياسية ومطامع البلدان المتقدمة في استمرار الصراع من أجل نهب الثروات، إضافة للأسباب الطبيعية من انتشار ظاهرتي الجفاف والتصحر.

ولقد تمكن القطاع الزراعي في الوطن العربي من توفير أغلب متطلبات السكان من الغذاء حتى مطلع سبعينات القرن العشرين، لكن مع منتصف عقد السبعينات أصبحت مشكلة الغذاء على أرس قائمة الموضوعات والمشاكل التي تعاني منها الأقطار العربية، فالزيادة المتسارعة في وتيرة السكان وتحسن ظروف المعيشة أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية مما نتج عنه عجز في تغطية هذا الطلب محليا، وبهذا اضطرت الأقطار العربية إلى اللجوء للخارج لسد احتياجاتها من الغذاء .مما لا شك فيه أن قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك في مجال الغذاء في العالم العربي هو السبب الرئيسي لحدوث الفجوة الغذائية التي تزداد حدة حتى وقتنا الراهن، مما جعل الشعوب العربية تتحول إلى قوة شرائية هائلة تنفق النصيب الأكبر من مواردها المالية في سبيل إشباع حاجاتها من الغذاء وهذا انعكس سلبا على موازينها التجارية.

لقد انتهجت الدول العربية أساليب مختلفة ومتنوعة في إطار الإصلاحات الزراعية، خاصة بعد تحولها من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وقيامها بتحرير تجارة منتجاتها الزراعية فضلا عن رفعها للدعم الذي كانت تقدمه للمزارعين حسب متطلبات النظام التجاري العالمي الجديد، الشيء الذي انعكس سلبا على مردودية القطاع الزراعي في هذه الدول وسبب عجزا في موازين مدفوعاتها بسبب ارتفاع فاتورة الغذاء، بالإضافة إلى تراجع الدور الريادي لدول المنطقة في المحافل الدولية نتيجة انتقال العدوى من المجال الاقتصادي إلى السياسي بسبب التبعية الغذائية للدول المتقدمة.

يعيش الوطن العربي حالة من العجز الغذائي تزداد حدته كل يوم، خاصة في ظل عجز موازين مدفوعات غالبية دوله، مما يضطرها للجوء إلى الاستيراد لتغطية ذلك العجز، وهو ما ينتج عنه كثير من التبعات الاقتصادية.

2- إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي من خلال التساؤل التالي:

كيف يمكن للدول العربية أن تحقق الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية ؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي علاقة الأمن الغذائي بالزراعة؟ وما هي الآثار الاقتصادية التي تترتب عن تحويل المنتجات الزراعية إلى مواد طاقوية؟
- هل يمكن للوطن العربي تحقيق أمنه الغذائي والتخلص من التبعية الخارجية عن طريق استغلال مقوماته الطبيعية والبشرية والمالية؟
- ما هي الآفاق المستقبلية لحل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي لاسيما في ظل التنمية الزراعية؟

3- فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

- إذا كانت العلاقة بين الأمن الغذائي وقطاع الزراعة علاقة تبادلية (تأثر وتأثير)، فإنه ينجم عن استغلال المنتجات الزراعية لإنتاج المواد الطاقوية آثار سلبية في المجالين الاقتصادي والسياسي؛
- إذا استغلت الدول العربية الثروات والإمكانيات الطبيعية، البشرية والمالية التي تتوفر عليها فإنها ستتمكن من تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالخارج؛
- إن السياسات الاقتصادية والتدابير والإجراءات التي انتهجتها الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي، ستساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء.

4- أهمية موضوع الدراسة

يعد موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع الاقتصادية التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، وفيما يلي يتم عرض أهمية الموضوع فيما يلي:

- علاقة منتجات القطاع الزراعي بقضية الأمن الغذائي وارتباط ذلك بالأمن الإستراتيجي والقومي العربي، فعجز بلد عن إنتاج ما يحتاجه للاستهلاك المحلي من السلع الغذائية المختلفة واستيرادها من الخارج يعرضها للعديد من المخاطر؛

- تحقيق الأمن الغذائي في الموارد الغذائية الضرورية للسكان في الوطن العربي خاصة وأن تحقيق وفرة غذائية يؤدي إلى تدعيم موقف الدول العربية في مواجهة التطورات الدولية؛
- تكشف الدراسة عن طبيعة الإنتاج الزراعي الغذائي في الوطن العربي ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية؛
- تحليل المشكلة الغذائية في الوطن العربي وتقييم السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحسينه.

5- أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد الأسباب الكامنة وراء مشكلة الغذاء وعدم تحقيق الأمن الغذائي بالوطن العربي، ومن ثم اقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة؛
- معرفة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العربي، والتي تحد من نموه وتطوره لسد الاحتياجات الغذائية للسكان؛
- محاولة تقييم الحلول المطروحة من طرف الدول العربية بهدف تحسين أمنها الغذائي.

6- أسباب اختيار الموضوع:

من أسباب اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ❖ الموضوع يندرج ضمن مجال التخصص؛
- ❖ الدور المهم الذي تلعبه الأمن الغذائي في اقتصاديات الدول؛
- ❖ محاولة معرفة واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي خاصة بعد سلسلة الإصلاحات التي انتهجتها الدول العربية مجتمعة خلال عقد التسعينات لتحسين أمنها الغذائي؛
- ❖ الأمن الغذائي لم يعد يقتصر على توفير الغذاء للسكان من سد جوعهم بل أصبحت له أبعاد اجتماعية وسياسية وبيئية، وهو ما يستدعي التعرف عليها؛
- ❖ تسليط الضوء على مشاكل القطاع الزراعي في الوطن العربي والكشف عن آثارها السلبية التي تحول دون تحسين الأمن الغذائي لدول المنطقة.

7- حدود الدراسة

لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كالأتي:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على دول العالم العربي وتم التركيز على 24 دولة عربية لتوفر الإحصائيات حولها.

- **الحدود الزمنية:** اختلفت الحدود الزمنية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

8- منهج وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وحتى تتم الإجابة على الإشكالية الرئيسية وأسئلتها الفرعية واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعة، في ضوء ما يتوفر من بيانات يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائم طبيعة الموضوع محل الدراسة وذلك لوصف مفاهيم الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وأهميتها، وعرض مؤشرات الأمن الغذائي والتنمية الزراعية وترجمة الإحصائيات المتعلقة بالدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة في عرض واقع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الدول العربية، وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والملتقيات، إحصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشرات والمواقع الإلكترونية.

9- الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع الأمن الغذائي وأيضا التنمية الزراعية ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

الدراسة الأولى: يوسف بن يزة، (2018)، بعنوان: محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مقال في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، جامعة باتنة 1، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى هذه الدراسة البحث في أسباب تحول المنطقة العربية إلى واحدة من أكبر النقاط السوداء على خريطة انعدام الأمن الغذائي العالمي، وتبحث في أسباب خطورة هذه الوضعية على اعتبار أن أغلب السعرات الحرارية المستهلكة في هذه البلدان تأتي من خارجها. تطرح الدراسة مقاربتين أساسيتين هما التحليل المعمق للسياسات العمومية في مجال الأمن الغذائي والتعاون الاستراتيجي بين الدول العربية في هذا المجال، وتوصي بضرورة أن ينطوي تحقيق الأمن الغذائي العربي على ديناميكية أساسية وهي إعادة تنشيط التضامن التكاملي بين الدول العربية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن إلى أن تعزيز الأمن الغذائي في هذه الدول يستند في المقام الأول على التعليم باعتباره الركيزة الأولى، كما يمكن للدول العربية أن تتخذ تدابير لزيادة الإنتاج المحلي من الأغذية على الرغم من القيود التي تفرضها الوفرة المحدودة من الموارد المائية والأراضي الخصبة.

الدراسة الثانية: حركاتي فاتح، (2018)، بعنوان: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص أزمة الغذاء في الوطن العربي خلال الفترة (2015-2000)، واقتراح بعض الحلول المستقبلية المناسبة لحل هذه المشكلة ومحاولة تقييمها، بالإضافة إلى معرفة التحديات التي تواجه الزراعة العربية.

حيث خلصت الدراسة إلى أن مقومات الأمن الغذائي المتاحة في الوطن العربي غير كافية لتحسينه، خاصة في ظل المشكلات التي يعاني منها قطاع الزراعة العربي وغياب إرادة سياسية عربية قوية، كما أن السياسات الزراعية العربية لم تحقق الأهداف المسطرة.

الدراسة الثالثة: كينه عبد الحفيظ ، (2021) بعنوان: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية النفطية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر:

هدفت هذه الدراسة إلى رفع اللبس على بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، وفي المقابل ربط الأمن الغذائي بتقلبات أسعار النفط وخاصة ما يحدث في العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين جراء الانهيار الشديد في الأسعار.

وقد خلصت الدراسة محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات المحققة الأمن الغذائي إلى انه هناك فجوة غذائية في حالة ارتفاع أسعار النفط فما بالك بالانخفاض، ومن هنا فمن الضروري والحتمي ترقية القطاع الزراعي والاهتمام بالبحث العلمي وتوفير البنى التحتية واليد العاملة الماهرة والاستفادة من التجارب الناجحة...الخ، ويبقى عامل الإرادة السياسية والشعور بالمخاطر المحدقة بالفرد العربي ومحاولة تجاوزها أهم عنصر لتحقيق الأمن الغذائي .

الدراسة الرابعة: ربيعة بوسكار، هشام بن عزة، (2022) بعنوان: " التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر –الواقع والتحديات–"، مقال في منصة مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

هدفت هذه الدراسة للتعرف على واقع القطاع الزراعي في الجزائر، ومدى قوة وضعيته الحالية على تحقيق التنمية الزراعية المستدامة بأبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، معتمدين في ذلك على البيانات، والمعطيات والإحصائيات المتوفرة وتحليلها.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود فجوة كبيرة بين ما هو متاح في هذا القطاع من وفرة في الموارد الطبيعية وتنوعها كالأراضي والمناخ، والمجهودات المبذولة من طرف الدولة لتوفير الموارد المالية وغيرها من الموارد، حيث أن الأهداف المحققة ضئيلة مقارنة بالإمكانيات المتوفرة، وهو ما يطرح تحديات كثيرة تدور حول كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لبلوغ أهداف لطالما سعت إليها الجزائر ولم تحققها إلى الآن، كالاكتفاء الذاتي وكذلك تحسين مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة.

– ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بما يلي:

- في هذه الدراسة تم تحليل الوضع الاقتصادي العربي وبرامج الدول العربية في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية؛
- في هذه الدراسة تم عرض تجارب دول عربية حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ؛
- الدراسة تركزت في الفترة الأخيرة وأبرزت اثر أزمة كوفيد 19 على الوضع العربي وعرض جهود الدول العربية في إصلاح الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

10– هيكل الدراسة

لقد حددت إشكالية الدراسة إطار متعدد الأبعاد (الأمن الغذائي، التنمية الزراعية، تحقيق الأمن الغذائي عبر التنمية الزراعية في الدول العربية) الأمر الذي يستدعي ضرورة الإحاطة بكل هذه الأبعاد وبجميع جوانبها، وعلى هذا الأساس فقد شملت هذه الدراسة مقدمة وفصلين وخاتمة جاءت كالتالي:

الفصل الأول: تضمن هذا الفصل الإطار النظري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وتم تقسيمه ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم إعطاء نظرة عامة حول الأمن الغذائي من حيث مفهومه، العوامل المؤثرة فيه، أركانه وأبعاده بالإضافة إلى مؤشراته ومستوياته ومداخل الأمن الغذائي وآليات تحقيقه في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى أساسيات حول التنمية الزراعية من حيث تعريفها، أهميتها، أهدافها، مقوماتها واستراتيجياتها، كما تم التطرق إلى أبعاد التنمية الزراعية، شروطها وتحدياتها بالتفصيل في المبحث الثاني، ومن ثم تم التعرف على التنمية الزراعية المستدامة بالتفصيل في المبحث الثالث.

الفصل الثاني (التطبيقي): تضمن هذا الفصل القيام بدراسة تحليلية عن واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل التنمية الزراعية، وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث أساسية، حيث تم عرض الموارد الزراعية في الوطن العربي بالتفصيل في المبحث الأول، ثم تم التطرق إلى تطور حركة التجارة العربية من الغذاء في المبحث الثاني، ومن ثم تم عرض وتحليل واقع الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية للدول العربية في المبحث الثالث.

الفصل الأول

الإطار النظري للأمن الغذائي والتنمية الزراعية

تمهيد

بدأت تطفو على الساحة الدولية في الربع الأخير من القرن الماضي مصطلحات اقتصادية حديثة لم تألفها البشرية، وأثارت جدلا واسعا بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وعلى أرسها الأمن الغذائي، حيث ظهرت أزمة الغذاء العالمية منذ سنة 1973، كنتيجة حتمية لارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية وعلى أرسها الحبوب وما يقابلها من انخفاض في الإنتاج العالمي وظهور عجز واضح في الموازين التجارية للدول المستوردة للغذاء.

لقد كان لتعثر المفاوضات بشأن الملف الزراعي في منظمة التجارة العالمية دور فعال في حدوث أزمة الزراعة العالمية وما نتج عنها من انخفاض في الأسعار والصادرات، واضطرار عدد كبير من المزارعين إلى التوقف عن الزراعة نهائيا، كما كان لتحويل المنتجات الزراعية إلى وقود حيوي للطاقة دور مباشر في اتساع آثار أزمة الغذاء العالمية لتشمل أغلب دول العالم.

في المقابل أصبح لقضية الأمن الغذائي أبعادا أخرى وآثارا أكثر عمقا من تلك المرتبطة أساسا بالجانب الاقتصادي، حيث تعدت ذلك وأصبح لها انعكاسات على الأوضاع السياسية والبيئية والاجتماعية، وما يرتبط بها من قرارات ومسارات تنموية، خاصة في الدول النامية ومنها العربية والتي تعتبر مستوردا صافيا للغذاء، وسيتم التعرض في هذا الفصل لتوضيح دور التنمية الزراعية على الأمن الغذائي، وفقا للتقسيم التالي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول الأمن الغذائي؛

المبحث الثاني: أساسيات حول التنمية الزراعية؛

المبحث الثالث: التنمية الزراعية المستدامة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الأمن الغذائي

كان مفهوم الأمن وانعدامه محورا اهتمام للعديد من الدارسين والباحثين، فقد ظلت الحروب عبر التاريخ تندلع بحثا عن الأمن والاستقرار، ولا تزال هذه الفكرة تجد صداها في عالم اليوم، خاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي.

طرحت المنظمات والهيئات الدولية اصطلاح الأمن الغذائي وتبنته الحكومات، ليأتي مترادفا مع مصطلحات أخرى كالأمن الوطني، الأمن الاقتصادي، الأمن المائي، وخلال هذه الدراسة سوف يقتصر على دراسة الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة للأمن الغذائي

قد يكون من المناسب تعريف وتأصيل المفاهيم البحثية، ومن بين هذه المفاهيم نجد: مفاهيم الأمن الغذائي وعلاقته بالتنمية الزراعية والتنمية المستدامة، إذ تطور مفهوم الأمن الغذائي بتطور الحياة الاقتصادية، واستعملت عدة أساليب لقياسه، واستنادا إلى ذلك، تقدم مؤشرات إحصائية للدلالة على مدى تحقق الأمن الغذائي من عدمه .

أولا:مفهوم الأمن الغذائي

قرر المجتمع الدولي إبان الحرب العالمية الثانية تأسيس منظمة متخصصة للأمن الغذائي العالمي سيمت (Organization Agriculture & Food)، وتضمن دستور المنظمة السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها: تحسين مستويات التغذية والمعيشة، تحسين ظروف سكان الريف.

ثم تعرض العالم إلى أزمة غذاء عالمية، خلال الفترة 1972-1974، انعقد على أثرها مؤتمر الغذاء العالمي في عام 1974، وركز على أولوية الأمن الغذائي العالمي من خلال زيادة واستقرار الإنتاج، وفي عام 1983 تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي ليشمل مفهوم القدرة على الحصول على الغذاء بالإضافة إلى مفهومي التوفر والاستقرار، وفي عام 1992 عقد المؤتمر العالمي حول التغذية وأضاف مفهوما جديدا للأمن الغذائي وهو كفاءة استخدام الغذاء، وأصبح حق الإنسان في غذاء مناسب ضمن حقوق الإنسان التي أقرها المجتمع الدولي.[1]

الأمن الغذائي لغويا هو:" من باب الفهم والسلم وهو من الأمن والأمان، والأمن ضد الخوف ومن ثم الغذاء وهو كل ما ينمو به الجسم من طعام وشراب".[2]

ويعرف الأمن الغذائي أيضا بأنه: " قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبأسعار تتناسب مع دخولهم".[3]

---

[1] فاطمة أحمد محمد، **"أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2013، ص98.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي "مفهومه، قياسه ومتطلباته"**، دار آمنه للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 09.

[3] محمد رفيق، أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 16.

كما يعرف بأنه: "قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بتأمين استيراد الأمن الغير المتعرض لتذبذب أو الأخطار من الخارج".[1]

كما يعرف على أنه: "يعتبر الغذاء شرطا أساسيا من شروط بقاء الكائن البشري، لكن ذلك البقاء مرهون بدرجة كبيرة جدا بتأمين قضية الغذاء لفترات محدودة من الزمن، فقد قامت إحدى المنظمات العالمية بتوحيد الرؤى حول قضية الأمن الغذائي نتيجة اهتمامها بهذه القضية المتعلقة بالإنسان". كما عرف الأمن الغذائي بأنه: توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية، سليمة ونشطة".[2]

ويعرف كذلك على انه" :يكون الأمن الغذائي عندما يكون باستطاعة جميع الناس، وفي كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي، الآمن، والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التنمية بنمط حياة صحي ونشط [3] ".

أما منظمة الأغذية والزراعة [4] FAO عرفته:" بأنه يتوفر عندما تتاح لجميع الناس وفي كل الأوقات والفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم حياة موفورة، الصحة والنشاط".[5]

ويمكن التمييز بين مستويين للأمن الغذائي :" مطلق ونسبي، فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، أما الأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة دولة ما أو مجموعة من الدول على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا".[6]

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل على الأمن الغذائي فهو قدرة الدولة على تأمين الغذاء لمواطنيها سواء كان ذلك بالإنتاج المحلي أو بالاستيراد من الخارج، أي يجب على الغذاء أن يكون متوفر لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن حيات صحية.

---

[1] رزيقية غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر– واقع و آفاق–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر، 2015، ص 56.

[2] طرطار سماح، سليمي كنزة، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010–2020**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة ، الجزائر، 2023/2022، ص 03.

[3] هاجر حلافة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين و تنامي التهديدات**، دفاتر المتوسط، المجلد 02، العدد 01،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 2015، ص13.

[4] **FAO**: The Food and Agriculture Organization.

[5] حنان مروني، يحي بن عدة، **الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة حالة ملبنة سيدي خالد تيارت**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر، 2017/2016، ص 31.

[6] يوسف بن يزة، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة باتنة ، الجزائر، 2018، ص 15.

ثانيا:العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل ذكرها كالآتي[1]:

– **العوامل الديمغرافية** : يعد التزايد السكاني العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الغذاء إذا يشهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي، هذا ما يؤدي إلى اختلاف مستوى عرض وطلب الغذاء، كما أن هذا التزايد الكمي للسكان قد يرافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحض، مما يؤدي إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق من جهة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية من جهة أخرى.

– **العوامل الطبيعية:** يغزى قصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل الطبيعية أهمها :

- انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحات الكلية؛
- اعتماد اغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب و التقلب من عام إلى آخر؛
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل نحو الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية؛
- دور الإنسان في الإسراف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة، والذي له أثر كبير في استفحال أزمة الغذاء؛
- التوسع العمراني على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

– **الخيرات التنموية الكلية** : تنطوي عملية التنمية عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى، و في الكثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم الزراعة إلا بدور ثانوي داعم، وكثيرا ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الايجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى، كما لا يعطي اهتماما كبيرا لتعزيز البحث والاستثمارات في الزراعة، رغم قول بعض الاقتصاديين أن أي ثروة صناعية تحدث لا بد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين و اليابان.

ثالثا: أركان الأمن الغذائي

تتمثل أركان الأمن الغذائي فيما يلي:[2]

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر وصول واستخدام الغذاء)، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي .

[1] زريقة غراب، مرجع سبق ذكره، ص ص 57-56 .

[2] بن عيسى كمال الدين ،كبيري فتيحة، **تحدي الأمن الغذائي في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة 1995–2015** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، الجزائر، 2018 ، ص03.

إن توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وبكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي اكبر من نسبة الواردات، أما وصول الغذاء وإتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.

كما يجب أن يكون هناك توزيع العادل لمختلف طبقات المجتمع بما في ذلك الهشة لأنه قد يكون هناك غذاء وفير على المستوى القطري لكن لا يصل إلى الفقراء بسبب محدودية الدخل ويضمن استقرار الركائز السابقة عملية تحقيق الأمن الغذائي بصفة مستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي

تتمثل أبعاد الأمن الغذائي في العناصر التالية:

أولا:البعد الديموغرافي :يشارك العنصر البشري في قضية الأمن الغذائي من ثلاث أقطاب[1] :

–أن التأمين الغذائي أوجده هو لأجله ذاته وبقائه، لذا فقد سعى إلى تعداد الأساليب والطرق منذ وجوده الاجتماعي وطورها تبعا للظروف التي يعيشها والتي يتوقع حدوثها؛

–أن الإنسان هو المنشط لحيثيات الإنتاج والتسيير الدالة عن الأمن الغذائي باعتبارهما العمليتان الأساسيتان لتجسيد الأمن الغذائي الذاتي بكفاءة عالية؛

–أن الكائن البشري يعتبر مقياسا للكفاية الغذائية لأنه المحدث للأزمة الغذائية التي تستدعي التأمين لها، كما أن التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، حيث أدت الهجرة الريفية إلى المدن إلى تزايد سكانها وحرمان الريف من اليد العاملة الزراعية.

ثانيا: البعد الاقتصادي :ويعني هذا البعد عدم قدرة الشعوب على توفير احتياجات سكانها من الغذاء لكون الطلب عليه أكبر من المعروض منه وبالتالي اتساع الفجوة الغذائية وهذا ما يؤثر على الأسعار واستقرار الأسواق الغذائية ومع تزايد السكان واستنفاذ الثروات الطبيعية طالما شكل عبئا اقتصاديا كبيرا على الدولة، وهذا ما يضطر الدولة إلى تغطيتها اعتمادا على الاستيراد من الخارج والذي بدوره سيؤثر سلبا على الجانب المالي للبلد وبالتالي على التنمية الاقتصادية، حيث توجد علاقة طردية بين الغذاء الجيد والصحة وعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توفير المتطلبات الضرورية من الغذاء التي تمكن الأفراد (كعناصر إنتاجية) من مزاولة نشاطاتهم الداعمة أو الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتدهور مستوى

[1] سهيلة شيخاوي، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980–2016)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019/2018، ص ص 71-70.

التغذية يؤثر على الحالة الصحية للعنصر البشري فلا تكون له إمكانية الدخول في سوق العمل ومن هنا يظهر دور العنصر البشري في الاستثمار خاصة وأنه أهم عناصر الإنتاج المتوفرة في البلدان النامية،كما يدرس هذا البعد العلاقة بين الأمن الغذائي والفجوة الغذائية والتي تدرس جانبي العرض والطلب على الغذاء لمعرفة حجم الفجوة الغذائية، كما يشير مفهوم الأمن الغذائي إلى أهمية توفير الغذاء سواء من مصادر محلية أو خارجية، والتنمية الاقتصادية تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في رفع مستوى الأمن الغذائي من خلال عدد من العوامل يذكر منها[1]:

–ارتفاع مستوى الدخل القومي الحقيقي: تعني التنمية الاقتصادية إحداث زيادة سريعة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن ومنه قدرة الدولة على تغطية احتياجاتها الغذائية من خلال زيادة موارد النقد الأجنبي التي تمتلكها الدولة؛

–توفير موارد النقد الأجنبي: وتساهم عملية التنمية الاقتصادية في توفير النقد الأجنبي بطريقتين: اما بالعمل على زيادة الصادرات وذلك بإنتاج السلع التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية ومن ثم تصديرها إلى السوق الخارجية للحصول على النقد الأجنبي، أو إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات ومنع استنزاف موارد النقد الأجنبي؛

–توفير الغذاء الضروري لقطاعات الاقتصاد الوطني بالكميات والنوعيات المناسبة بما يحد من الواردات الذاتية ومن ثم توفير النقد الأجنبي وعدم استنزافها في استيراد الغذاء من الخارج؛ وعليه فان عملية التنمية الاقتصادية تزيد من حجم الإنتاج في مختلف المنتجات فيوجه جزء للاستهلاك المحلي والباقي للتصدير والحصول على الموارد الأجنبية وهذا ما يساعد الدولة على تغطية الفجوة الغذائية؛

–تقدم الصناعات الغذائية: إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتضمن تقدم قطاع الصناعات الوطنية ومنه الصناعات الغذائية مما يرفع من مستوى الإنتاج الغذائي كما يتم استغلال الفائض من الإنتاج الغذائي في مواسم الوفرة خلال مواسم القلة لضمان استمرار توفير الغذاء للمواطنين والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار وتأمين الأمن الغذائي على مدار السنة؛

–زيادة الإنتاجية الزراعية: ينتج عن التقدم في عملية التنمية الاقتصادية حدوث ابتكارات واكتشافات جديدة ومن ثم ارتفاع مستوى التقدم التكنولوجي ونخص بالذكر المجال الزراعي وذلك باستخدام أحدث أساليب الإنتاج الزراعية كاستخدام المكننة الزراعية والسلالات الزراعية الحديثة وغيرها، ما يساهم في زيادة إنتاجية القطاع الزراعي وبالتالي ارتفاع متوسط نصيب الفرد وزيادة مستوى الأمن الغذائي؛

–ارتفاع مستوى التعليم: إن التقدم الاقتصادي لأي دولة يترتب عنه تحسين مستوى التعليم الأمر الذي يعني ارتفاع مستوى ثقافة أفراد المجتمع وزيادة وعيهم مما ينعكس على تحسين أنماطهم الاستهلاكية واقترابها من النمط الغذائي السليم ما يساهم في ترشيد الاستهلاك الغذائي على المستوى القومي ومن ثم تقليل حجم الفجوة الغذائية أو القضاء عليها نهائيا،

[1] سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

فكلما زاد مستوى تعليم وثقافة أفراد المجتمع أمكن توعيتهم وحثهم على ترشيد الاستهلاك بواسطة مختلف أجهزة الإعلام والاتصال، وكذلك يساعد ارتفاع مستوى التعليم لدى المزارعين على استخدام أحدث أساليب الإنتاج بكفاية تامة ويمكنهم من تنمية المساحات الزراعية المحصولية وبالتالي زيادة حجم الإنتاج الغذائي وارتفاع مستوى الأمن الغذائي؛

–ارتفاع مستوى الصحة: إن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن حدوث تحسن في مستوى القطاع الصحي وتخفيض معدل الوفيات وزيادة القوى العاملة بالقطاع الذي يساهم في زيادة إنتاج الغذاء وكذا تحسن مستوى الصحة لدى الأفراد العاملين بالقطاع الزراعي وزيادة مستوى إنتاجيتهم ما يساعد في ارتفاع مستوى الأمن الغذائي[1].

توجد علاقة طردية في شكل تأثير وتأثر بين الأمن وتوفير الغذاء، وتعنى هذه العلاقة أن أي تغير في المتغير المستقل،لابد أن يؤدى إلى تغير في المتغير التابع له،بنفس اتجاه الزيادة أو النقصان،مع فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها،أي كلا المتغيرين يتحركان بنفس الاتجاه زيادة ونقصانا.[2] ويمكن تمثيل تلك العلاقة كما يلي:

الشكل رقم (01–01):دالة الأمن الغذائي

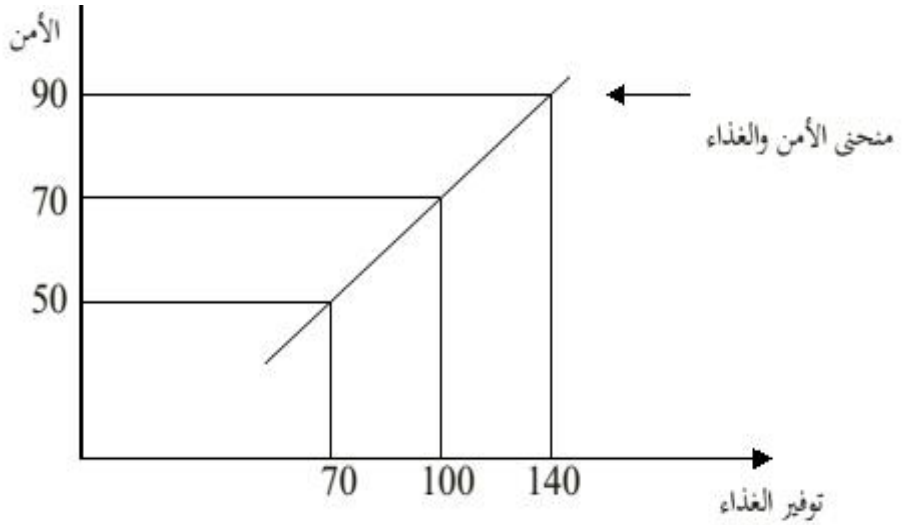

المصدر: فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص 78.

المنحنى أعلاه يبين العلاقة بين توفير الغذاء والأمن، يمثل توفير الغذاء على المحور الأفقي والأمن على المحور الرأسي، ويوضح المنحنى، العلاقة بين أقصى ما يمكن أن توفره الدول من الغذاء، عند مستويات الأمن المختلفة، ويتجه المنحنى من الأسفل إلى الأعلى ومن اليسار إلى اليمين، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.

[1] عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 45.

[2] فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000–2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص 78.

ثالثا: البعد السياسي:يعد الأمن الغذائي أحد العناصر الأساسية للأمن الاستراتيجي، فقد أصبحت الدول المتقدمة تستعمل الغذاء كأداة للضغط على الدول النامية للتأثير على قراراتها السياسية لأنها تحت التبعية الغذائية لها،[1] ومع ارتفاع كميات وقيمة الواردات الغذائية للدول النامية ترتفع أرقام الدعم ما يجعلها تتحمل كل سنة مزيدا من الديون الخارجية ما يضطرها إلى جدولتها وبالتالي تراكم الفوائد وزيادتها وتصبح الدولة في النهاية عاجزة عن سداد فوائد القروض فتلجأ إلى صندوق النقد الدولي طالبة منه قروض ميسرة وهذا ما يخضعها إلى شروط قاسية تؤدي غالبا إلى رفع الدعم عن السلع الغذائية ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بشكل حاد يؤثر على أفراد الشعب ذوي المداخيل المنخفضة وهم يمثلون أغلبية المجتمع ما ينجر عنه استياء لديهم يؤثر في أمن واستقرار البلاد، ولازالت عدة دول كبرى تستخدم الإعانات الغذائية خدمة لأغراضها السياسية.

رابعا:البعد الاجتماعي :يتمثل هذا البعد في اعتبار الغذاء من بين حقوق الإنسان، وتوافر مستوى الكفاف منه في المجتمع وعدالة توزيعه بين الأفراد يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي داخل البلد،[2] وللخروج من التخلف الاجتماعي والاقتصادي للقطاع الزراعي والحد من مشكلة الغذاء والتقليل من الفوارق بين الريف والحضر لابد من جهود وسياسات لذلك، فهذا الأمر ينتج عنه عدة مشاكل في مقدمتها الهجرة من الريف إلى المدينة وما ينجر عنها من مشاكل اجتماعية واقتصادية فضلا عن ذلك، وتترك مشكلة الغذاء العديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة بحيث يؤدي قصور الإنتاج الزراعي وعدم استقراره إلى خلق إضرار بالمستوى المعيشي والاجتماعي للمزارعين فتؤثر عليهم بانخفاض مداخيلهم وقدرتهم الشرائية فتظهر الطبقية في المجتمع ما يزيد الهجرة من الريف إلى المدينة وانتشار البطالة وهذا لا يؤثر فقط على الريف بل حتى المدينة التي لا تكون مهيأة اقتصاديا واجتماعيا لاستقبالهم.[3]

خامسا: البعد البيئي :توجد علاقة وطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالمجتمع الذي يعاني من ذلك يلجأ مواطنوه عادة إلى القيام بأنشطة تضر البيئة وتؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية الزراعية)غابات، مراعي، أراضي زراعية)... وبالتالي يدخلون في حلقة مفرغة من نقص الغذاء ومواجهة التأثيرات البيئية التي تقف دون تحقيق الأمن الغذائي، لذا لابد من:

-إدخال البعد البيئي في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية؛

-وضع ضوابط للمحافظة على التنوع البيئي وعلى الأصناف والسلالات النادرة؛

---

[1] فاتح حركاتي، **الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص 32.

[2] فاطمة تواتي بن على، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014، ص 162.

[3] سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

-تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يأخذ في الحسبان قدرة التجدد الطبيعي للموارد؛

-تنظيم مسألة الملكية العامة للموارد الطبيعية مثل المراعي؛

-تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي.[1]

سادسا: البعد الحركي : ويتمثل هذا البعد في أن الأمن الغذائي يختلف في الحاضر عنه في الماضي وذلك لتطور الحاجات الإنسانية في مجال الغذاء، الفطرية منها والمكتسبة وكذا التطورات الحاصلة في حجم الموارد الاقتصادية التي تصلح لإشباع هذه الحاجات الغذائية والطرق الفنية المستعملة في إنتاجها، بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية السائدة والتي تحدد مدى قدرة الإنسان على توفير المواد الغذائية في ظل عالم يتميز بظاهرة الندرة، وبناءا على ذلك فان مفهوم الأمن الغذائي لابد أن يكون مفهوما حركيا يتكيف مع جميع الظروف التي تمر بها الدولة في أي فترة زمنية و في أي حالة اقتصادية[2].

سابعا: البعد الصحي :يركز هذا الجانب على المستوى الصحي للفرد وما يحتاجه من غذاء كاف وصحي لتعزيز قدرته على العمل والإنتاج، وليواصل الإنسان نشاطاته فهو بحاجة إلى كم ونوع من العناصر الغذائية بحسب مراحل حياته.

ثامنا: البعد الثقافي :يتميز البعد الثقافي عن باقي الأبعاد باعتباره لا يتعلق بقرار سياسي أو أمر واجب التنفيذ أو برأس المال فهو يرتبط بصفة كبيرة بمعتقدات الأفراد ودلالات تلك المعتقدات وتأثيرها على الأرض الزراعية وقيمة العمل الفلاحي فيها ومن هنا تنبع أهمية البعد الثقافي للشعوب في تعزيز إستراتيجية الأمن الغذائي المعتمد من طرف الدولة والتي وجب على الشعب المشاركة فيها[3] .

والأمن الغذائي يشمل ثلاثة أبعاد والتي يجب معالجتها على حدة: توافر الغذاء، وفرص الحصول على هذا الغذاء والاستخدام المتوازن من الأغذية.[4]

---

[1] خالد بوشارب، "**دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي –حالة الجزائر–**"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 05.

[2] إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007، ص 204.

[3] هاجر بوزيان الرحماني، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ،2013-2014، ص 19

[4] M. BANOIN & J.GUENGANT, **les systèmes agraires traditionnels nigériens dans l'impasse face à la démographie**, Atelier Jachère et systèmes agraires, Niamey, 30 septembre-2octobre 1998, p 06.

المطلب الثالث: مؤشرات ومستويات الأمن الغذائي

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي كذلك مستوياته المختلفة.

أولا: مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي بلد يتم استخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة لقياسه وبالاعتماد على البيانات المتوفرة لذلك، وفيما يلي مؤشرات الأمن الغذائي:

1-مؤشر الفجوة الغذائية :يعبر هذا المؤشر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي، وتمثل الفجوة الغذائية "مقدار الفرق بين ما تنتجه الدولة ذاتيا وما تحتاجه إلى الاستهلاك من الغذاء"،[1] وكلما زادت نسبة الفرق دل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على مواجهة الاحتياجات المحلية من الغذاء فتلجأ الدولة إلى الاستيراد لسد هذه الفجوة، ونلفت الانتباه إلى الفرق بين مفهوم الفجوة الغذائية الظاهرية والفجوة الغذائية الحقيقة فالأولى تعبر عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى القومي في حين تعبر الفجوة الحقيقة عن مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة، وحجم الفجوة الغذائية يتغير من سنة لأخرى اعتمادا على الكميات المنتجة محليا والمطلوبة فضلا عن تغير الأسعار، ويمكن القول أنه كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية كلما تعرض الأمن الغذائي لخطر النقص أو الانعدام،[2] ومما تقدم يمكن توضيح مؤشرين لوضع الفجوة الغذائية وهما :

***الفجوة الغذائية الظاهرية:** وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياطات بلد ما من الغذاء وتحدد هذه الفجوة أساسا بمقدار الموارد التي يمكن تخصيصها لاستيراد الاحتياجات الغذائية.

الفجوة الغذائية الظاهرية = الإنتاج – الاستهلاك

ومنه:

الاستهلاك الكلي = الإنتاج الفعلي (±) الفرق في المخزون – الواردات –الصادرات.

المتاح للاستهلاك البشري = الاستهلاك الكلي – الاستخدامات غير المباشرة (كالبذور...) +التالف

***الفجوة الغذائية الحقيقة (المعيارية):** تعبر عن مدى كفاية الغذاء للفرد كما ونوعا ولأن حاجة الفرد الحقيقية تختلف من مرحلة إلى أخرى ومن مكان لآخر، ويمكن أخذ المعايير والأسس المتفق عليها في بعض المؤسسات الدولية مثل (الفاو ومنظمة الصحة العالمية...) سواء الدول الفقيرة أو الغنية وهي:

-الحد الأدنى: مستوى الحد الأدنى من الغذاء الموصى به من قبل الفاو ومنظمة الصحة العالمية؛

[1] عز الدين نزعي، الطيب هاشمي ، "**السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد09، العدد33، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، 2013، ص05 .

[2] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

–الحد المتوسط: مستوى الاستهلاك العالمي للفرد سنويا؛

–الحد الأمثل: مستوى استهلاك الفرد في البلدان الرأسمالية.

لذا فمشكلة الفجوة الغذائية هنا تتمثل في سوء التغذية الناتج عن نقص مقدار ونسبة السعرات والبروتين.

ومنه فإن: **الفجوة الغذائية الحقيقة = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات**

الفجوة الغذائية الحقيقية = الاستهلاك – الحاجة الفيزيولوجية

يمكن القول أن وجود الفجوة الغذائية الظاهرية لا يعني بالضرورة فجوة أمن غذائي حقيقي بحيث يمكن تغطية الفجوة الغذائية الظاهرية بالكامل عن طريق الموارد المالية الذاتية ومن ثم تختفي فجوة الأمن الغذائي، وعلى العكس من ذلك فان وجود فجوة غذائية حقيقية يعني بالضرورة وجود فجوة أمن غذائي حقيقي مساوية لها.

2–مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي :يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي بأنه "قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا"،[1] أما مؤشر نسبة الاكتفاء الذاتي فهو يعبر عن نسبة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية إلى جملة الاستهلاك الغذائي،[2] فهو يقيس درجة الاعتماد على الذات وعندما تساوي النسبة 100%نقول أنه تحقق الاكتفاء الذاتي ويحدث عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للاستهلاك،[3] ويحسب وفق العلاقة التالية:

الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج / الاستهلاك)* 100

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تبيان مدى كفاية الإنتاج المحلي لحاجة الاستهلاك لبلد معين، كما تتعلق أهمية نسب الاكتفاء الذاتي للأمن الغذائي بمكانة السلعة ومدى ضرورتها في الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد، نأخذ على سبيل المثال القمح ومشتقاته فهو أهم سلعة غذائية فهو يمثل أكبر نسبة من المواد المستهلكة يوميا من قبل الأفراد في الدول النامية على الأقل.[4]

3–مؤشرات الاعتماد على الخارج في الحصول على الغذاء :يعد من المؤشرات التي تبين لنا حجم الفجوة الغذائية وهو يمثل معكوس نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء ويحسب وفق المعادلة التالية:

نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء =(الكميات المستوردة / الكميات المتاحة للاستهلاك) * 100

[1] فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010. ص 51.

[2] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3] سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[4] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 55.

إن تزايد حجم الواردات الغذائية لدولة ما وارتفاع تكاليفها الناتجة عن ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ينجر عنه تعطيل برامج التنمية في هذه الدولة.[1]

4–مؤشر المستوى الغذائي للفرد :ويتعلق هذا المؤشر بما يحصل عليه الفرد في البلد من الغذاء ليقوم جسمه بوظائفه العضلية والعقيلة، أي أنه يمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية، ويمكن قياسها وفق المعادلة التالية:

المستوى الغذائي للفرد = المتطلبات الأساسية الفيزيولوجية للطاقة كسعرات حرارية – الاستهلاك الطاقوي الفعلي كسعرات حراري

ومنه:

نسبة المستوى الغذائي للفرد = (متوسط الاستهلاك الطاقوي الفعلي للفرد/ متوسط المتطلبات الأساسية الفيزيولوجية للطاقة للفرد) * 100

مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع مصادر الطاقة فإذا كان متوسط السعرات الحرارية المتوفرة لدى الفرد في اليوم أكبر أو تساوي متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية فان المجتمع لا يعاني من وجود فجوة غذائية حقيقية والعكس صحيح، ويمكن حساب متوسط استهلاك الفرد من الغذاء كما يلي:

متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك = الاستهلاك الكلي من الغذاء / عدد السكان

ويحسب دون مراعاة انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ودون مراعاة الدخل الفردي.[2]

5– مؤشر نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات الكلية:يساعد هذا المؤشر في قياس مدى قدرة الدولة في دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها، بحيث كلما زادت إمكانية الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من مجموع صادراتها كلما انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات كان موقفها أقل حرجا والعكس صحيح.

6– مؤشر مدى التركيز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد :ويوضح هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة المعنية على دولة واحدة أو مجموعة محددة من الدول في الحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية، حيث يتم مقارنة نسبة الاستيراد بين المناطق المختلفة لإيضاح اتجاهات اعتماد الدولة المعنية على تلك الدولة أو غيرها، وهذى يعكس سياسة الدولة ومدى انكشافها الاقتصادي.

---

[1] أحمد مندور وأحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1990، ص 233.

[2] عائشة عميش، "**واقع الأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية –حالة الجزائر–**"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص 19.

7-مؤشر قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية أو عسكرية بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجي من السلع الغذائية إلى جملة الحاجات الغذائية :ويبين هذا المؤشر مدى الاستقلال الذاتي وقدرة الدولة في مواجهة الانكشاف الغذائي للتقلبات في السوق العالمية الناجمة عن الضغوط السياسية والعسكرية ويحسب وفق المعادلة التالية:

المؤشر = (المخزون الاستراتيجي من المادة أو المواد الغذائية / الحاجات الغذائية) * 100

مع العلم: جملة الحاجات الغذائية = عدد السكان 140 * كلغ (وهي الحدود الموصى بها للفرد سنويا حسب منظمة الفاو)

8- مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية (المعونة الغذائية) في تمويل الواردات الغذائية للدولة :ويفيد هذا المؤشر في بيان مدى حاجة بلد ما إلى المعونة الغذائية الأجنبية في تلبية الحاجات الغذائية لسكانه ويتم حسابه وفق المعادلة التالية ثم إجراء مقارنة بين سنة وأخرى:

مدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية = (كمية المعونة الغذائية / جملة الحاجات الغذائية) * 100

9- مؤشر نسبة القروض والمنح الأجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء إلى جملة القروض والمنح الأجنبية التي تحصل عليها الدولة :ويوضح هذا المؤشر مدى حاجة بلد ما إلى معونة غذائية أجنبية لتلبية الحاجات الغذائية لسكانه ومدى الاعتماد على القروض والمنح الأجنبية في تمويل الواردات الغذائية للدولة.

10- رصيد الميزان التجاري الغذائي :وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية من الناحية المطلقة والنسبية ويتم قياس حجم الفجوة الغذائية الفعلية من الناحية المطلقة بالفرق بين الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية (رصيد الميزان التجاري الغذائي) فإذا كان الرصيد موجبا أو معدوما فهذا يعني عدم وجود فجوة الأمن الغذائي ويظهر وجود الفجوة الغذائية إذا ما كان الرصيد سالبا ويحسب الرصيد النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية وفق العلاقة التالية[1]:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي = الصادرات الغذائية / الواردات الغذائية

11- مؤشر نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء للواردات الغذائية :وتستعمل بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي الفعلية فمن الناحية المطلقة يتم قياس فجوة الأمن الغذائي الفعلية بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء وإذا ما كانت القيمة موجبة تدل

[1] سهيلة شيخاوي، العجال عدالة، "**نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية...آفاق 2022**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2018، ص 86.

على وجود فجوة أمن غذائي فعلية أي أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية والعكس صحيح إذا ما كانت القيمة سالبة، أما من الناحية النسبية فهي تحسب:[1]

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي(– 1 = الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء / الواردات الغذائية)

12– مدى تطور نظام التسويق :يبين هذا المؤشر القدرة على تأمين احتياطات كافية المواد الغذائية المختلفة، وإمداد السوق بها بطريقة منتظمة، بالكميات والنوعيات المناسبة، وفي المكان والزمان المناسبين[2].

13– مقياس الأمن الغذائي من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية :لتحليل العوامل المحددة لإنتاج الغذاء واستهلاكه وتطورات الفجوة وغيرها وتصورات المستقبل من منظور النظرية الاقتصادية الجزئية للتعرف على تأثير كل عامل على معدل النمو وكذلك التعرف على التوقعات المستقبلية، وهذا الجانب التطبيقي من الدراسات يستعين ببيانات لبناء نموذج رياضي اقتصادي وتوجد عدة طرق لقياس العلاقة من خلال النماذج وتقدير معالم النموذج وتحديد معادلاته ومتغيراته الأساسية،[3] ومن أمثلتها:

–معادلة الطلب على الغذاء: فهي تتناول الطلب بوجه عام أو على سلعة معينة وتم استخلاص أهم المتغيرات المؤثرة فيه من خلال عدة دراسات يذكر منها الدخل الحقيقي وعدد السكان والسعر النسبي للغذاء وأسعار السلع الأخرى البديلة والدعم الغذائي الحقيقي؛

–معادلة إنتاج الغذاء: ومن أبرز المتغيرات التي تؤثر فيها هي رأس المال المستخدم في النشاط الزراعي والمساحة المزروعة والعمالة الزراعية والمساحة المحصولية ومستوى التقدم التكنولوجي والأسعار النسبية والأحوال المناخية وكمية المياه المتوفرة والعادات الإنتاجية وسياسة الإصلاح الاقتصادي والمعونات الغذائية؛

–معادلة الطلب على واردات الغذاء: بحيث أهم العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في واردات الغذاء هي متوسط الدخل الحقيقي وسعر الاستيراد الحقيقي وسعر صرف الدولار وسياسة الإصلاح الاقتصادي ونمط التقليد والمحاكاة وحجم الفجوة الغذائية والإنتاج المحلي من الغذاء والسعر النسبي للغذاء المحلي وسياسة الانفتاح الاقتصادي؛

–معادلة الفجوة الغذائية: ويوجد تفاعل قوي بين الطلب والعرض التي تضمنتها المعادلات الثلاث السابقة تبين تأثيراتها على الفجوة الغذائية.

[1] سهيلة شيخاوي، العجال عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] العجال عدالة، وليد شرارة، "**دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، الجزائر، 2014، ص 122.

[3] سهيلة شيخاوي، العجال عدالة ، مرجع سبق ذكره، ص87

بناء على ما سبق فانه يمكن تشكيل العديد من المعادلات والنماذج التي يمكن القيام بها في مجال الاقتصاد الرياضي لغرض الحصول على نتائج نستطيع من خلالها تفسير المعلمات المقدرة للنموذج والتنبؤ بسلوك متغيراته وإعطاء صورة عن وضع الأمن الغذائي للبلد محل الدراسة[1].

14- نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع)؛

15-نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد؛

16-نسبة قيمة الواردات الزراعية لإجمالي الصادرات؛

17-نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛

18-التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛

19-نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛

20-متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛

21-نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛

22-نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

كما أنه توجد عدة عوامل تؤثر على وضعية الأمن الغذائي في المجتمع وقد حددها أغلب المفكرين الاقتصاديين ومن أهمها تلك الأساليب الحديثة المستعملة في تحسين التربة الزراعية والنباتات والحيوانات وغيرها، بالإضافة إلى الزيادة السكانية التي تتطلب الزيادة في تأمين الغذاء.

كما أن للتغير المناخي تأثير بارز على الأمن الغذائي فهي تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، ونجد كذلك الوقود الحيوي فالتوسع في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية يسبب تقلص عرض المنتجات الغذائية في السوق وكذا الموارد المالية التي تشجع الاستثمار الزراعي وبالتالي الأمن الغذائي[2].

[1]عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]الطيب مزوري، "**برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 06، ،المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2014، ص 237.

ثانيا: مستويات الأمن الغذائي

نظرا لاختلاف أبعاد الأمن الغذائي فان مستوياته تختلف أيضا وبالتدرج من مستوى الكفاف كحد أدنى إلى المستوى المحتمل كحد أقصى، ويقصد بالمستوى المحتمل مدى قدرة المجتمع على رفع مستوى الغذاء لأفراده إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بنشاطاتهم الإنتاجية على أكمل وجه،[1] ومستويات الأمن الغذائي هي:

1-مستوى الكفاف: ويتمثل في قدرة الدولة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية لإبقاء الفرد على قيد الحياة أي الحد الأدنى من السعرات الحرارية لكل فرد من أفراد المجتمع في المتوسط حسب ما توصي بها المعايير الدولية، إذن هذا المستوى يعبر عن البعد الاستهلاكي للأمن الغذائي وهذا المستوى يتوافق مع مفهوم حد الفقر وهذا إذا ما اعتبرنا أن توفر الدخل يسمح بالحصول على الحد الأدنى من الغذاء الضروري للحياة.

2-المستويات الوسطى :بالضرورة أن يكون فوق مستوى الكفاف ويمس هذا المستوى ظاهرة سوء التغذية والتي تعني نقص مكونات الغذاء من العناصر الأساسية اللازمة لجسم الإنسان فلا يعني سوء التغذية بالضرورة نقص الغذاء.[2]

3- المستوى المحتمل : أي كفالة الحد المرغوب فيه من السعرات الحرارية على حسب ما يوصى به من طرق المعايير الدولية،[3] ويمس هذا المستوى معادلتي الغذاء (الطلب والعرض):

- عرض الغذاء سواء من خلال الإنتاج أو التخزين أو التجارة؛

-الطلب على الغذاء وسبل الحصول عليه سواء من خلال إنتاجه في البيت أو شرائه من السوق أو من تحويلات الغذاء بصورها المتعددة.

وكلما زاد مستوى دخل الفرد المتاح زاد معه المستوى المحتمل من الغذاء ومنه زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة مما يعني بالضرورة رفع مستوى الناتج القومي والتنمية الاقتصادية[4].

ومما سبق يتبين بأن المستوى الغذائي الفعلي لبلد ما يتوقف على عدة عوامل داخلية وخارجية وحسب الظروف الاقتصادية للبلد ونوجز هذه العوامل فيما يلي:

***العوامل الداخلية**:يقصد بها تلك العوامل المرتبطة مباشرة بالظروف الداخلية للبلد وهي:

---

[1] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] محمد فلاق، "**دور الشركات المسؤولة اجتماعيا في دعم الأمن الغذائي –شركة أراسكو السعودية نموذجا–**"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 23-24 نوفمبر 2014، ص71.

[3] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 18

[4] حسن عبد القادر صالح، **الموارد وتنميتها "أسس وتطبيقات على الوطن العربي"**، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2002، ص 164.

–التوزيع الجغرافي: فهو يؤشر على مستوى معيشة الأفراد بسبب قلة الموارد المتاحة لهم نظرا لسوء التوزيع الجغرافي بالإضافة إلى الدول التي تعاني من الحروب فتؤثر على مستوى معيشة الأفراد وتحول دون مزاولتهم لنشاطاتهم والقيام بالاستثمارات[1].

–حجم السكان ومستوى احتياجاتهم وما يوافقه من إمكانيات الإنتاج الغذائي الداخلية والتي تتميز بالضعف في الجزائر مما لا يتيح للأفراد توفير متطلباتهم الغذائية التي يحتاجونها مما جعلها تقع في تبعية غذائية كبيرة ومتزايدة للخارج؛[2]

–الدخل الحقيقي في المجتمع و طرق توزيعه بين السكان بما يتيح لهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية، بحيث أن إتباع سياسات معينة في بعض المجتمعات تتسم بالتهميش والإجحاف والطبقية تكون سبب في انعدام الأمن الغذائي وامتلاك بعض الأفراد السلطة على معظم الثروات دون غيرهم من أفراد المجتمع، فضلا على الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة ما يؤثر على معدل استهلاك الأفراد أكثر من الإنتاج وبالتالي إهمال إنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة دخل المجتمع وأفراده وتحسن المستوى المعيشي.

* **العوامل الخارجية**:وتخص الظروف الخارجية الاقتصادية المحيطة بالدولة وتتمثل في:

–سياسة اقتصاد السوق والتي جعلت غالبية الدول النامية والاشتراكية تحت ضغط جهات أجنبية (المؤسسات المالية الدولية....) والتي تتسم بتحرير المبادلات التجارية وأسعار السلع ومختلف الخدمات مما يؤدي إلى إلغاء حماية الإنتاج الوطني وإلغاء الدعم على بعض المواد الغذائية مما يؤدي الى تفاقم وضع الأمن الغذائي في الدول النامية؛

–موارد النقد الأجنبي التي تحققت عن طريق فائض الصادرات؛

–سوق الغذاء العالمية ومدى توافره ودرجة استقرار الأسعار فيها؛

–الفائض من المعروض العالمي من الغذاء كالمؤونات والتسهيلات الممنوحة من طرف الهيئات الدولية ومدى استقراره[3].

[1] محمد قرينات، "**التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2012، ص 36

[2] فاطمة تواتي بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

[3] المرجع نفسه، ص 166.

المطلب الرابع: مداخل الأمن الغذائي وآليات تحقيقه

تعمل الدول وعلى كافة المستويات على رسم سياسات واتخاذ قرارات وإجراءات للتقليل من حدة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي بتوفير الكفاية من المواد الغذائية كما ونوعا لمواطنيها والعمل على تقليص التبعية الغذائية وكل هذا بالاعتماد على الإمكانيات المحلية.

أولا: مداخل الأمن الغذائي

لفهم الأمن الغذائي لابد من الوقوف على عناصره الأساسية بدراسة المدخل الفردي والمحلي والوطني والدولي له.

1-المدخل الفردي: يمثل الفرد في هذا المدخل أبسط الوحدات الاستهلاكية بحيث يتم رصد استهلاك الفرد الواحد من العناصر والطاقة الغذائية ومقارنتها بالمتطلبات والاحتياجات الغذائية، فإذا كان الاستهلاك مساويا أو قريبا من المتطلبات الغذائية كان الوضع الغذائي مرضيا مقبولا عند هذا المستوى وكلما ابتعد الواقع الاستهلاكي عن هذه المتطلبات قرب الأمن الغذائي من المستوى الحرج، ويتم التعامل مع الاستهلاك بالأرقام المتوسطة لمجموعات المستهلكين المصنفين حسب ما يلي: العمر، الجنس، الدخل، العمل، المواصفات البدنية، المتغيرات الاجتماعية، وتشمل هذه المجموعات عينة إحصائية طبقية عشوائية تمثل المجتمع الإحصائي بمواقعه الجغرافية المختلفة وأن تجرى مثل هذه المسوحات في مواسم مختلفة من السنة ومن خلال هذه المسوحات يمكن معرفة: الأنماط الغذائية السائدة، مكونات العناصر الغذائية لهذه الأنماط، علاقة السلوكيات والمستويات الغذائية بالنمط الغذائي لأصحاب الدخل المحدود في المجتمع حيث تمثل هذه الطبقة الاجتماعية الشريحة المهددة بسوء التغذية وتشكل الجزء الأكبر من المجتمع إضافة إلى الأخذ بالنمط الغذائي للفقراء كقاعدة حسابية لاحتساب حجم الغذاء المطلوب حسب متطلبات الأمن الغذائي التي تسمح إمكانيات الدولة الاقتصادية بتوفيرها إضافة على أن تغطي الحد الأدنى من المتطلبات الغذائية.[1]

2-المدخل المحلي: يدرس هذا المدخل العوامل السكانية والاقتصادية والتكنولوجية في الوحدات الإدارية المحلية، وعليه وجب تحديد المتغيرات التالية: الوضع الغذائي القائم؛ تحديد الأهداف؛ معرفة الموارد المتاحة؛تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي، وعند توفر البيانات المطلوبة عن هذه الوحدات يتم التنسيق والربط بينها لتشكل خطة محلية شاملة، ولدراسة هذا المستوى (المحلي) يجب دراسة العوامل التالية:

2-1 العوامل الديموغرافية: وتشمل كل من عدد السكان والبنية السكانية من حيث العمر والجنس والتوزيع الجغرافي والعوامل الثقافية للمجتمع والعمالة والعادات والسلوكيات الغذائية.

2-2 العوامل الجغرافية: وتشمل كل من:

[1] محمد رفيق أمين حمدان، مرج سبق ذكره، ص 30.

–الظروف المناخية: والتي تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي والغذائي مثل كميات الأمطار وتوزيعها الزمني ودرجات الحرارة وحركة الرياح وغيرها.

–**طوبوغرافية الأرض:** والتي تحدد النمط الزراعي الذي يحدد بدوره طبيعة الإنتاج الزراعي الذي يشكل القاعدة الأساسية لإنتاج الغذاء حيث يتأثر الإنتاج بالطبيعة الطوبوغرافية للأرض الزراعية ما بين جبلية وسهلية وصحراوية .

–البيئة: وهي جملة العناصر التي تشكل المحيط الطبيعي لحياة الإنسان من أرض وهواء وماء ونشاط إنساني يؤثر على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية مما يقتضي التعامل معها بعقلانية واستثمارها بأحسن الطرق للمحافظة عليها .

2–3العوامل الاقتصادية: وهي تعكس القوة الاقتصادية للسكان وقدرتهم الشرائية للغذاء ما يحدد مستواهم الغذائي، ويكون بدراسة العوامل التالية:

–مستوى دخل الفرد أو الأسرة وعلاقته بمستوى المعيشة تكاليف الغذاء؛

–توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع، فإذا كانت قيمة مستوى الدخل مرتفعة إحصائيا فيكاد ينحصر من الناحية العلمية ضمن فئة اقتصادية اجتماعية معينة مع وجود فئات أخرى معدومة من ذلك الدخل؛

–الموارد الاقتصادية: فيتم تحديد الموارد الاقتصادية المحلية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية سواء زراعية أو معادن أو تجارة أو سياحة أو غيرها، ومعرفة طاقتها الإنتاجية ومشاركتها، بزيادة الدخل والعمالة ومدى قدرة هذه الموارد بفتح فرص عمل ومعرفة تركيبها من حيث إذا ما كانت عمالة محلية أو وافدة وتركيبها العمري والجنسي ومؤهلاتها؛

–البنية التحتية: فهي ضرورية لاستثمار الموارد المتاحة ودعم التنمية الاقتصادية.

3–المدخل الوطني :يمثل المستوى الوطني المجال الذي يشمل كل المعطيات الخاصة بالأمن الغذائي، ويضم كل من المستويين السابقين (المحلي والفردي) فيما يخص تنسيق الخبرات والتشريع واتخاذ القرارات والتنفيذ، وتطوير برنامج الأمن الغذائي يحتاج إلى[1]:

–تحديد حجم العرض والطلب على الغذاء؛

–تحديد النفوذ والقوانين الغذائية الخاصة بحركة التجارة الخارجية من تصدير واستيراد؛

–رسم سياسات فعالة خاصة بتوزيع السكان ما بين الريف والحضر لتأمين وتنمية الموارد الإنتاجية وضمان تدفق الغذاء من الريف إلى الحضر؛

–العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية بتشجيع الاستثمار الذي يوفر فرص عمل للأفراد ما يجعلهم يحصلون على دخل يؤهلهم كمستهلكين بما يضمن أمنهم الغذائي، ولضمان نجاح الخطط الغذائية على المستوى الوطني لابد من اعتماد سياسات سعرية وتسويقية ومصرفية وتوجيهية تمنح أفضل فرص من الإنتاج والاستهلاك.

[1] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

4-المدخل الإقليمي والدولي :كما سبق الذكر فان التجارة الخارجية صمام أمان للأمن الغذائي الوطني فهي تؤمن الإمدادات الغذائية من خارج الحدود الوطنية ويكون هذا ضمن التعاون والتكامل الدوليين،هذا ما يسمح بتحقيق الأمن الغذائي للدولة.

وقد شهدت دول العالم الثالث عدة أزمات غذائية مؤخرا والتي لم يكن بإمكانها تجاوزها أو تجاوز تبعاتها لولا تضافر الجهود الرامية إلى صيانة الأمن الغذائي عن طريق التعاون الإقليمي أو الدولي، وبدون التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي فانه لا يحتمل تحقيق الأمن الغذائي للدول التي تعاني من العجز فيه.

وفي ظل غياب التعاون والتنسيق الإقليمي بين الدول الفقيرة وللتصدي للأزمات الغذائية الطارئة والدائمة منها في مختلف ربوع العالم وما نتج عنها من آثار سلبية قام المجتمع الدولي بإنشاء مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، يذكر منها:[1]

-**منظمة الغذاء والزراعة الدولية**:تعد منظمة"الفاو" من أكبر المؤسسات الدولية المتخصصة في الغذاء والزراعة على المستوى الدولي، فهي وكالة رائدة في اهتمامها بمجال الزراعة النباتية والحيوانية والثروة البحرية والتنمية الريفية، إضافة إلى القضايا ذات العلاقة بموارد الغذاء كالأراضي والمياه وهي منظمة تابعة للأمم المتحدة وتأسست سنة 1945، وتتمثل أهدافها:

-تحسين مستويات التغذية وتحسين الإنتاجية الزراعية وتحسين ظروف السكان الريفيين للتخفيف من معدلات الفقر والمجاعة من خلال تشجيع الزراعة المستدامة والتنمية الريفية ؛

-إيجاد استراتيجيات طويلة المدى لتحقيق الأمن الغذائي العالمي مع الحفاظ الاستغلال الأمثل للموارد الغذائية وإدارتها بشكل مستدام؛

-دعم الإنتاج وتحسين وتطوير الإنتاج الزراعي في الدول النامية؛

-مكافحة سوء التغذية والجوع وتوفير الغذاء المناسب كما ونوعا ومكافحة هدر المحاصيل؛

-تعبئة القوى العاملة لتنمية المناطق الريفية، وزيادة مخزون العملة الصعبة للدول النامية؛

-توثيق الصلات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية؛

-التوسع في استخدام الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول.

-**منظمة الصحة العالمية**:تختص في البحث عن المقررات الغذائية اليومية وعلاقة الغذاء بالصحة والعمل على توفير إنتاج غذائي صحي ونشر الوعي الصحي الغذائي.

[1] سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-88.

-**برنامج الغذاء العالمي WFP**[1] :وهو تابع لهيئة الأمم المتحدة انطلق عمله سنة 1962 ويهدف إلى تشجيع الإنتاج الزراعي واستعمال الفائض منه لمساعدة الدول الفقيرة وتحسين الوضع الغذائي لمجتمعاتها ومنع انتشار أمراض سوء التغذية.

مجلس الغذاء العالمي[2]:**WFC** : هو يمثل وجهة نظر قائلة بعدم أخذ مبدأ الاكتفاء الذاتي للدول النامية فحسب بل تقديم مساعدات غذائية لها خاصة في الحالات الطارئة ونادى بضرورة إقامة احتياطي غذائي ضمن برامج التنمية الوطنية للدول المعنية وعلى هذه الأخيرة أن تكون قادرة على إدارة هذا المخزون بشكل جيد وتقديم مساعدات التنمية لتطوير الإنتاج الزراعي.

-**جامعة الدول العربية:** في القمة العربية التي عقدت بالأردن سنة 1980، عرضت جامعة الدول العربية برنامجها التحضيري الخاص بالأمن الغذائي وتم إقرار برنامج التنمية المتكاملة للأمن الغذائي وفق إستراتيجية مؤلفة من البرامج الرئيسية التالية :الحبوب، البذور الزيتية، السكر، الإنتاج الحيواني، الإنتاج السمكي إضافة إلى برنامج قومي للمخزون الاحتياطي وقد كفلت القمة كلا من المنظمة العربية للتنمية الزراعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنفيذ هذه البرامج.

-**المنظمة العربية للتنمية الزراعية:**قد قامت المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتشكيل لجنة فنية مشتركة برئاسة المنظمة وعضوية كل من الأمانة العامة بجامعة الدول العربية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والبنك الإسلامي للتنمية والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي حيث تم إعداد تقرير حول التنمية المستدامة والأمن الغذائي في الوطن العربي، ومن متطلباته ما يلي:

-تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية خاصة في مجال الحبوب في الدول العربية؛

-تطوير السياسات الزراعية والغذائية للأقطار العربية والتنسيق بينهما بما يعزز التنمية الزراعية والتكامل الاقتصادي العربي؛

-تعزيز البحوث الزراعية والهندسية والحيوية للحصول على نوعية وكمية وفيرة من المحاصيل وتوفير الموارد اللازمة لذلك؛

-توثيق الصلة بين مؤسسات البحوث العربية وربطها بالمؤسسات البحثية العالمية[3].

[1] **WFP** : World Food Programme.

[2] **WFC** : World Future Council .

[3] هاجر بوزيان الرحماني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ثانيا: آليات تحقيق الأمن الغذائي

إن تزايد مشاكل الغذاء في العالم بأسره، ومعانات العديد من الدول من فجوة الغذاء استدعى أن تتجه الدول في سياستها ضد الجوع ولانعدام الأمن الغذائي مجموعة من الآليات والتي يمكن تصنيفها على الشكل التالي:[1]

1-الآليات القانونية: وتتمثل في :

•توفير قوانين ملائمة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي مشكل صارم، بتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة إلى ذوي الاختصاصات والكفاءات الزراعية؛

•جذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية من خلال وضع أطر قانونية تعمل على تسهيل إجراءات الاستثمار وتوفير البيئة العملية المساعدة ؛

•تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السياسية والجمركية، وتحرير التجارة بالسلع الزراعية المحلية وتوفير الحماية من منافسة المنتجات الأجنبية.

2-الآليات المؤسساتية: من أهم هذه الآليات يذكر:

•إقامة خلايا ومراكز معينة بتطوير وتحسين الإنتاج الغذائي بتبني سياسات واستراتيجيات مدروسة؛

• تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة التي تهتم بالمشاريع الزراعية النوعية والتي تعنى بزيادة الإنتاج وتحسينه؛

•عمل المؤسسات الرسمية على وضع السياسات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي تسعى أي دولة لتحقيقه، وتجنبا لمخاطر استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول المصدرة؛

•سعي المؤسسات الرسمية إلى وضع سياسات فعالة في حالة مواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية.

3- الآليات الإجرائية :وتتمثل هذه الآليات في :

•تشجيع ودعم الحركات التعاونية الزراعية، وخاصة التعاون الإنتاجي وتوفير كل المستلزمات لنجاح هذا الأخير؛

•توفير مختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكنة، بذور محسنة، أسمدة وحيوانات مهجنة؛

• انتقاء الأطر الفنية وتأهيلها وتوزيعها على الأماكن المناسبة لتوفير الغذاء وتحسين جودته ؛

•منح الامتيازات والتسهيلات للدول الراغبة في إنتاج المحاصيل الزراعية التي تعاني الدول النامية نقصا فيها ؛

• تطور أنظمة الرقابة على الكافية الإنتاجية "إنتاجية العمل" من خلال الاعتماد على المعطيات التالية: الأصول الرأسمالية، الناتج الرأسمالي المستثمر، النفقات الإدارية، الطاقة الإنتاجية المخططة، الطاقة الإنتاجية الفعلية.

[1] هاجر خلافة، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

المبحث الثاني:أساسيات حول التنمية الزراعية

تحتل التنمية الزراعية مركزا مهما في كافة القطاعات، وتتعاظم أهميتها أكثر في الاقتصاديات الوطنية، ونظرا لما تحتاج إليه التنمية الزراعية من مقومات واستراتيجيات أصبح من الواجب وضع سياسة زراعية فعالة تهدف من خلالها إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا، وتحديث زراعية مستدامة تهتم بالبشر والبيئة وتسعى إلى النتائج بعيدة المدى تحافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الزراعية المتاحة، وهذا ما بإمكانه مواجهة تحديات المستقبل.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الزراعية

تقوم التنمية الزراعية على مجموعة متجانسة من المفاهيم مما جعلها ذات أهمية بالغة في كل الدول وفي مختلف المجالات.

أولا: تعريف التنمية الزراعية

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية الزراعة، فهناك من يعتبرها "عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية [1]".

كما عرفت على أنها: "عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنى الأساسية اللازمة للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية [2]".

أما وزارة الزراعة والموارد الزراعية والغابات الفرنسية فقد حددت التنمية الزراعية "كونها تساهم في التكييف المستمر للزراعة وقطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية حسب التطورات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق أهداف التنمية المستدامة وجودة المنتج وحماية البيئة واستخدام الأراضي والحفاظ على فرص العمل في المناطق الريفية". [3]

وعرفت أيضا بأنها: " هي زيادة معدلات الرخاء الاقتصادي للسكان الزراعيين ". [4]

---

[1] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، 2015، ص 213.

[2] محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 2012 ،ص8.

[3] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[4] عادل يوسف عوض ومدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2011، ص 24

كما عرفت التنمية الزراعية بأنها: "التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه[1]. "

مما سبق يستنتج بأن التنمية الزراعية هي تنمية محلية، داخلية وتساهمية، مبنية على تثمين الموارد المحلية ومساهمة كل الفاعلين وترابط مختلف قطاعات النشاطات

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية

تتمثل أهداف التنمية الزراعية في النقاط التالية :[2]

– زيادة الدخل الوطني من الزراعة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الإجمالي، مما يسمح برفع نصيب الأفراد من الدخل الحقيقي؛

– القضاء على المجاعة وتوفير الغذاء، من خلال زيادة الإنتاج الزراعي الموجه للاستهلاك لتلبية حاجيات أفراد المجتمع المحلي الذين هم في زيادة مستمرة؛

– المساهمة في ترقية الصادرات والحد من الواردات من خلال الزيادة في الإنتاجية الزراعية للنهوض بالاقتصاد المحلي؛

– القضاء على البطالة والتخفيف من حدة الفقر عن طريق خلق وظائف جديدة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة؛

– تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالعمل على إنتاج أكبر قدر من الإنتاج المادي وتحقيق أعلى مستويات الاستغلال للموارد المتاحة كاليد العاملة والمواد الطبيعية وغيرها، لعدم الاستقرار في القطاع الزراعي المرتبط ارتباطا وثيقا بالمتغيرات المناخية والموسمية، مما يتطلب التوسع في الاستثمار واستصلاح الأراضي، وترشيد استخدام المياه والحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية؛

–المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال تنمية الإنتاج الزراعي عن طريق البحوث العلمية واستخدام التقنيات العلمية الحديثة في الإنتاج؛

–استخدام الموارد المحلية كمدخلات في العملية الإنتاجية من أجل دعم الصناعة الوطنية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

ثالثا: أهمية التنمية الزراعية

تتباين أهمية الزراعة في الاقتصاديات الوطنية تباينا واسعا، فالأهمية النسبية للزراعة تنخفض عند زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وكذا عندما يخضع الاقتصاد إلى عملية تحول هيكلي، وهو دور تكون له بصورة عامة أهمية أكبر في البلدان الأكثر فقرا.

[1] لطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص 193.

[2] بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 214-215.

وقد كان النمو في الزراعة على مدى العقدين الماضيين مدفوعا إلى حد كبير بالنمو في إنتاجية العمل، وقد ظلت إنتاجية العمل في الزراعة تنمو في المتوسط بسرعة أكبر منها في إنتاجية العمل خارج الزراعة وهذا النمو السريع في إنتاجية العمل قد ظل مدفوعا قد ظل مدفوعا بعمليات انتقال العمالة من الزراعة من الزراعة، استجابة لديناميكيات كل من"الجذب الصناعي" و"الدفع الزراعي ".

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النمو السنوي للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في الزراعة قد ظل أعلى من مثيله في القطاعات الأخرى، وعلى وجه الإجمال، يحتمل أن يكون دور النمو الزراعي في الحد من الفقر أكبر من دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ويحتمل أن يكون ذلك هو الحال لأن نصيب القوة العاملة التي تعمل في القطاع الزراعي هو أكبر بكثير من نصيب الناتج الاقتصادي الذي يتأتى من الزراعة.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا، كان نصيب مجموع السكان النشطين اقتصاديا في الزراعة 66 في المائة في عام 2009، ومعنى ذلك وجود ميل إلى أن يكون للناس الذين يعملون في الزراعة مدخول أدنى، وهو ما يتسق مع حقيقة أن الفقر يتركز في المناطق الريفية، ولأن كثير من الفقراء يعملون في الزراعة، فإنه يحتمل بدرجة أكبر أن يشمل النمو الزراعي الفقراء ويفيدهم أكثر من النمو في القطاعات غير الزراعية.[1]

المطلب الثاني: مقومات التنمية الزراعية واستراتيجياتها

تعد مقومات واستراتيجيات التنمية الزراعية من أهم العناصر الواجب التعرف عليها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: مقومات التنمية الزراعية

إضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية الحيوانية، وهو ما يتم التطرق إليه فيما يلي [2]:

1-الأراضي الزراعية: تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق

[1] إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015، ص 06.

[2] خديجة عياش ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر– دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2002** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2011 ، ص ص 24-29.

تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي:

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاولة من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية (طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور، ...الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة.

2-الموارد المائية: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد هي:

- الموارد المائية المطرية؛
- الموارد المائية السطحية؛
- الموارد المائية الجوفية.

3- الثروة النباتية :يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام، وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته.

4- الثروة الحيوانية :تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي، حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، ولهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية[1].

[1] خديجة عياش، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ثانيا استراتيجيات التنمية الزراعية

لا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الزراعية وهي منعزلة إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وبين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، والتوازن في التدفق بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم، وتتمثل أهم الاستراتيجيات فيما يلي:[1]

1-في مجال توجيه الإنتاج نحو الأسواق المحلية والتصدير

- تشجيع ودعم تأسيس اتحادات نوعية؛

-إعداد دراسات دورية للاتفاقيات والأسواق المحلية والإقليمية وللأسواق الأجنبية، بواسطة:

- إنشاء قاعدة بيانات زراعية وطنية؛
- إعداد دراسة تحليلية للبيانات والمعلومات؛
- إعداد دراسة تحليلية موسعة لتقييم الآثار الايجابية والسلبية للاتفاقيات الدولية؛
- تقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع.

-توجيه برامج البحوث ونقل التكنولوجيا لإعطاء اهتمام خاص للمحاصيل التصديرية؛

-إعداد برامج تدريبية للمزارعين والمتعاملين بهذه المحاصيل.

2- في مجال تشجيع الصادرات

تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية بواسطة:

-توفير تمويل بشروط ميسرة للمصدرين؛

-برامج الترويج الوطنية في الخارج؛

-إعادة النظر في الاتفاقيات المتعلقة بالسلع والنقل والجمارك؛

-إنشاء أسواق متخصصة لعرض وبيع المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وإعفاءها من الرسوم ؛

-تفعيل تشريعات الرقابة على استخدام المبيدات؛

-إلغاء الضرائب على مدخلات الإنتاج الزراعية وكافة النشاطات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية؛

-مراجعة المواصفات القياسية المعتمدة للمنتجات الزراعية وعبواتها وتطبيقها على السلع الواردة للأسواق المحلية وتلك المعدة للتصدير.

[1] جواد سعد عارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص ص 103- 106.

3- في مجال تطوير أداء الأسواق المحلية

- إنشاء هيئة مركزية للإشراف على أسواق الجملة؛
- منح القطاع الخاص حق إقامة وإدارة أسواق الجملة داخل حدود البلديات.

4- في مجال تطوير البنى التحتية والخدمات التسويقية

توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لامتلاك أو المشاركة في امتلاك وإدارة البنى التحتية الخاصة بالتسويق وذلك من خلال:

- إقامة البنى التسويقية، مسلخ مركزي للحيوانات، سوق مركزي للأغنام والأبقار والحيوانات الحية؛
- الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة فإقامة هذه الصناعات بدلا من إيجارات رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء ومنحها الإعفاءات الضرورية؛
- امتلاك وإدارة أسطول نقل حديث وتوفير التسهيلات الضرورية للمصدرين في هذا المجال؛
- تنظيم المهن في مجال تسويق المنتجات الزراعية.

5- في مجال التشريعات والتنظيمات المؤسسية

مراجعة التشريعات الحالية المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية ومؤسساتها وتعديلها لتتلاءم مع المتطلبات المستجدة في السوق المحلي والأسواق الخارجية.[1]

[1] جواد سعد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 106.

المطلب الثالث: أبعاد التنمية الزراعية، شروطها وتحدياتها

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الأبعاد الأساسية للتنمية الزراعية، وكذلك شروطها الرئيسية، كما يتم العرض لأهم تحدياتها.

أولا: أبعاد التنمية الزراعية

هناك من يستخدم تعريفا أوسع وحيكم على التنمية الزراعية بأنها مستدامة إذا ما وفرت الآتي:[1]

–السلامة البيئية: أي أنها تحافظ على الموارد الطبيعية وتزيد من حيوية النظام الزراعي البيئي بأكمله بدءا من البشر والمحاصيل والحيوانات وحتى عضويات التربة، وأفضل ما يضمن ذلك هو حسن إدارة التربة والمحافظة على صحة المحاصيل والحيوانات والبشر من خلال العمليات البيولوجية (التنظيم الذاتي)، وذلك يعين استخدام الموارد المحلية بشكل حيد من فقدان العناصر الغذائية والكتلة الحيوية والطاقة ويقي من التلوث ويدخل ضمن هذا المفهوم التركيز على استخدام الموارد المتجددة.

–الجدوى الاقتصادية: أي أن يتمكن المزارعون من إنتاج ما يكفي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو ادرار الربح أو الأمرين معا، والحصول على عوائد كافية تغطي نفقات العمالة ومتطلبات الإنتاج، ولا تقاس الجدوى الاقتصادية بإنتاج المزرعة المباشر (الغلة) فحسب بل بوظائف أخرى مثل المحافظة على الموارد والحد من المخاطر .

–العدالة الاجتماعية: أي أن تتوزع الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل يلبي الحاجات الأساسية لكافة أفراد المجتمع، ويضمن حقوقهم في استخدام الأرض ورأس المال الكافي والمساعدة التقنية وفرص التسويق ويتم إفساح المجال للجميع للمشاركة في صنع القرار في الحقل والمجتمع، إذ أن الاضطراب الاجتماعي قادر على تهديد النظام الاجتماعي بأكمله بما في ذلك الزراعة.

–الاهتمام بالمتطلبات الإنسانية: أي احترام كافة أشكال الحياة كالنبات والحيوان والإنسان والإقرار أساسا بكرامة كل البشر ومراعاة العلاقات والهيئات والموروثات المجتمعية واحترام القيم الإنسانية الأساسية كالثقة والشرف والتعاون والرأفة، ويشمل ذلك المحافظة على الكرامة والسلامة الثقافية والروحية للمجتمع وتعزيزها .

–القدرة على التكيف: أي أن تكون المجتمعات الريفية قادرة على التكيف مع التغيرات المستمرة الزراعة: النمو السكاني والسياسات والطلب في السوق ويشمل ذلك تطوير التقنيات الجديدة المناسبة والقدرة على الابتكار في المجالات الاجتماعية والثقافية.

[1] اسعد حمدي محمد ماهر، **التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات–**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 04، جامعة التنمية البشرية، العراق، 2017، ص 14.

ثانيا:شروط التنمية الزراعية

إن تحقق عناصر الإنتاج الزراعي من أرض ورأس مال وعمل وتنظيم لا يكفي لإنجاز عملية التنمية الزراعية، بل يجب توفر شروط أخرى يمكن من خلالها استغلال هذه العناصر للوصول إلى أهداف التنمية الزراعية ومن أهمها ما يلي[1]:

-العلاقات الإنتاجية الزراعية: بتجنب صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي، فهذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات استغلالية بين المزارعين ما ينجر عنه مشاكل قد تقف دون تحقيق نمو زراعي مرغوب، وهذا النفوذ الإقطاعي يعزز انتشار الطبقية في وسط المجتمع؛

-الوضع السياسي: التغيرات السياسية السريعة تحول دون تحقيق التنمية الزراعية المطلوبة بحيث أن هذه التغيرات السياسية تكون ذات تبعية اقتصادية لا تؤخذ بعين الاعتبار في تخطيط ووضع برامج التنمية الزراعية؛

-فعالية الإنتاجية: وتعني استغلال عناصر الإنتاج بطريقة جيدة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية؛

-وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفر التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من مواصلات ومخازن مناسبة وغيرها من التسهيلات؛

-وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية كتوفر المؤسسات التمويلية والتسويقية وغيرها.

ثالثا: تحديات التنمية الزراعية

يعد القطاع الزراعي، قطاعا حساسا وأكثر تعرضا إلى المشاكل بسبب اعتماده أساسا على عوامل يصعب التحكم فيها، أهمها؛ الأرض، المناخ، إلى قلة التكوين والضعف الذي يعاني منه، يمكن اختصار أهم العوامل التي تعيق النمو الزراعي فيما يلي[2]:

–ضعف الإنفاق العام والخاص، خاصة الإنفاق على القطاع الزراعي؛

–انخفاض الإنتاجية الزراعية كما ونوعا والمتمثلة خاصة في ضعف إنتاجية العامل الزراعي، والعمل على رفعها يتطلب توفر عناصر كثيرة تتفاعل مع بعضها كالتقنيات والخدمات والمدخلات والبنى التحتية وتنظيمات المنتجين والسياسات والمؤسسات التي تخص الزراعة وغيرها؛

–ضعف المقدرة التنافسية من حيث ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض نوعيته وسلامته وضعف الكفاءة الذاتية للمنتجين؛

–تدهور الموارد الزراعية بفعل الظروف المناخية كظاهرة الجفاف وتعاقب دوراته؛

[1] سهيلة شيخاوي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015، ص 29.

–عراقيل متعلقة بالتسويق على المستوى الداخلي والخارجي وضعف التكيف مع متطلبات العولمة من حيث التقيد بمواصفات ومقاييس الجودة؛

–ضعف الصناعات التحويلية وتدني قدراتها التنافسية؛

–ضعف الاستثمار الزراعي في البنى التحتية المساعدة للزراعة؛

–المشاكل الاجتماعية كالأمية والفقر والجهل والمرض؛

– ضعف هيكلة القطاع الزراعي مما يتطلب الإصلاح المؤسسي وعلاقات الإنتاج؛

– الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية والتوسع العمراني والصناعي، إضافة إلى هجرة اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة بسبب أفضليته؛

– سوء التنظيم والتنسيق في الاقتصاد الزراعي: من خلال العلاقة التي تربط بين حجم الغذاء وعدد السكان وعدم استقرار أسعار السلع.

المبحث الثالث :التنمية الزراعية المستدامة

تكتسي التنمية الزراعية المستدامة أهمية كبيرة في الاقتصاديات الحديثة، باعتبار أنها أهم القطاعات الاقتصادية المنتجة، ومصدرا مهما للمواد الأولية لعديد الصناعات، وهو ما يتطلب الاهتمام بها وتحقيق مختلف متطلبات النهوض بها.

المطلب الأول: مفهوم وأسباب الاهتمام التنمية الزراعية المستدامة

تشتمل التنمية الزراعية المستدامة على مفاهيم مختلفة إضافة إلى جملة من الخصائص وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

تعرف التنمية الزراعية المستدامة على أنها:" الإدارة الناجحة للموارد الزراعية، والتي تسعى لصيانة الموارد الطبيعية وذلك سعيا منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، مع المحافظة على البيئة وترشيد الاستهلاك للموارد الزراعية، وبذلك توفير منتجات غذائية صحية وآمنة وخالية من المواد الكيمائية الضارة".[1]

وحسب منظمة الأغذية والزراعة FAO [2] عرفتها بأنها:" تعني إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بطريقة تضمن تحقيق المتطلبات الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية وتلبيتها باستمرار".[3]

---

[1] نور الدين كروش، **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، المركز الجامعي تسمسيلت، الجزائر، 2019، ص 523.

[2] **FAO**: The Food and Agriculture Organization.

[3] ربيعة بوسكار وآخرون، **التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر –الواقع والتحديات–**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2022، ص 118.

كما يعرفها Harwood بأنها:" النظام الذي يمكن أن يتطور بشكل مستمر نحو تعظيم المنفعة الإنسانية، وتعظيم كفاءة استخدام الموارد مع إحلال التوازن في البيئة المفضلة من قبل الإنسان. أي أن الزراعة المستدامة هي التي تربط الإنتاج الزراعي بالمحافظة على الموارد المحدودة وحماية المحيط الطبيعي، من أجل تلبية حاجات الجيل الحاضر مع الأخذ في الحسبان رفاهية الأجيال القادمة".[1]

وتعرف أيضا: "بأنها تلك التنمية التي تضمن في نفس الوقت النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، أي أنها المجال الذي يشترك فيه كل من المجتمع والبيئة والاقتصاد"[2].

كما يذكرها " Edward barbier " :"بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي"[3].

كما تعرف بأنها:" عبارة عن مجموعة السياسات والإجراءات التي تقدم لتغير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفعة لأفراد المجتمع عبر الأجيال المختلفة دون الإضرار بالبيئة، بما يحقق الكفاءة الاقتصادية في إطار العدالة بين الأجيال و داخل الجيل نفسه". [4]

كما ترتبط التنمية الزراعية المستدامة بتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الريف والتخفيف من حدة البطالة، بما يضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء.

وترتبط العلاقة بين الزراعة والتنمية المستدامة في ثلاثة جوانب رئيسية هي:[5]

- تركز التنمية المستدامة على تلبية الحاجات لاسيما الأساسية، والزراعة هي منشأ تلك الحاجات؛
- تولى التنمية المستدامة أهمية كبيرة للحد من الفقر وبخاصة الريف، والزراعة هي مصدر الرزق لأغلبهم؛

[1] حنان عادل أحمد هلالي ، **التنمية الزراعية المستدامة وتحدياتها البيئية في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد 02، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2016، ص 986.

[2] عبد الرحمن العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 30.

[3] إسراء عبد الرحمن خضير وآخرون، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالي للعلوم الإنسانية، مجلد 01، العدد 67، جامعة ديالى، العراق، 2015، ص 341.

[4] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[5] حنان عادل أحمد هلالي ، مرجع سبق ذكره، ص 986.

-تشارك الزراعة بجوانب متعددة في تدهور البيئة مثل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، تلوث التربة والمياه بالمبيدات والأسمدة الكيماوية، وإزالة الغابات وغير ذلك ، وفي الوقت نفسه تلعب الممارسات الزراعية السليمة دور كبير في الحد من العواقب الضارة على البيئة.

ومن منظور أشمل، فإن التنمية الزراعية المستدامة هي العملية التي يتم من خلالها الآتي:

- توفير فرص عمل مستمرة ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة للزراع؛

- حفظ وصيانة القدرات الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الإيكولوجية الأساسية والتوازن الطبيعي؛

- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية والاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات.

ثانيا: أسباب الاهتمام التنمية الزراعية المستدامة

هناك العديد من الأسباب والدوافع التي جعلت العالم يهتم بالتنمية الزراعية المستدامة من بينها ما يلي:[1]

1- التهديدات البيئية:

- التغيرات المناخية: وخاصة الاحتباس الحراري وانبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون، والتي لها آثار وخيمة على التوازن البيئي؛
- تدهور الأراضي بسبب الزراعة غير المستدامة وتعود أسباب هذا التدهور إلى تصميم المزارعين على تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية، والتي تشمل المحاصيل المزروعة في المناطق ذات مخاطر جفاف عالية، تقصير دورات المحاصيل والحد من راحة الأراضي، وعدم استخدام الأسمدة بعد الحصاد استخداما كافيا، وعدم تناوب المحاصيل الإفراط في التربية والرعي مع ضغط الماشية على التربة والغطاء النباتي؛
- ارتفاع نسبة التلوث الجوي والبري والبحري؛
- الكوارث الطبيعية المختلفة مثل الزلازل والفيضانات والتصحر وتأثيرها على المنتجات الزراعية والكوارث الناتجة عن الصراعات السياسية.

2- التهديدات الاجتماعية:

- الهجرة السكانية من الريف إلى المدينة؛
- سوء التوزيع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية؛
- استمرارية ضعف البنى المؤسسية وقصور التنمية البشرية؛

[1] ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012، ص ص 103-104.

●ارتفاع مستوى ومعدلات البطالة والتوظيف غير المتكامل.

3- التهديدات الخارجية:

●المتغيرات الناجمة عن العولمة وتمويل النشاط الاقتصادي؛

●التقنيات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة في المجال الزراعي؛

●الاستثمارات الأجنبية وخاصة شركات متعددة الجنسيات ما تسبب في نهب للموارد وتلويث في مختلف المستويات (المياه، الجو، التربة...)

●منظمة التجارة الدولية وما تقدمه من فرص واستثناءات في بتلف جولات التفاوض كالولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لأغلب السلع الزراعية.

المطلب الثاني: شروط وأهداف التنمية الزراعية المستدامة

سيتم من خلال هذا المطلب التطرق لشروط التنمية الزراعية المستدامة الأساسية، وأيضا التعرف على أهم الأهداف التي تمتاز بها.

أولا: شروط التنمية الزراعية المستدامة

حتى يكون النظام الزراعي مستداما، فإنه لا بد أن يتصف بمجموعة من الشروط الضرورية، والتي يمكن إيجازها في العناصر الآتية:[1]

-السلامة البيئية من خلال المحافظة على البيئة والحد من فقدان العناصر الغذائية؛

- الجدوى الاقتصادية من خلال تحقيق لمزارعين للاكتفاء الذاتي وتحقيق قدر معين من الأرباح؛

- العدالة الاجتماعية من خلال ضمان تلبية الحاجيات الأساسية لكل أفراد المجتمع؛

- القدرة على التكيف مع التغيرات المستمرة المؤثرة على القطاع الزراعي.

ثانيا: أهداف التنمية الزراعية المستدامة

على الرغم من أن أهداف التنمية الزراعية المستدامة ليست ملزمة قانونا، إلا أن الحكومات تأخذ زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها. ولذا فالدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن متابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها، ويمكن عرض أهم تلك الأهداف على النحو التالي[2]:

[1] مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال إفريقيا–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص 137.

[2] رغدة حسن محمود سالم، **مستوى وعي الزراع بأبعاد التنمية الزراعية المستدامة المصرية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 08، جامعة المنصورة، مصر، 2021، ص 656.

-تحقيق العدالة الاجتماعية؛

- تحقيق الرفاهية الاقتصادية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق جميع الأجيال؛

- الحفاظ على الموارد الطبيعية من العوامل الخارجية مثل الحفاظ على التربة والهواء من استخدام المبيدات والأسمدة والتخفيف من آثار التغيرات المناخية والتكيف معها؛

- تحسين نوعية الحياة من خلال إيجاد فرص عمل للشباب؛

-إدارة الأراضي الزراعية والحفاظ على التنوع البيولوجي والطبيعة؛

- توافر الأمن الغذائي من خلال التأكد من الجدوى الاقتصادية للمزارع ومدى قدرتها على توليد الدخل وإنتاج منتجات ذات جودة عالية؛

- دعم أصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز وصولهم إلى الأسواق وتحسين مهاراتهم وزيادة إنتاجهم.

بينما يرى آخرون أن التنمية الزراعية المستدامة تقتضى المحافظة على موارد الثروة الطبيعية الزراعية واستغلالها بحكمة لتحقيق أهداف التنمية للأجيال القادمة وذلك على النحو التالي:

-الحفاظ على الموارد الطبيعية ومنع استنزافها؛

- تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد؛

- إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية؛

- توفير الغذاء والحفاظ على لأراضى والغابات والمياه.

المطلب الثالث: أبعاد وسياسات التنمية الزراعية المستدامة

تقوم التنمية الزراعية على المجموعة من الأبعاد إضافة إلى جملة من السياسات الأساسية وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: أبعاد التنمية الزراعية المستدامة

هناك العديد من الأبعاد الجوهرية التي لا بد من تكاملها لإحداث تنمية زراعية مستدامة، وهي كالتالي:[1]

– البعد الاقتصادي: الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام وتشكل التنمية الزراعية في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

– البعد الاجتماعي: الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف وتعزيز المساواة بينهم،

[1] الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص ص 34-35.

وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجماعات الضعيفة، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقًرا.

– **بعد التنمية البشرية:** الذي يعني بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

– **البعد البيئي:** الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى برقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض والكائنات الحية النباتية والحيوانية، وتسخير وحسن استغلال هذه الموارد الطبيعية بالصورة التي تضمن استدامة عطائها لمصلحة الإنسان وترشيد تعامله مع مفرداتها المختلفة.

– **البعد السياسي** : والذي يستهدف تحسين فرص الفقراء وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية بما في ذلك النساء والأقليات العرقية على نحو فعال وعلى قدم المساواة في المشاركة في شتى المجالات على مستوى القرية وخارجها.

ثانيا: سياسات التنمية الزراعية المستدامة

وتتمثل فيما يلي:[1]

1–سياسة الإنتاج الزراعي

عملت سياسات الإنتاج الزراعي على زيادة كفاءة الزراعة البعلية وتعظيم العائد الاقتصادي، وتنويع النظام المحصولي بإدخال زراعات عالية الإنتاجية، توجيه الإنتاج لغايات التصنيع والتصدير، تدعيم التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني، وتحسين السلالات المحلية من الأبقار، ومكافحة الأمراض الوبائية، واستخدام وسائل الري الحديثة والعمل على تحسين التركيبة المحصولية.

2– سياسة استخدام الأراضي والمياه

تستهدف تلك السياسات المحافظة على الموارد وتحسين أنماط استغلالها، حماية البيئة والتنوع الحيوي وتحسين نوعية المنتج، حماية المراعي وتنظيم الرعي وتطوير القدرات الإنتاجية للموارد الرعوية، تكثيف التعاون مع البلدان المجاورة حول القضايا المتعلقة بمصادر المياه، الاستغلال الأمثل لمصادر المياه والمحافظة عليها، زيادة حجم المخزون المائي والاستفادة من مياه الفيضانات الزراعية.

التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي، وتبني إدخال طرق ري حديثة وتحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها.

[1] إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

3- سياسة الاستثمار الزراعي

تستهدف سياسة الاستثمار الزراعي رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، توفير فرص عمل للسكان الريفيين بما يسهم في الحد من مشكلة الفقر والبطالة، الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الزراعية، وتطوير البنية التحتية من خلال تطوير الينابيع وإنشاء وصيانة قنوات الري، تطوير الخدمات الإرشادية والزراعية في مختلف المناطق، توفير أرضي للمستثمرين، توفير الخدمات، وتسهيل منح القروض الزراعية كما تستهدف السياسات تحسين الأمن الغذائي للفلاحين، ترقية المنتجات المؤهلة للمنافسة والتصدير.

4- سياسات التسويق والتجارة

تعمل الدولة من خلال تلك السياسات على بحماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة، تعظيم وتنظيم الإنتاج وتوجيهه نحو متطلبات الأسواق وتعظيم القدرة التنافسية، استقرارا لأسعار وتحسين طرق تشكيلها، ربط الإنتاج بالطلب في الأسواق وتعزيز علاقة بين قطاع التسويق وقطاع الإنتاج، قيام زراعة تصنيعية متخصصة تحقق التكامل بين الإنتاج والتصنيع.

توفير البيانات التسويقية المطلوبة وإصدارا القوانين والتشريعات المنظمة لعمل التسويق الزراعي على توفير السلع الزراعية ذات النوعية الجيدة وبأسعار منافسة، وتوفير الخدمات التنظيمية، وتسهيل حركة التجارة الزراعية، ووضع آلية لمراقبة الأسواق من حيث طريقة عرض السلع.

5-سياسات الدعم وتوفير الخدمات

تقوم العديد من الدول بدعم الإنتاج الزراعي وبخاصة لصغار المزارعين، وتتنوع وتتعدد أشكال الدعم بين الدول وتشمل دعم مدخلات الإنتاج وتقديم الخدمات المساندة، ودعم الصادرات وتقدم الرعاية البيطرية وتوفير التعليمات والمستجدات المتعلقة بالتجارة والاتفاقيات الدولية بهذا الشأن، توفير الخدمات البيطرية المجانية لمربي الثروة الحيوانية، توفير خدمات الآلات الزراعية بأسعار رمزية، منح تصاريح استيراد وتصدير المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية، توفير المرعى الطبيعي من خلال تنظيم إدارة المحميات الرعوية للعينات المستوردة أو الموردة.

وتعمل السياسات على تحقيق نوع من التوازن بين أسعار السلع الزراعية ومستلزمات إنتاجها، والعمل على استقرار أسعار هذه المدخلات وبالتالي استقرار معدلات الأرباح والدخول المزرعية، والعمل على استقرار أسعار المنتجات الزراعية.[1]

[1] إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الرابع: رؤى في المعالجات والمسارات المستقبلية

إن الهدف الأمثل في تحسين الأمن الغذائي بشكل مستمر وبصفة مستدامة يعد رهانا كبيرا بالنسبة للسيادة والأمن الوطني غير انه يتجلى اليوم، بكل وضوح أن الإستراتيجية الواجب اعتمادها لتجسيد هذا الهدف لا يمكن تصوره على أساس اللجوء حصريا إلى المقاربة الكلاسيكية المتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة بشكل أكثر.

أولا: تحديات تحقيق التنمية الزراعية المستدامة

من الخطوات الهامة لإعداد وتنفيذ إستراتيجية للتنمية المستدامة، تحديد التحديات ذات الأولوية التي يجب أن تتناولها الإستراتيجية، وعلى ذلك توجد العديد من التحديات التي تواجه الزراعة بشكل عام، وتحقيق تنمية زراعية مستدامة بشكل خاص، وهى على النحو التالي:[1]

-الاستخدام غير المرشد للمخصبات الزراعية والمبيدات؛

- ضعف الموارد المخصصة للأبحاث العلمية وعدم انتظامها بالإضافة إلى قلة التنسيق بين الجهات البحثية وعدم تكامل أنشطتها ؛

- تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نتيجة محدودية المساحة والزيادة السكانية؛

- تناقص الإنتاجية للأراضي الزراعية نتيجة لزيادة منسوب الماء للأراضي وارتفاع مستوى الملوحة؛

-النقص في إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والأسماك وذلك بسبب ضعف إنتاج السلالات المحلية وانتشار الأمراض وقلة فاعلية الجهاز الإرشادي؛

-الزحف العمراني العشوائي على حساب الأراضي الزراعية القديمة الخصبة ؛

- وجود فجوة بين نتائج البحث العلمي والتطبيق؛

- التصحر وزحف الكثبان الرملية ؛

- محدودية استخدام الزراعة العضوية لتأثيرها الإيجابي على البيئة وعلى العائد الاقتصادي لهذا النوع من الزراعة؛

- عدم استغلال المخلفات الزراعية الاستغلال الأمثل وعدم تطبيق نتائج الأبحاث المتعلقة بها؛

- ضعف دور مؤسسات التدريب والإرشاد الزراعي والتعاونيات الزراعية ؛

- ضعف دور المرأة والمنظمات الأهلية غير الحكومية في التنمية الزراعية والريفية؛

- تفتت الحيازات الزراعية وغياب الدورة الزراعية؛

- ارتفاع نسبة الفاقد في المحاصيل الزراعية.

[1] وليد فؤاد، **التدريب ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في مصر**، المؤتمر العربي الدولي الثالث والعشرون للتدريب والتنمية الإدارية، مصر ، 2017، ص 03.

وعليه يمكن تحديد أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهت سياسات التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي فيما يلي:[1]

- التغيرات المناخية ؛
- صعوبة التضاريس؛
- مشكل التكوين، البحث الإرشاد الفلاحي ؛
- عدم وجود التواصل بين التنظير ورسم السياسات الفلاحية وتنفيذها ؛
- سوء تسيير رؤوس الأموال وغياب الرقابة الفعلية أثناء توزيعها على الفلاحين ؛
- مشكل البيروقراطية ؛
- تعقد التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي .

إضافة إلى صعوبات المشار إليها عدم توفر العقار إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت الاستثمار في المجال الفلاحي والتي من بينها إضافة إلى القاعدة العقارية.

وبعد صدور قانون التوجيه الفلاحي بموجب الفانون 08 /16 المؤرخ في 10 /2008/08 الذي استحدث المخطط الوطني للتنمية الريفية ومن الملاحظ أن التمويل يتقارب نسبيا مع التمويل في الفترة السابقة ورغم الإعانات فمازال النقص والعجز المالي للفلاحين ومازالت الدولة هي التي تمحي ديون الفلاحين لحد الساعة، ولهذا رغم الدعم المالي المقدم من الدولة إلا أنه غير كاف وغالبا ما يعلق الفلاح في الدين إضافة إلى الفوائد المتراكمة وبالتالي يعتبر التمويل المالي من أهم المعوقات التي يواجهها الفلاح.

ثانيا: الحلول والمعالجات المستقبلية

وعليه، يمكن الجزم أن السعي إلى التخلص من التبعية الغذائية يتحقق بـ :

-التسيير العقلاني للموارد الزراعية؛

- الاستعانة بصفة تلقائية بمقاربة تشاركية تسمح بإشراك الأسر الفلاحية في كل مرحلة من مراحل بناء مشاريعها التنموية؛
- تعبئة كل الفاعلين المحليين وكل القطاعات الاقتصادية من أجل تشجيع التضافر الضروري لتحديد مشروع تنموي مندمج للإقليم؛
- تعزيز قدرات هؤلاء الفاعلين لتمكينهم من تنظيم وانتقاء أنسب الخيارات التنموية؛

-آليات دعم تحفيزية على المدى الطويل من أجل ضمان ديمومة الطريقة الجديدة لتسيير الموارد.

[1] خديجة عياش، **الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)**، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2021، ص 624.

ومهما كانت العراقيل الخاصة المحددة ،فإن التسيير المستدام للموارد الطبيعية يتوقف بشكل وثيق على مدى مشاركة والتزام كل الفواعل بتنفيذ نمط التسيير الملائم، وهو ما يفترض وجود إطار محفز يشعر ضمنه كل واحد بأنه فاعل أساس ي وعنصر مكمل للجماعة[1].

[1] خديجة عياش، **الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000–2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 625.

خلاصة الفصل

يعد الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه دول العالم خاصة منها النامية، والجزائر كبقية الدول النامية تبذل مجهودات في سبيل رفع مستو ى أمنها الغذائي ولكن رغم ذلك بقيت مهددة فيه نظرا لضعف إنتاجها الغذائي وعدم وصوله للاستجابة للطلب المحلي المتزايد ما أثر في حجم وارداتها الغذائية.

كما تعتبر الزراعة من أهم النشاطات التي ساعدت الإنسان على كسب رزقه، وبخلاف الأنشطة الأخرى فقد مارسها جميع شعوب العالم، حيث لا يمكن لأي شعب من الشعوب أن تعيش بدونها، وهذا نظرا لأهميته في التنمية والنمو لكل المجتمعات، حيث تعمل على توفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان، هذا بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية في توفير المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات وامتصاص مخرجات العديد من الصناعات الأخرى، وذلك وفق استراتيجيات واسعة النطاق، وعليه فإن الاهتمام بهذا النوع من النشاطات يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات الزراعية المستدامة.

الفصل الثاني

واقع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل التنمية الزراعية

تمهيد

تعتبر المشكلة الغذائية من أهم المشاكل التي تواجهها البشرية في الوقت الراهن بل وأكثرها حدة من المشاكل الأخرى، كونها تمس مباشرة مئات الملايين من الناس، وتظهر معطيات المنظمة العالمية للغذاء والزراعة حدة المشكلة وحجمها، حيث تشير المعطيات إلى أن عشرات الملايين من الناس مهددون بالموت بسبب الجوع والأمراض الناجمة عن سوء التغذية.

تستورد أغلب الدول العربية السلع الغذائية الرئيسية وعلى أرسها مجموعة الحبوب والألبان ومشتقاتها، اللحوم، السكر، بالإضافة للزيوت النباتية والبقوليات، بينما باقي المجموعات الغذائية تحقق عدد من الدول فائضا ملموسا منها، رغم أنها كانت تحقق عجزا صافيا على المستوى القومي فيما عدا مجموعة الأسماك والتي تحقق منها فائضا على المستوى القومي.

يعتبر القصور في التنمية الزراعية العربية من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء عرف مستويات عالية نسبيا في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمته الحبوب، حيث أصبح تمويل استيراد الغذاء عبئًا تئن تحت وطأته معظم الموازنات المالية لغالبية الدول العربية، ويستنزف قسطا وفيرا من الدخل القومي العربي الذي يتجه نحو الأسواق العالمية لسد حاجيات الشعوب العربية من الغذاء.

ولهذا تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي إلى ثلاثة مباحث أساسية وفقا للخطة التالية:

المبحث الأول : الموارد الزراعية في الوطن العربي؛

المبحث الثاني: تطور حركة التجارة العربية من الغذاء؛

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية للدول العربية.

المبحث الأول : الموارد الزراعية في الوطن العربي

تكتسي الزراعة أهمية قصوى بالنسبة للجميع الدول النامية، فهي تعتبر أحد القطاعات الحيوية وأحد الركائز الأساسية للتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول، فهي المصدر الأول للغذاء والمواد الأولية وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة، كما أنها تساهم في توفير العديد من الموارد للقطاعات الصناعية.

ويعتبر القطاع الزراعي من أهم الأنشطة في معظم البلدان العربية، من حيث مساهمته النسبية في تكوين الناتج المحلي الخام الإجمالي، واستعابة نحو 32 %من اليد العاملة.

المطلب الأول : الإمكانات الطبيعية في الوطن العربي

يزخر الوطن العربي بعدة مؤشرات للأمن الغذائي والتي تختلف من دولة لأخرى، وسيتم في هذا المطلب التطرق لها بقليل من الشرح.

أولا: الأراضي الزراعية في الوطن العربي

بلغ متوسط المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية خلال الفترة 1990- 2021 حوالي 66.43 مليون هكتار، تمثل حوالي الثلث فقط من المساحة القابلة للزراعة البالغة حوالي 197 مليون هكتار .

بلغت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية في عام 2021 حوالي 75.2 مليون هكتار، أي بزيادة تقدر بحوالي 5 % بالمقارنة مع عام 2020 وبالمقابل فقد نمت المساحة الزراعية الكلية في الدول العربية خلال الأعوام الثلاثين الماضية من حوالي 58.94 مليون هكتار في عام 1990 إلى حوالي 75.2 مليون هكتار، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 0.8% ، وقدرت مساحة الأراضي المستغلة فعلياً بنحو 64.17 مليون هكتار، بينما تركت المساحة المتبقية والبالغة 11 مليون هكتار دون استغلال لاستعادة حيويتها وخصوبتها. [1]

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-01) : الأراضي الزراعية في الدول العربية (1990-2021)

	متوسط 1990-2021 مليون هكتار	المساحة (مليون هكتار)			النمو السنوي % (1921-1990)
		1990	2020	2021	
المساحة الزراعية الكلية	66.43	58.94	71.62	75.17	0.8
الأراضي الزراعية المستديمة	8.68	5.63	13.59	13.70	2.9
-الزراعة المطرية	5.71	3.63	9.36	9.38	3.1
-الزراعة المروية	2.97	2.00	4.23	4.33	2.5

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 66.

الأراضي الزراعية الموسمية	59.78	53.31	58.03	61.47	0.5
-الزراعة المطرية	34.71	35.04	36.68	39.79	0.4
-الزراعة المروية	10.38	9.00	10.68	10.68	0.6
-الأراضي المتروكة (بور)	14.69	9.27	10.67	11.00	0.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2022 وقاعدة بيانات الصندوق العربي لأعوام مختلفة.

تعتبر الزراعة المطرية بشقيها، في الأراضي المستديمة والموسمية، النمط الشائع في الدول العربية، حيث استغلت في عام 2021 حوالي 49.17 مليون هكتار تمثل حوالي 77 %من المساحة المزروعة فعلياً، وتنمو سنوياً بمعدل 0.6%.

وتتجاوز مساحة الزراعات المطرية 80 %من إجمالي المساحة المزروعة في كل من الصومال وتونس والمغرب، والجزائر، وليبيا، وسورية، ويوجد حوالي 85 %من مساحة الأراضي الزراعية المطرية في الدول العربية في الجزائر والسودان، وسورية، وتونس والمغرب.

وبالمقابل بلغت الزراعة المروية في عام 2021 حوالي 15.01 مليون هكتار تمثل حوالي 23 %من المساحة المزروعة فعلياً وهي تنمو سنوياً بمعدل 0.7% خلال الفترة 1990- 2021 .

ولم تتجاوز حصة الفرد في الدول العربية من الأراضي الزراعية حوالي 0.17 هكتار في عام 2021، وهي دون المعدل العالمي الذي يبلغ 0.21 هكتار في عام 2016، فضلاً عن أن النمو السنوي للوراضي في المناطق الزراعية في الدول العربية يقدر بحوالي ثلث معدل النمو السكاني.

ثانيا: المراعي

زادت مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية خلال الفترة من 1990إلى 2021 من 324.4 مليون هكتار في عام 1990 إلى 379.83 مليون هكتار في عام 2021 ، لكن بمقارنة هذه المساحة في عام 2021 مع السنة التي سبقتها، فقد تراجعت بنسبة حوالي 1.6 %بالمقارنة مع عام 2020.[1]

تتصدر السعودية الدول العربية من حيث مساحة المراعي تليها السودان فالصومال فالجزائر في عام 2019، شكلت المراعي في هذه الدول الأربع حوالي 69.8% من إجمالي مساحة المراعي في الدول العربية، والجدول الموالي يوضح ذلك:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 67.

جدول رقم (02-02) : مساحات المراعي في الدول العربية (2019)

الدولة	بالمليون هكتار	نسبة لمساحة البلد %	نسبة لمساحة إجمالي المراعي في الدول العربية %
السعودية	146.0	68	35.2
السودان	68.7	37	16.6
الصومال	42.0	66	10.1
الجزائر	32.8	14	7.9
بقية الدول العربية	125.2	---	30.2
الإجمالي	414.7		100

المصدر: تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

على الرغم من اتساع المراعي في الدول العربية، إلا أن معظمها يقع في مناطق صحراوية تقل فيها الأمطار عن 100مم سنويا، كما هو الحال في السعودية، باستثناء المراعي في الصومال والسودان التي تعتبر من المراعي الطبيعية الجيدة، فإن المراعي في الدول العربية تتصف بانخفاض الكثافة العلفية ومعدل الإنتاجية النباتية حيث يبلغ متوسط إنتاجية الهكتار حوالي 4.8 كيلوغرام من اللحوم الحمراء مقابل حوالي 25 كيلوغرام في الدول المتقدمة و 15 كيلوغرام في الدول النامية .

ثالثا :الغابات

يحتل الوطن العربي موقعا جغرافيا مميزا في الكرة الأرضية، بحيث يضم بيئات ومناخات متنوعة، إذ نجد المناخ الصحراوي وشبه الجاف والجاف وشبه الرطب والمناخ الاستوائي، وقد ساعد هذا التنوع على وجود غطاء نباتي متنوع وفريد، على شكل غابات ومراعي ونباتات برية وزراعية بالرغم من انحسار مساحات الغابات في أغلب الدول العربية إلا أن هناك كم هائل من الأنواع والأصناف النباتية الغابوية التي تأقلمت عبر السنين مع البيئات المختلفة والمناخات المتنوعة في وطننا العربي.[1]

تشكل الغابات موئلاً لمعظم التنوع البيولوجي البري على وجه الأرل، وتشغل على مستوى العالم مساحة تبلغ حوالي 3989 مليون هكتار، وهي توفر أكثر من 86 مليون فرصة عمل وتدعم سبل عيش عدد أكبر من ذلك بكثير من السكان.[2]

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أطلس الغابات في الوطن العربي**"، المجلد الأول، "الوضع الراهن للغابات وأهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2010، ص: 01.

[2] منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020، حالة الغابات في العالم 2020، الغابات والتنوع البيولوجي والسكان، روما، متاح على الموقع الالكتروني: https://doi.org/10.4060/ca8642ar تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/15 على الساعة: 21:43.

بلغت مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2021 حوالي 37.9 مليون هكتار ،[1] بانخفاض قدره حوالي 0.3 مليون هكتار عن عام 2020، وتمثل حوالي 2.8% من المساحة الإجمالية للدول العربية وحوالي 1 % من مساحة الغابات في العالم.

وشكلت مساحة الغابات في أربع دول عربية، هي السودان والصومال والمغرب والجزائر، حوالي 88 % من إجمالي مساحة الغابات في الدول العربية في عام 2019، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-03): الدول العربية الأعلى من حيث مساحة الغابات

الدولة	بالمليون هكتار	نسبة لمساحة الدولة %	نسبة لمساحة اجمالي الغابات في الدول العربية %
السودان	**19.04**	**10.2**	**50.9**
الصومال	**6.28**	**9.8**	**16.8**
المغرب	**5.61**	**7.9**	**15.0**
الجزائر	**1.98**	**0.8**	**5.3**
الإجمالي	**32.91**	**---**	**88.0**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 38، 2019.

تشهد مساحة الغابات في معظم الدول العربية تراجعاً سنويا، ينجم معظمه عن التوسع الزراعي والاستغلال الجائر من خلال قطع الأشجار لمختلف الاستخدامات والتحطيب.

وقد تراجعت مساحتها خلال الفترة 2010-2021 بحوالي 56.9 مليون هكتار أي بنسبة تراجع سنوي 8%، وبمعدل انحسار سنوي يقدر بنحو 5.2 مليون هكتار، مما يساهم في اختلال التوازن الطبيعي والبيئي ويؤثر سلباً في التربة والمناخ.

[1] بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022.

المطلب الثاني: مورد المياه والموارد البشرية في الدول العربية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مورد المياه والموارد البشرية التي تمتاز بها الدول العربية.

أولا: مورد المياه في الدول العربية

تلعب وفرة المياه في أي منطقة من العالم دورا كبيرا في تحديد أنشطة البشرية اجتماعية كانت أو اقتصادية وتؤثر في كل من الاستيطان والنمو، كما هو الشأن في المنطقة العربية، فمحدودية الموارد المائية يجعل 90% من المنطقة المصنفة وفقا لمتطلبات المياه قاحلة وشديدة الجفاف، ونصيب الفرد من معدلات الاستهلاك هي الأدنى في العالم، وتشير الدراسات أنه من المتوقع أن يتضاعف لضعفين أو ثلاثة أضعاف على مدى السنوات القادمة، حيث ستعاني المنطقة بأكملها ندرة في المياه، وحاجز المياه قد يمنع أي تنمية اقتصادية واجتماعية.

تحصل الدول العربية سنوياً على حوالي 260مليار م^3 من المياه المتجددة، وتتكون من حوالي 129 مليار م ^{3} مياه أنهار ومياه جوفية من الأحوال المائية المشتركة وتتدفق إليها من خارج المنطقة العربية، وحوالي 91 مليار م^3 مياه أنهار داخلية المنشأ، يضاف إليها حوالي 40 مليار م ^{3} مياه جوفية داخلية، ويقدر نصيب الفرد من المياه المتجددة سنويا في عام 2021 بحوالي 600 م ^{3}، ويقع بين حد الندرة المائية المطلقة (500 م^3 في السنة) وحد الندرة المائية (1000 م^3).

وتقدر الموارد المائية المستخدمة سنوياً بحوالي 235مليار م^3، منها 159 مليار م^3 من المياه المتجددة، وحوالي 47 مليار م^3 مياه جوفية، وحوالي 29 مليار م^3 مياه تحلية ومياه صرف زراعي وصرف صحي معالجة معاد استخدامها.

ويستخدم (حوالي 191 مليار م^3 أو 18 % (لأغراض الري)، وحوالي 33 مليار م^3 أو 14 % (للاستخدام المنزلي)، وحوالي 11 مليار م ^{3} أو 5 % (للاستخدام الصناعي).[1]

ثانيا:الموارد البشرية

يقدر عدد السكان الزراعيين في الدول العربية في عام 2021 بحوالي 93 مليون نسمة أي حوالي 52 % من السكان الريفيين وحوالي 21 % من إجمالي عدد السكان بالمقارنة مع 23 % في عام 2010. يعود سبب هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن نظراً لضعف البيئة الاقتصادية في الريف وجاذبية المدينة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والتفاوت الكبير بين متوسط دخل الفرد في قطا الزراعة مقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، واتساع هذه القطاعات لجذب الأيدي العاملة في الزراعة، إلى جانب تناقص الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة بسبب توسع استخدام التقانة الزراعية في الإنتاج. وتقدر القوى العاملة في الزارعة في عام 2021 بحوالي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 68.

24.1 مليون نسمة أي بنسبة 15.2 % من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع مجموعة الدول النامية الأخرى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-04): القوى العاملة في القطاع الزراعي حسب مجموعات الدول (2020) (مليون نسمة)

الدول العربية	عدد السكان	السكان الزراعيون	السكان الريفيون	القوى العاملة في الزراعة	السكان الزراعيون من إجمالي السكان (%)	السكان الريفيون من إجمالي السكان (%)	نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية
الدول العربية	440.9	93.0	179.3	24.1	21.1	40.7	15.2
الدول النامية	1009.7	595.7	681.6	263.6	59.0	67.5	62.9
الدول الأقل نمواً	508.9	290.1	357.2	122.6	57.0	70.2	60.2
الاتحاد الأوروبي	444.5	20.0	113.1	15.1	4.5	25.4	3.5
آسيا	4560.7	2102.5	2279.0	1042.0	46.1	50.0	47.8
العالم	7631.1	2800.6	3413.0	1334.8	36.7	44.7	39.3

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الناتج الزراعي، مارس 2022.

المطلب الثالث: الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على الانتاج النباتي والحيواني والسمكي في الدول العربية.

أولا:الإنتاج النباتي في الدول العربية

سجل الإنتاج النباتي في عام 2021 تراجعاً بنسبة6.3 % بالمقارنة مع عام 2020 نظراً إلى انخفاض إنتاج مجموعة الحبوب بنسبة 3.2 %، والتي تشغل حوالي 59 % من إجمالي المساحة المحصولية في الدول العربية في عام 2021. ويعود سبب تراجع الإنتاج النباتي خلال العام المذكور إلى تراجع الزراعة الموسمية المروية وانخفاض المساحة المحصولية لبعض المجموعات المحصولية كالألياف والمحاصيل السكرية والفاكهة.

وتدل تقديرات الإنتاج لمعظم المحاصيل الزراعية لعام 2021 على أنها حققت تطورات متباينة بالمقارنة مع العام السابق، حيث انخفض إنتاج الحبوب بنسبة 3.2 % نظراً إلى تراجع الغلة بنسبة 2.8 %، وسجل إنتاج القمح والشعير انخفاضاً بنسبة 2.1 % و 3.4 % نظراً لتراجع الغلة بنسبة 6.8 % و 6.7 % على التوالي كما هو مبين في الجدول والشكل الموالين، وقد انحصر ذلك الانخفاض في عدد من الدول العربية مثل المغرب وسورية وتونس، في حين سجل إنتاج القمح في مصر زيادة بنسبة 5 % حيث يزرع مرويا.[1]

وشهد إنتاج المحاصيل المروية تطورات متباينة خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق، ويوضح الجدول الموالي نسب التغير في الإنتاج والمساحة المحصولية ومتوسط الغلة لمجموعة المحاصيل الرئيسية في الدول العربية خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 70.

جدول رقم(02-05): نسب التغير في الإنتاج الزراعي لعام 2021 بالمقارنة مع عام 2020

المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة	المحصول	الإنتاج	المساحة المحصولية	الغلة
الحبوب	3.2-	0.3-	2.8-	البذور الزيتية	43.9-	10.4	49.2-
القمح	2.1-	5.1	6.8-	الخضروات	1.3	4.2	2.8-
الشعير	3.4-	3.6	6.7-	الفاكهة	1.3-	3.2-	1.9
الدرنيات	2.4-	5.8	7.7-	الألياف	10.1-	13.5-	3.9
البقوليات	1.8-	5.6	7.0-	المحاصيل السكرية	2.6-	2.9-	0.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 71.

الشكل رقم (02-01): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2020 و 2021

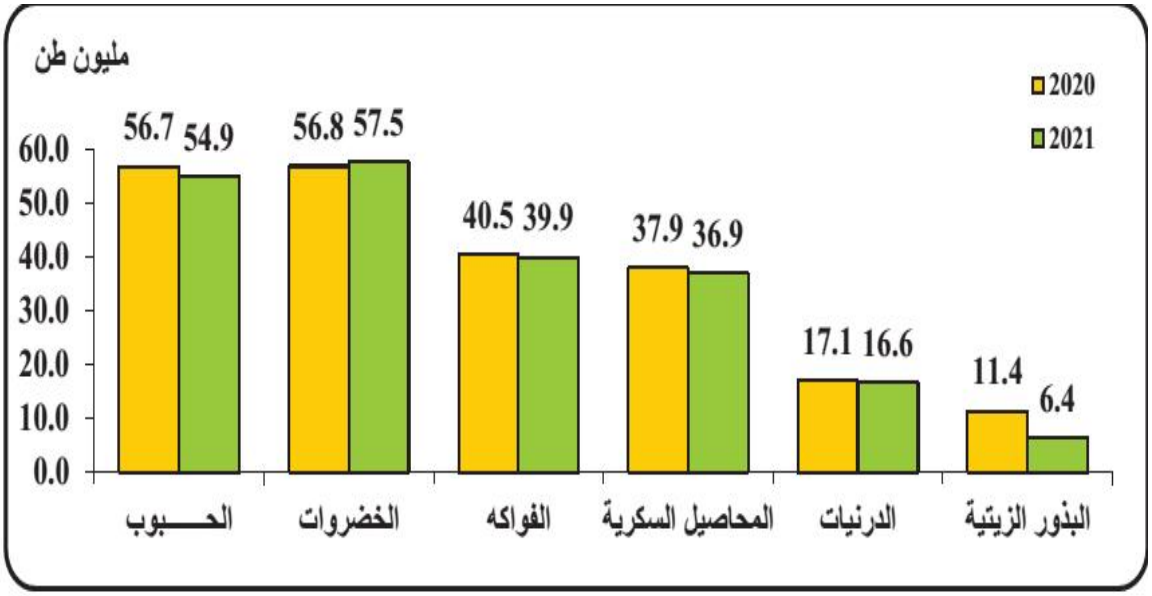

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 71.

يعود سبب الأداء الزراعي السلبي الذي سجله الإنتاج الزراعي في بعض المحاصيل الزراعية المطرية خلال عام 2021 إلى تراجع الغلة نتيجة للأحوال الجوية والظروف المناخية غير المواتية ، حيث يلعب التغيُر المناخي دورا رئيسيا في تراجع الغلة. بالمقابل سجلت المحاصيل المروية زيادة في الإنتاج تراوحت بين 1 % في قصب السكر و1.7 % في الأرز، نظراً لزيادة المساحة المحصولية بنسبة 5.5 % و18.4 % على التوالي.

ثانيا: الإنتاج الحيواني في الدول العربية

تعتبر الثروة الحيوانية مكوناً رئيسياً في تعزيز الأمن الغذائي العربي، وتشكل مورداً اقتصادياً واجتماعياً للمجتمعات الريفية في عدد من الدول العربية، وينتشر النظام الرعوي التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية التي تمتلك ثروة حيوانية مثل السودان والصومال.

وبالمقابل تنتشر نظم وأساليب التربية الحديثة على نطاق محدود في بعض الدول العربية مثل مصر والسعودية والمغرب حيث ينشط القطاع الخاص في إقامة المشاريع الحديثة المتخصصة في إنتاج الألبان واللحوم. وتنتهج الدول العربية أسلوبين في تطوير أداء الثروة الحيوانية، حيث يركز الأول على زيادة أعداد الثروة الحيوانية، بينما يعمل الأسلوب الثاني على زيادة إنتاجية الحليب واللحوم.

سجل الإنتاج الحيواني في عام 2021 تراجعاً بنسبة 0.8 % بالمقارنة مع عام 2020، إذ انخفض عدد الأبقار والجاموس بنسبة 0.2 %، بينما سجل عدد الأغنام والماعز زيادة طفيفة بنسبة 0.1% . وتتركز الثروة الحيوانية في عدد من الدول العربية وهي السودان ومصر وسوريا والمغرب والصومال، ويعود سبب الأداء المتواضع إلى الظروف المناخية غير المواتية والجفاف وما يترتب على ذلك من نفوق في الأصول الحيوانية، بالإضافة إلى ضعف الإدارة وعدم الاستقرار، وضعف برامج الرعاية البيطرية، وقلة مشروعات الإنتاج الحيواني، وشح الموارد المالية لتطوير نظم تربية وإدارة استغلال الثروة الحيوانية. [1]

من جانب آخر سجلت المنتجات الحيوانية خلال عام 2021 بالمقارنة مع عام 2020 تطورات متباينة حيث سجلت مجموعة اللحوم زيادة بنسبة 1.6 %، بينما سجلت مجموعة الألبان والبيض تراجعاً بنسبة 1.2 % و5.6 % على التوالي.

وتعتبر إنتاجية الأغنام والماعز في الدول العربية متقدمة بالمقارنة مع الدول الأخرى حيث تتجاوز المستويات العالمية بحوالي الثلث، ومن جانب آخر تعتبر إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان في الدول العربية منخفضة بالمقارنة مع الدول الأخرى، إذ تمثل حوالي ثلث مستوى إنتاجية مثيلتها في أستراليا وحوالي 20 % من مستواها في الولايات المتحدة الأمريكية و25 % من مستواها في أوروبا. هناك إمكانيات في بعض الدول العربية لتطوير إنتاج الثروة الحيوانية وتحسين الإنتاجية، بمعدل مرتين في المناطق البعلية، وحوالي عشرة أضعاف في المناطق المروية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 75.

ثالثا:الإنتاج السمكي في الدول العربية

تمتلك الدول العربية تنوعاً كبيراً ووفرة في الثروة السمكية نظراً إلى إطلالها على شواطئ طويلة الامتداد ومتنوعة المناخات والبيئات البحرية. وتمتد الشواطئ البحرية العربية على حوالي 22.4 ألف كيلومتر، تبدأ من شواطئ المحيط الأطلسي وهي الأغنى بالثروة السمكية، ثم تتجه شرقاً في البحر الأبيض المتوسط وهي من الشواطئ قليلة الإنتاج نسبياً، ومن ثم إلى البحر الأحمر حيث التنوع الغني بالأسماك، وإلى بحر العرب والخليج العربي.

كما تشمل مصادر الثروة السمكية مجاري الأنهار العربية التي يقدر طولها بحوالي 16.6 ألف كيلومتر والمياه العذبة وخزانات المياه السطحية وبحيرات السدود، ويقدر الإنتاج السمكي في الدول العربية في عام 2021 بحوالي 5.6 مليون طن، بنسبة نمو بلغت حوالي 3.4 % بالمقارنة مع العام السابق. وعلى الرغم من الاكتفاء الذاتي الذي تحققه الدول العربية مجتمعة من الأسماك، إلا أن هذا الإنتاج يمثل حوالي 40 % من المخزون السمكي وحوالي 60 % من الإمكانيات الإنتاجية للدول العربية، وهو ما يؤهل الدول العربية لتعزيز إنتاجها وصادراتها من الأسماك، على نحو يمكنها من أن تسد نسبة أكبر من عجز ميزان التبادل التجاري الغذائي مع العالم الخارجي، إلى جانب سد ثغرة في مجال التغذية داخل الدول العربية.

يتفاوت الإنتاج السمكي حسب مجموعات الدول العربية المنتجة، إذ يقدر إنتاج الدول العربية ذات الموارد السمكية المرتفعة مثل المغرب ومصر وموريتانيا في عام 2021 بنحو 73.4 % من إجمالي إنتاج الدول العربية، بينما بلغ إنتاج الدول العربية ذات الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأسماك وهي السودان واليمن والجزائر وتونس والإمارات حوالي 9.7 % من إجمالي الإنتاج السمكي العربي، وبلغ إنتاج الدول العربية الأخرى ذات الموارد السمكية المتوسطة والضعيفة حوالي 17.0 %، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02-02): تطور إنتاج الأسماك في الدول العربية 2010 و 2017 – 2021

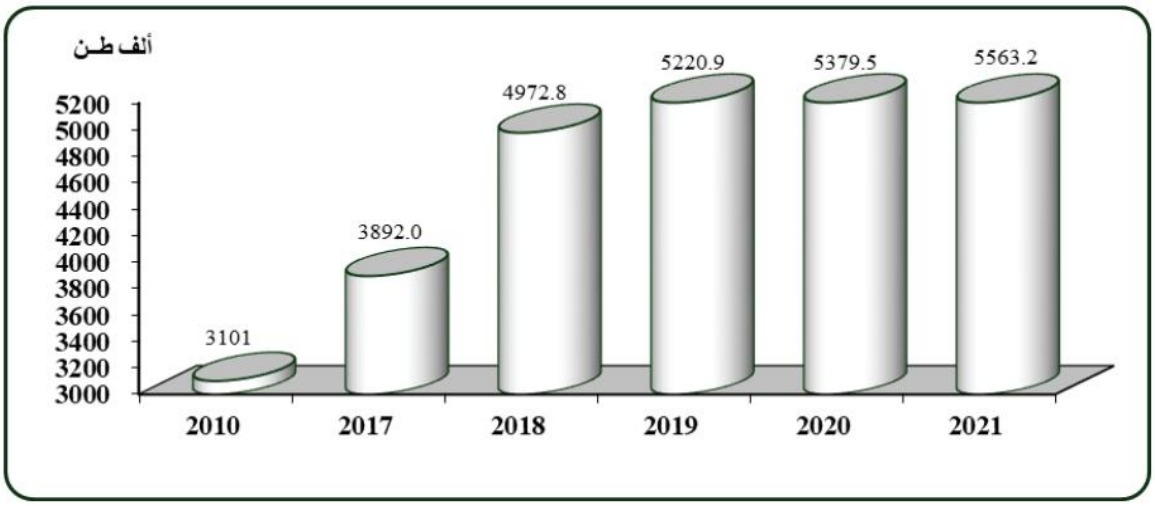

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 76.

بلغ متوسط حصة الفرد من الإنتاج السمكي في الدول العربية في عام 2021 حوالي 12.6 كيلوغرام بالمقارنة مع حوالي 8 كيلوغرام في عام 2010[1] .

ويتفاوت متوسط حصة الفرد السنوية من الإنتاج السمكي بين الدول العربية، إذ تبلغ حوالي 262كيلوغرام في موريتانيا وحوالي 138 كيلوغرام في. عمان وحوالي 43 كيلوغرام في المغرب.

ويتراوح هذا المتوسط بين 8 و 11 كيلوغرام في كل من قطر واليمن والإمارات والبحرين والقمر وتونس ومصر، ويتراجع هذا المتوسط إلى ما دون 8 كيلوغرام في بقية الدول العربية.

المبحث الثاني :تطور حركة التجارة العربية من الغذاء

تمثل التجارة الخارجية أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتعتبر الموازين التجارية من أهم مؤشرات القوة أو الضعف لكفاءة الأداء الاقتصادي العام، وتحضى الموازين التجارية بقدر كبير من الأهمية لارتباطها بالقضية الحيوية للأمن الغذائي للدول ومدى قدرتها على الاعتماد على الذات في إنتاج الغذاء وتحقيق انجازات تصديرية من بعض المنتجات الزراعية.

المطلب الأول: الصادرات والواردات الزراعية في الدول العربية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرض للصادرات والواردات الزراعية في الدول العربية للفترة من سنة 2010 إلى سنة 2020.

أولا:الصادرات الزراعية في الدول العربية

تراجعت قيمة الصادرات الزراعية من حوالي 30.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 28.3 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وبنسبة تقدر بحوالي 7 %، وذلك مقابل نموها بنسبة 3.8 % كمتوسط للفترة 2010 -2020.[2]

وتمثل قيمة الصادرات الزراعية حوالي ثلث قيمة الواردات الزراعية، وقد تراجعت قيمة الصادرات بنسبة كبيرة نتيجة انخفاض كميات الإنتاج لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب (القمح والشعير) والدرنيات والبقوليات والألياف والمحاصيل السكرية، وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الأسواق المحلية، وتعثر سلاسل إمداد الغذاء للتجارة الزراعية خلال فترة انتشار وباء كوفيد-19.

وقد تفاوتت الدول العربية في قيمة صادراتها وفقاً لمواردها الزراعية وتنو السلع، وتطور الأسواق، وقدرات مؤسسات التصدير وتنوع صناعاتها الغذائية، وقد تصدرت مصر الدول العربية في حجم صادراتها تليها الإمارات ثم

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 76.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 79.

السعودية والمغرب وتونس والأردن وعمان والسودان، وقد تراوحت قيمة صادرات هذه الدول بين 6.7 مليار دولار أمريكي و1 مليار دولار أمريكي وبلغ إجمالي قيمة صادراتها حوالي 24.8 مليار دولار أمريكي.

ويأتي تراجع الصادرات في عام 2020 بالإضافة إلى العوامل المذكورة سالفا، نتيجة للتحديات المتراكمة التي أدت إلى ضعف حجمها وتواضع نموها خلال السنوات الأخيرة، وفي مقدمتها عدم نجاعة السياسات التصديرية المتبعة وعدم توافر المواصفات القياسية للسلع، وعدم تطوير مؤسسات التصدير لزيادة قدرتها وكفاءتها، وتحديث بنية الأسواق، وتوفير المعلومات عن حركة التجارة العالمية للسلع الغذائية بشكل منتظم، وعدم القدرة على التعامل مع الأسواق الإقليمية وفي مقدمتها السوق الأوروبية والسوق الإفريقية والأسواق الناشئة الأخرى.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (02-06) الصادرات والواردات الزراعية للدول العربية (2010-2017-2020)

الوحدة :مليار دولار

	الصادرات الزراعية					معدل النمو السنوي %		الواردات الزراعية					معدل النمو السنوي %	
	2010	2017	2018	2019	2020	2020-2010	2020-2019	2010	2017	2018	2019	2020	2020-2010	2020-2019
مجموع الدول العربية	19,569	29,251	29,772	30,397	28,284	3.8	7.0-	67,239	91,618	91,957	92,414	94,110	3.4	1.8
الأردن	1,070	2,150	2,161	2,172	1,799	5.3	17.2-	2,425	4,395	4,401	4,413	4,452	6.3	0.9
الإمارات	4,076	5,250	5,262	5,298	4,502	1.0	15.0-	8,280	11,139	11,145	11,152	11,501	3.3	3.1
البحرين	293	562	566	570	460	4.6	19.3-	586	590	592	595	596	0.2	0.2
تونس	1,160	1,897	1,997	2,088	1,906	5.1	8.7-	2,138	2,790	2,792	2,796	2,799	2.7	0.1
الجزائر	134	538	545	552	470	13.4	14.9-	6,223	12,032	12,099	12,153	12,379	7.1	1.9
جيبوتي	80	50	51	52	41	6.5-	21.2-	143	142	142	144	143	0.0	0.7-
السعودية	2,995	4,112	4,210	4,351	4,367	3.8	0.4	17,148	21,101	21,121	21,145	21,781	2.4	3.0
السودان	462	1,035	1,039	1,045	1,048	8.5	0.3	603	332	335	338	337	5.6-	0.3-
سورية	2,550	475	467	469	401	16.9-	14.4-	3,107	1,889	1,772	1,773	1,772	5.5-	0.1-
الصومال	164	478	477	478	402	9.4	15.9-	527	439	437	436	434	1.9-	0.5-
العراق	40	79	77	80	65	5.0	18.8-	1,354	1,424	1,449	1,470	1,468	0.8	0.1-
عمان	757	1,402	1,426	1,445	1,217	4.9	15.8-	944	989	999	1,012	1,009	0.7	0.3-
فلسطين	68	99	96	97	82	1.9	15.5-	342	234	233	233	232	3.8-	0.4-
قطر	19	44	47	50	41	8.0	18.0-	1,555	2,620	2,659	2,689	2,840	6.2	5.6
القمر	12	31	32	33	26	8.0	21.2-	74	94	95	96	95	2.5	1.0-
الكويت	122	587	592	598	512	15.4	14.4-	1,920	2,501	2,590	2,679	2,729	3.6	1.9
لبنان	518	876	895	915	860	5.2	6.0-	1,727	5,441	5,571	5,656	5,645	12.6	0.2-
ليبيا	7	15	14	15	11	4.2	26.7-	2,231	1,882	1,858	1,810	1,806	2.1-	0.2-
مصر	2,918	6,221	6,429	6,658	6,701	8.7	0.6	9,271	14,767	14,799	14,899	15,201	5.1	2.0
المغرب	1,962	3,121	3,162	3,205	3,214	5.1	0.3	4,175	4,720	4,872	5,026	5,021	1.9	0.1-
موريتانيا	43	25	26	27	20	7.4-	25.9-	94	96	97	98	97	0.3	1.0-
اليمن	119	204	201	199	139	1.6	30.2-	2,373	2,001	1,899	1,801	1,773	2.9-	1.6-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2022، ص 362.

ثانيا: الواردات الزراعية في الدول العربية

بالنسبة للواردات الزراعية، فقد عرفت انخفاضا خلال سنة 2001بنحو 34,10% مقارنة بسنة 2000، لترتفع سنة 2002بنحو 44,3% مقارنة بسنة 2001، وخلال سنة2004 حققت الواردات العربية قيمة قدرت بمقدار 35مليار دولار أي بنسبة 68,20% مقارنة بسنة 2000، وعرفت الفترة بين سنتي (2009-2005)تذبذبا في قيمة الواردات الزراعية حيث عرفت أعلى قيمة لها سنة 2008والتي قدرت بحوالي 65مليار دولار، وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بشكل غير مسبوق في الأسواق العالمية وازدياد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية،[1] ارتفعت قيمة الواردات الزراعية العربية من حوالي 924 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 1.94 مليار دولار أمريكي في عام 2020 وبنسبة 8.1 %، وذلك مقابل زيادتها بنسبة 3.4 % على أساس سنوي للفترة 2010 -2020، بينما كانت قيمتها 2.67 مليار دولار أمريكي في عام 2010.

واستحوذت السعودية على النسبة الأكبر من الواردات الزراعية العربية، تليها مصر والجزائر والإمارات ولبنان والمغرب والأردن وقطر وتونس والكويت، حيث تراوحت قيمة وارداتها ما بين 2.7 مليار دولار أمريكي في الكويت و21.8 مليار دولار أمريكي في السعودية .بلغ إجمالي قيمة واردات هذه الدول حوالي 84.3 مليار دولار أمريكي تمثل حوالي 89.6 في المائة من إجمالي قيمة الواردات الزراعية. وقد انخفضت قيمة واردات عدد من الدول المستوردة غير الرئيسية بنسب قليلة تراوحت بين 0.1 في العراق والمغرب و1.6 في اليمن.

يتمثل العامل الرئيسي في زيادة قيمة واردات الدول العربية المستوردة الرئيسية في حجم ارتفاع فاتورة استيراد القمح، حيث تعتبر مصر والجزائر والمغرب في مقدمة الدول المستوردة للقمح في العالم. وقد كان من الممكن أن تزداد قيمة الواردات الزراعية بنسبة كبيرة لولا اعتماد عدد من الدول العربية على المساعدات الغذائية بسبب تطور الأحداث الأمنية فيها،[2]وتعتبر المنطقة العربية بشكل عام في طليعة المناطق المستوردة للغذاء في العالم ، ويرتبط تقليص العجز الكبير في الميزان التجاري الزراعي بقدرة الدول العربية على استثمار مواردها بكفاءة (الأرض والمياه والثروة الحيوانية والسمكية)، وانتهاج سياسات زراعية ناجعة، وإعطاء الأولوية لإنتاج الغذاء في الدول التي تمتلك الموارد الزراعية، وإيلاء الاستثمار الزراعي وتنمية الريف أولوية قصوى، والاستفادة من المزايا النسبية وتنوع البيئات في المنطقة العربية . أدت حالة العجز الغذائي المزمن إلى ارتفاع صافي الواردات الزراعية (العجز الزراعي) بشكل حاد، حيث ازداد من حوالي 22.6 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى حوالي 47.7 مليار دولار أمريكي في عام 2010 إلى حوالي

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، "قطاع الزراعة والمياه"، 2008، ص 65.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير الأمن الغذائي 2020.

65.8 مليار دولار أمريكي في عام 2020، وهو ما يعادل حوالي ضعفين وثلث قيمة الصادرات الزراعية العربية لعام 2020.

المطلب الثاني: تجارة مجموعات السلع الغذائية الرئيسية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على قيمة الصادرات والواردات من السلع الغذائية الرئيسية في الدول العربية خلال سنتي 2019 و2020.

أولا: الصادرات من السلع الغذائية الرئيسية

شهد عام 2020 انخفاضاً كبيراً في قيمة وكمية صادرات السلع الغذائية الرئيسية مقارنة بعام 2019، حيث تراجعت قيمتها بنسبة 5.2%، وكمياتها بنسبة 4.3 % وشكلت حوالي 69.8 % من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية، حيث انخفضت قيمة وكمية صادرات الأبقار والجاموس و اللحوم والفواكه والأغنام والحبوب والدقيق والبقوليات والبطاطس والألبان بنسبة تراوحت بين 3.7 % و 52.6 %.[1]

وأدت مجموعة عوامل إلى انخفاض صادرات السلع الغذائية الرئيسية أهمها، زيادة الطلب عليها في الأسواق المحلية، وعقبات التصدير التي سببتها جائحة كوفيد-19، وضعف مؤسسات التصدير، وعدم استثمار الموارد المتوافرة لزيادة إنتاج السلع المعدة للتصدير، وعدم وجود سياسات واضحة لتشجيع الصادرات الغذائية من حيث توفير الدعم المباشر وغير المباشر، في حين تم وضع الكثير من القيود والعقبات غير الجمركية أمام حركة السلع الغذائية عبر الحدود داخل المنطقة العربية وخارجها

ثانيا: الواردات من السلع الغذائية الرئيسية

ازدادت قيمة واردات السلع الغذائية الرئيسية من حوالي 68.5 مليار دولار أمريكي في عام 2019 إلى حوالي 70.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020 أي بنسبة 2.5 %، وازدادت كمياتها بنسبة 4.4 %، بينما ازدادت كمياتها وقيمتها بنسبة 1.4 و2.7 %خلال الفترة 2010 -2020، وشكلت واردات السلع الغذائية الرئيسية حوالي 74.5 % من إجمالي الواردات الزراعية.

ويتضح وجود ثلاث مجموعات من السلع الغذائية الموردة وفقاً لتغير نسبتها بين عامي 2019 و 2020، وتضم المجموعة الأولى السكر الخام والبطاطس واللحوم والخضروات والحبوب والألبان والأبقار والجاموس (الحية) حيث ارتفعت قيمتها بنسبة تتراوح بين 2 و104.2 %، وكذلك ارتفعت كمياتها بنسبة تتراوح بين 6.4 و 80.2% ، وتضم المجموعة الثانية البقوليات والأغنام الحية والفواكه حيث ارتفعت قيمتها بنسبة تتراوح بين 1.5 و 4.6 % وانخفضت كمياتها بنسبة تتراوح بين 1.8 و17.4 %، والمجموعة الثالثة للسلع التي انخفضت قيمتها وكمياتها، وتشمل

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 81.

البيض والأسماك والزيوت النباتية والبذور الزيتية حيث انخفضت قيمتها بنسبة تتراوح بين 13.5 و 17.5 % وانخفضت كمياتها بنسبة تتراوح بين 12.1 و27%.[1]

جدول رقم (02-07): نسبة التغير في الواردات من السلع الغذائية الرئيسية %

السلعة	الكمية	القيمة	السلعة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	8.8	2.6	البذور الزيتية	25.3-	13.5-
البطاطس	8.3	13.8	الأبقار والجاموس	80.2	0.7
الخضروات	10.6	7.5	اللحوم	21.5	13.6
الفاكهة	15.7-	1.5	الألبان	6.4	2.0
السكر الخام	42.2	104.2	البيض	27.0-	17.5-
البقوليات	17.4-	4.6	الأغنام والماعز	1.8-	3.2
الزيوت النباتية	21.1-	15.3-	الأسماك	12.1-	15.7-

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 82.

يتبين أن عددا من سلع العجز الغذائي قد ارتفعت قيمة وكمية وارداتها بشكل كبير مثل السكر واللحوم والحبوب والألبان والبطاطس، نتيجة لارتفاع أسعارها جراء شح المعروض منها في الأسواق العالمية خلال فترة جائحة كوفيد-19، وتعرض سلاسل واردات الغذاء للتقلبات ، وانخفاض إنتاج الحبوب بشكل خاص القمح والشعير، والبقوليات وقصب السكر والدرنيات، بالإضافة إلى تقلص كميات المساعدات الغذائية التي تتلقاها عدد من الدول العربية بسبب ظروفها الداخلية.

ثالثا: الميزان التجاري

نلاحظ أن الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي حقق فائضا في جميع هذه السلع خلال سنة 2019، باستثناء الخضر التي حقق فيها عجز يقدر 367.7 مليون دولار بالإضافة للأسماك والتي قدر فيها عجز الميزان التجاري بنحو 33.7 مليون دولار، أما الفواكه فقدر فيها عجز الميزان التجاري بنحو 1762.5مليون دولار، أما خلال سنة 2020 حقق الميزان التجاري فائض في جميع السلع الغذائية محل الدراسة باستثناء الأسماك التي حقق فيها عجز قدر بنحو 1033.3 مليون دولار.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 82.

جدول رقم (02-08): الميزان التجاري لأهم السلع الغذائية في الوطن العربي خلال (2019-2020)

القيمة :مليون دولار / الكمية :ألف طن

البيان	2019						2020					
	الصادرات		الواردات		الميزان		الصادرات		الواردات		الميزان	
السلعة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
جملة الحبوب	2117.3	8593	70690.8	22046.6	68573.1	21187.3	2430	832.7	86475.7	23839.7	84045.7	23007
البطاطس	893.5	339.7	1390.1	586.5	496.6	246.8	900.8	288.6	1457.6	551.2	556.8	2626
جملة الباقوليات	589.9	496.6	3295.1	1853.9	2705.3	1357.3	747.9	563.2	3020.2	1901.9	2272.3	1338.6
جملة الخضر	3921.1	2959.4	4372.1	2591.7	451	(367.7)	3929.1	2974.5	6282.7	3220	2353.7	2455
جملة الفواكه	5391.8	47639	8378.7	6711.5	3351.2	(1762.5)	5391.8	4763.9	7423.8	6492.6	2193.2	1729.2
السكر (مكرر)	3070.2	1461.2	13381.2	5810.7	10311.1	4349.5	4063.1	1903.3	14886.3	6088.2	10823.2	4184.8
جملة الزيوت والشحوم	1466.3	2138.3	7320.1	6669.2	5853.8	4531	1760.3	2829.5	8124.3	7239.7	6364	4410.3
جملة اللحوم	291.5	949.8	4649.7	10541.9	4358.2	9592.1	186.5	567.2	4140.7	8521.8	3954.2	7954.6
الأسماك	1584	3281.2	1236.7	3247.5	(347.3)	(33.7)	1590.5	3868.6	1248.6	2835.3	(341.9)	(1033.3)
البيض	141.6	66.3	506.1	692.7	364.5	626.4	231.2	117.9	456	696.7	224.8	578.9
الألبان ومنتجاتها	3402.7	2763.9	9625.7	9081.6	6223	6317.7	3205	2281.2	12256.5	9707.3	9051.5	7426.1
المجموع	22869.9	70688.4	124846.3	67979.9	102340.5	46044.2	24436.2	20990.6	145772.4	71094.4	121497.5	54677.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد :40، 41.

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية العربية الراهنة ودرجة الاكتفاء الذاتي

يعتبر القصور في التنمية الزراعية العربية من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود عجز متفاقم في الغذاء عرف مستويات عالية نسبيا في بعض السلع الغذائية الأساسية وفي مقدمتها الحبوب.

أولا: الفجوة الغذائية العربية الراهنة

تعني الفجوة السلع الغذائية الرئيسية بالسلع المستوردة خارج الوطن العربي، ويتم حسابها على أساس الفرق بين إنتاج الوطن العربي من السلع الغذائية و ما هو متاح منها للاستهلاك.

يزداد الطلب على السلع الغذائية في الدول العربية، دونما تحقيق تنمية فعلية في الإنتاج الزراعي تلبي الاحتياجات الغذائية، ويأتي ذلك وسط تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية تتعرض لها المنطقة العربية، يضاف إليها الأحداث الأمنية في عدد من البلدان، مما أدى إلى تصاعد قيمة الفجوة الغذائية، حيث ارتفعت قيمتها من حوالي 42.1 إلى حوالي 44.1 مليار دولار أمريكي بين عامي 2019 و 2020 بنسبة بلغت حوالي 4.7 %، وارتفعت من حوالي 28.9 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 44.1 مليار دولار أمريكي، بنسبة تقدر بحوالي 4.3 % على أساس سنوي خلال الفترة 2010 -2020.[1]

و تمثل مجموعة الحبوب حوالي 47.5 %من إجمالي قيمة الفجوة ، وبلغت قيمة فجوة القمح حوالي 43.6% من إجمالي فجوة الحبوب وحوالي 20.7% من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية، وبلغت قيمة فجوة اللحوم حوالي 16.7 %، والألبان حوالي 11.3 % والزيوت النباتية حوالي 9.4% والسكر حوالي 5.7% والبقوليات حوالي 3.4 %من قيمة الفجوة.

والشكل الموالي يوضح تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 2010 (خلال الفترة 2010-2020) :

الشكل رقم(02-03): تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية 2010 و 2015 – 2020

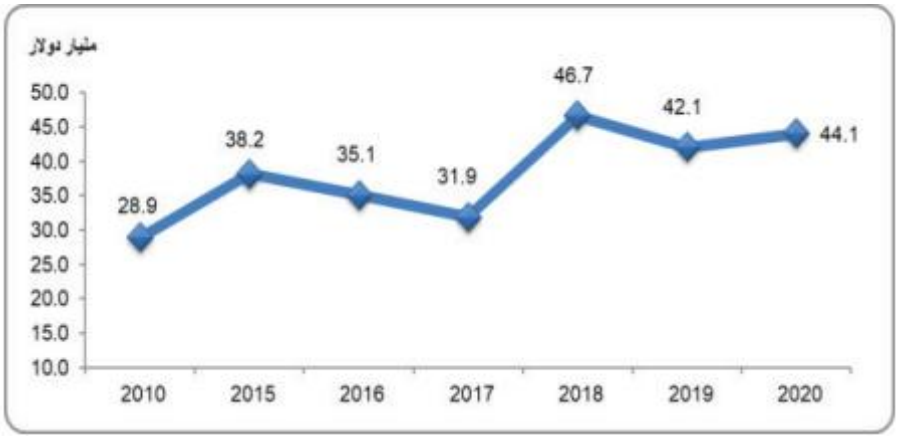

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 83.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 83.

ويتوقع أن تزداد الفجوة الغذائية في الدول العربية للفارق بين النمو السكاني من جهة والمقدر نظرا ، ونمو الإنتاج الزراعي بحوالي 1.7 %من جهة والسمكي المقدر بحوالي 1.5 [1]% من جهة أخرى. كما ستنمو هذه الفجوة تحت تأثير عوامل أخرى، من أهمها محدودية مساحات الأراضي الخصبة، وتدهور التربة المستمر نتيجة التصحر والتملح وتداخل مياه البحر، والممارسات الزراعية غير المستدامة، وصغر الحيازات الزراعية مما يعوق إقامة المزار التجارية الكبيرة ، وتدني إنتاجية الهكتار وإنتاجية المتر المكعب من المياه، وكذلك استنزاف المياه الجوفية، والتوسع الحضري على حساب الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تأثير التغير المناخي. ومع أن الأمن الغذائي يعتبر أولوية قصوى في الدول العربية إلا أن الخطط والبرامج لا تواكب هذه الأولوية، حيث تحتل الدول العربية المرتبة الأولى عالميا في استيراد القمح.

ثانيا: تطور نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي

يعتبر التقدم في تحقيق الاكتفاء من السلع الغذائية العامل الرئيسي في تقليص العجز وقيمة الفجوة الغذائية، وما زال تقليل الهوة بين الإنتاج والطلب في المنطقة كبيرا على السلع الغذائية يمثل تحديا العربية، حيث أدى التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الزيوت، القمح والسكر والزيوت واللحوم، حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح من نحو 37.7 % سنة 2000 إلى 34.7% سنة 2015، أما اللحوم فقد انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي منها من حوالي 85.4 % سنة 2000 إلى حوالي 77.4 %سنة 2015، فيما انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الزيوت من حوالي 54.7 % سنة 2000 إلى حوالي 35.7 %سنة 2015، في المقابل حافظت بعض السلع على مستويات مرتفعة نسبيا من الاكتفاء الذاتي خلال سنة 2015مقارنة بسنة 2000 وهي مجموعة الحبوب، والألبان ومنتجاتها إذ تراوحت بين 5,47%و 6,83%على التوالي، حيث تراجعت نسب الاكتفاء من السلع الغذائية الرئيسية بنسب كبيرة خلال الفترة 2016-2020، حيث بلغت نسبة اكتفاء مجموعة سلع العجز الرئيسية التي تشمل الحبوب والقمح والسكر والزيوت النباتية 40.2 و36.7 و35.6 و34.8 % على التوالي، وحققت مجموعة سلع الاكتفاء العالي والخضروات والفاكهة والبطاطس نسبة اكتفاء بلغت 97.5 و96.6 و94.3% على التوالي، وحققت مجموع الاكتفاء المتوسط التي تشمل اللحوم والألبان نسبة اكتفاء بلغت حوالي 80.5 و 78.4 %على التوالي، بينما حققت للتصدير بنسبة اكتفاء الأسماك فائضا متواضعا بلغت 107.1 %.[2]

[1] OECD/FAW. Agricultural Outlook 2021 - 2030. OECD Publishing, Paris,2021, P 94.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022، ص 84.

إن تحقيق زيادة معدلات الاكتفاء تدريجياً للوصول إلى الأهداف المرجوة يتطلب وضع خطط إستراتيجية للتنمية الزراعية على المستويين القطري والعربي، وتوفير الموارد المالية اللازمة لهذه الخطط، ووضع سياسات استثمارية تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في إنتاج السلع الغذائية وتصنيعها، وهو ما لم يتحقق على مدى العقود الفائتة في الدول العربية ولا تبدو مؤشرات فعلية على التوجه لتحقيقه حتى الآن.

ترجع الأسباب الرئيسية لتفاقم العجز العربي من الغذاء إلى زيادة الطلب على الأغذية بسبب الزيادة السكانية، فضلا عن ارتفاع مستويات الدخول لشرائح واسعة من السكان، وهجرة السكان الريفيين إلى المدن وما يقابله من تدني في مستويات الإنتاج والإنتاجية الناجم عن استخدام الوسائل التقليدية، واستبعاد البحوث والتطوير، وعدم استخدام الميكنة والتقنيات الحديثة في العمليات الإنتاجية.

المبحث الثالث: واقع الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية للدول العربية

يوضح هذه المبحث تركيبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وناتج وواردات الزراعة، بالإضافة إلى القيمة المضافة ونسبة الزراعة منها.

المطلب الأول: مؤشرات الأمن الغذائي في ظل التنمية الزراعية في الدول العربية

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وناتج وواردات الزراعة، بالإضافة إلى القيمة المضافة.

أولا: مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي عرفت تذبذب طيلة فترة الدراسة حيث انخفضت من نسبة 6.2 %سنة 2010 إلى حوالي 4.6 %سنة 2018، لترتفع سنة 2019 عند 5%، ثم ارتفعت سنة 2020 إلى 6%، لتعود إلى الانخفاض من جديد في سنة 2021 لتصل لنسبة 5.4%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (02-09) مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2021) الوحدة(%)

الدول	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %				
	2010	2018	2019	2020	2021
الأردن	3.6	4.8	4.9	5.2	5.2
الإمارات	0.8	0.7	0.7	0.9	0.8
البحرين	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3
تونس	7.5	9.9	9.6	10.2	9.1

الجزائر	8.5	11.9	12.3	14.1	13.3
جيبوتي	3.4	1.5	1.4	1.4	1.4
السعودية	2.6	2.1	2.2	2.5	2.3
السودان	33.9	18.5	20.2	19.3	19.8
سورية	19.4	39.0	39.8	39.4	39.3
العراق	6.1	3.0	4.1	6.3	5.0
عمان	1.4	2.1	2.4	2.6	2.4
فلسطين	9.0	7.4	7.1	7.1	7.1
قطر	0.1	0.2	0.3	0.3	0.3
جزر القمر	30.4	32.6	29.2	29.3	29.2
الكويت	0.5	0.4	0.4	0.5	0.4
لبنان	3.9	3.2	3.2	8.9	6.1
ليبيا	0.8	3.7	4.1	3.2	1.7
مصر	13.3	11.2	11.0	11.5	11.8
المغرب	12.9	12.2	12.1	11.7	12.6
موريتانيا	19.7	23.3	21.7	20.2	20.1
اليمن	12.0	18.9	18.9	18.9	18.3
مجموع الدول العربية	6.2	4.6	5.0	6.0	5.4

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

تتفاوت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي، حيث تعرف أعلى مستوياتها في سورية بنسبة تقدر بنحو 39.3%، تليها جزر القمر بنسبة قدرت بنحو29.2%، ثم موريتانيا بنسبة 20.1%، ثم السودان اليمن، الجزائر، مغرب ومصر على التوالي بنسب تقدر بنحو 19.8 %و 18.3 %و 13.3 %و 12.6%، و 11.8%، لينخفض في باقي الدول العربية مثل ليبيا، تونس، العراق والأردن بحيث لا يتعدى 10%خلال سنة 2021.

ما يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 1 % في أغلب دول شبه الجزيرة العربية باستثناء كل من السعودية، الأردن وعمان والتي بلغت فيهما نسبة مساهمة الزراعة في الناتج

المحلي الإجمالي حوالي 2.3 %و 5.2% و2.4% على التوالي، ويرجع السبب في تدني مساهمة الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى كونها دول تعتمد في اقتصادها بالدرجة الأولى على الريع النفطي.

ثانيا: الناتج الزراعي في الوطن العربي

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية مجتمعة بالأسعار الجارية في عام 2021 حوالي 154.6 مليار دولار أمريكي ، أي بزيادة تقدر بحوالي 1.2 %عن قيمته في عام 2020، في حين سجل الناتج زيادة سنوية بنسبة 1.5 % خلال الفترة 2010 -2021 يعود سبب هذا النمو المحدود في الناتج الزراعي إلى تراجع أداء النشاط الزراعي في كل من سورية والسودان ولبنان واليمن الذي يمثل ناتجها الزراعي حوالي 13.9 % من الناتج الزراعي العربي لعام 2021 .وبالمقابل سجل الناتج الزراعي في كل من المغرب ومصر زيادة بنسبة 25.3 % و14.1% على التوالي، في حين حقق الناتج الزراعي في الدول العربية الأخرى ذات الموارد الزراعية الهامة زيادة متوسطة تراوحت بين 3 % في الجزائر و7.8 % في السعودية، وبلغت مساهمة الناتج الزراعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5.4 % في عام 2021.[1]

وسجل الناتج الزراعي خلال عام 2021 بالمقارنة مع العام السابق تطورات متباينة في عدد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية المتوسطة وفي مقدمتها موريتانيا واليمن وتونس والأردن ولبنان وعمان، وقد تراوحت تلك النسبة بين 7.7 %في عمان و22.0 % في موريتانيا.

تتفاوت الأهمية النسبية لمساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح فيما بين الدول العربية، إذ تكون مرتفعة في بعض الدول العربية ذات الموارد الزراعية الوفيرة مثل سورية والقمر والسودان واليمن والجزائر والمغرب ومصر، حيث تراوحت تلك النسبة بين 3.39 % في سورية و8.11 % في مصر .

الجدول رقم (02–10): تطور الناتج الزراعي في الدول العربية بالأسعار الجارية 2010، 2017–2021

(مليون دولار أمريكي) – نسبة التغيُّر %

	2010	2017	2018	2019	2020	2021	-2010 2021	-2020 2021
الناتج المحلي الإجمالي	2,098,146	2,539,653	2,764,212	2,789,052	2,528,886	2,881,103	2.9	13.9
الناتج الزراعي	130,767	139,552	127,881	139,461	152,769	154,580	1.5	1.2
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.2	5.5	4.6	5.0	6.0	5.4		

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 79.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 78.

ثالثا: نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي

يوضح متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي مدى كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان، والجدول الموالي يوضح

جدول رقم (02-11): اتجاه نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الوطن العربي خلال الفترة (2010-2021) الوحدة :(دولار للفرد)

الدول	نصيب الفرد من الناتج الزراعي " دولار" %					نسبة التغيير%	نسبة التغيير %
	2010	2018	2019	2020	2021	2010-2021	2020-2021
الأردن	14.5.0	201.8	207.4	210.6	214.9	3.6	2.1
الإمارات	267.5	324.0	328.0	355.2	357.5	2.7	0.6
البحرين	62.3	72.4	73.2	73.8	72.3	1.4	-2.1
تونس	313.9	365.2	345.7	368.8	362.6	1.3	-1.7
الجزائر	379.2	487.8	487.7	467.5	476.7	2.1	2.0
جيبوتي	45.6	45.8	46.4	47.2	49.5	0.8	4.9
السعودية	506.0	522.7	515.9	510.6	537.8	0.6	5.3
السودان	641.5	180.3	199.2	327.3	227.6	-9.0	-30.5
سورية	563.4	505.3	635.4	585.7	396.5	-3.1	-32.2
العراق	220.1	168.0	225.1	274.3	254.4	1.3	-7.3
عمان	292.3	367.7	388.9	412.1	456.1	4.1	10.7
فلسطين	216.7	246.8	242.8	217.6	245.0	1.1	12.6
قطر	86.0	145.0	163.8	172.6	186.7	7.3	8.1
القمر	398.3	462.6	411.7	403.6	427.2	0.6	5.8
الكويت	177.6	146.3	118.4	109.0	143.6	-1.9	31.8
لبنان	299.8	258.7	245.9	323.3	129.3	-7.4	-60.0
ليبيا	92.1	418.7	417.3	235.2	107.5	1.4	-54.3
مصر	370.3	290.1	338.7	415.3	467.0	2.1	12.5
المغرب	377.1	409.6	409.1	372.6	462.2	1.9	24.0
موريتانيا	281.9	430.3	419.4	383.2	456.9	4.5	19.2

اليمن	160.5	155.4	146.0	119.6	102.3	-4.0	-14.5
مجموع الدول العربية	376.6	317.8	339.9	366.0	364.1	-0.3	-0.5

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

من خلال الجدول يتضح تسجيل متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في عام 2021 تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.5 % ليبلغ حوالي 364.1 دولار أمريكي مقارنةً مع نسبة نمو بلغت 7.7 % ومتوسط قدره 366.0 دولار أمريكي في عام 2020، ويتفاوت هذا المتوسط بين الدول العربية إذ يبلغ 537.8 دولار أمريكي في السعودية ويتراوح بين 357.5 دولار أمريكي و476.7 دولار أمريكي في الجزائر ومصر والمغرب وموريتانيا وعمان والقمر وسورية وتونس والإمارات، كما يتراوح بين102.3 دولار أمريكي و254.4 دولار أمريكي في العراق والسودان وفلسطين والأردن وقطر والكويت ولبنان وليبيا واليمن، في حين يقل ذلك المتوسط عن 100 دولار أمريكي في كل من البحرين وجيبوتي.

رابعا: متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية

على صعيد متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية، فقد ارتفع المتوسط في عام 2017 ليبلغ 153 دولار، وقد تفاوت متوسط نصيب الفرد من صافي واردات الزارعة في الدول العربية فارتفع في عام 2020، حيث تراوح نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية بين 2 دولار أمريكي في الصومال و988 دولار أمريكي في قطر، بينما حققت كل من عمان والسودان فائضاً في ميزانها التجاري الزراعي. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم: (02-12): متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الوطن العربي (2010-2017-2020) الوحدة :(دولار للفرد)

الدول	متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية (دولار)				
	2010	2018	2019	2020	2021
الأردن	202	223	217	212	246
الإمارات	508	633	628	616	754
البحرين	239	19	17	17	92
تونس	93	78	69	61	76
الجزائر	169	278	271	267	272
جيبوتي	75	97	95	94	103
السعودية	513	521	506	491	497
السودان	3	-17	-17	-16	-16

سورية	26	83	77	76	78
الصومال	30	3-	3-	3-	2
العراق	40	36	36	36	35
عمان	67	91-	93-	94-	45-
فلسطين	68	29	28	27	29
قطر	896	945	946	943	988
جزر القمر	90	77	76	74	79
الكويت	613	469	473	471	497
لبنان	244	669	682	692	701
ليبيا	359	284	276	265	261
مصر	81	90	86	83	84
المغرب	69	46	49	51	50
موريتانيا	15	18	18	17	18
اليمن	97	64	60	55	55
مجموع الدول العربية	133	153	149	146	152

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

خامسا: متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في القطاع الزراعي

بلغ نصيب العامل الزراعي من الناتج الزراعي في الدول العربية في عام 2021 حوالي 6409 دولار أمريكي أي بتراجع بلغ حوالي 1.5 % بالمقارنة مع العام السابق، ويعتبر هذا المستوى متدنياً لكونه يمثل حوالي 50 % من مستويات نصيب العامل الزراعي في الدول النامية .

ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى العوامل المناخية وتذبذب سقوط الأمطار وعدم انتظامها وموجات الجفاف وضعف البنى الأساسية وخدمات الإرشاد والتسويق، وضعف الاستثمارات الزراعية، وتتراوح حصة العامل الزراعي من الناتج الزراعي في معظم الدول ذات الموارد الزراعية مثل المغرب والعراق والجزائر ومصر وتونس وسورية بين 3703 دولار أمريكي في المغرب و14042 دولار أمريكي في سورية. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (02-13): نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2010-2021) الوحدة :(دولار للفرد)

الدول	نصيب العامل الزراعي من القيمة المضافة في القطاع الزراعي " دولار"					نسبة التغيير %
	2010	2018	2019	2020	2021	2021-2020
الأردن	8.161	37.359	40.353	43.183	44.446	2.9
الإمارات	13.169	31.406	33.578	26.859	37.995	41.5
البحرين	19.136	12.352	12.052	12.193	12.396	1.7
تونس	4.070	8.599	8.403	9.198	9.030	-1.8
الجزائر	4.112	7.841	7.863	7.675	8.028	4.6
جيبوتي	142	479	500	967	1.008	4.2
السعودية	26.819	52.603	54.220	49.404	52.755	6.8
السودان	3.800	1.912	2.095	2.824	1.947	-31.1
سورية	8.411	17.007	22.329	21.320	14.042	-34.1
العراق	16.786	3.843	5.278	6.664	6.132	-8
عمان	2.533	21.023	29.935	25.040	26.004	3.9
فلسطين	9.372	19.833	19.726	18.379	21.239	15.6
قطر	18.441	15.670	14.215	17.537	17.627	0.5
القمر	2.316	5.183	4.664	4.803	5.042	5
الكويت	32.557	14.296	12.411	12.124	14.900	22.9
لبنان	51.196	67.719	65.408	84.219	28.100	-66.6
ليبيا	8.517	8.494	8.712	5.160	2.324	-55
مصر	4.573	5.006	5.934	7.849	8.579	9.3
المغرب	4.036	3.340	3.179	3.030	3.703	22.2
موريتانيا	1.212	5.050	4.989	4.590	5.436	18.4
اليمن	1.696	2.741	2.609	2.047	1.739	-15.1
مجموع الدول العربية	4.818	5.709	6.109	6.507	6.409	-1.5

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على :التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

ويمثل الحد من الهجرة الريفية وكبح التضخم الحضري، ضرورة ملحة وهدفاً استراتيجياً يمكن تحقيقه من خلال التنمية الريفية المتكاملة، وتقليص التفاوت بين الريف والمدينة، وتوفير فرق العمل المنتج والمجدي في القطا الزراعي، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والتوسع في استخدام أساليب الزراعة الحديثة وتحسين البنى التحتية والمرافق والخدمات في الوسط الريفي، وتحسين شروط التبادل التجاري بين قطاعي الريف والحضر بتطبيق سياسات سعرية واستثمارية متوازنة.

المطلب الثاني: واقع الأمن الغذائي للدول العربية

يشير الأمن الغذائي إلى قدرة الأفراد والأسر على الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذٍ لحياة نشطة وصحية. تواجه الدول العربية تحديات مختلفة تتعلق بالأمن الغذائي، بما في ذلك ارتفاع معدل الفقر وندرة المياه والتغيرات المناخية.

وفقا لمؤشر الأمن الغذائي العالمي 1 لعام 2022، الذي يقيس حالة الأمن الغذائي في 113 دولة، تتباين الدول العربية بشكل كبير في مستويات الأمن الغذائي لديها .

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بين الدول العربية (المرتبة الثالثة والعشرون عالمياً)، حيث سجلت 75.2 من 100، تليها قطر وعمان، والبحرين، والسعودية، والأردن والكويت.

من ناحية أخرى، تحتل السودان ذات الإمكانيات الزراعية الكبيرة واليمن مراتب متدنية في مؤشر الأمن الغذائي بسبب التطورات الداخلية، حيث سجلت السودان 42.8 من 100واليمن 40.1من 100.

كما احتلت الدول العربية في شمال إفريقيا (تونس والمغرب ومصر والجزائر) مراتب متوسطة تراوحت بين 63 درجة و56.

الجدول رقم (02-14): ترتيب الدول العربية في مؤشر الأمن الغذائي العالمي 2022

الترتيب		الدولة	درجة الأمن الغذائي
عربيا	عالميا		
1	23	الإمارات	75.2
2	30	قطر	72.4
3	35	عمان	71.2
4	38	البحرين	70.3
5	41	السعودية	69.9
6	47	الأردن	66.2
7	50	الكويت	65.2
8	57	المغرب	63
9	62	تونس	60.3
10	68	الجزائر	58.9
11	77	مصر	56
12	105	السودان	42.8
13	111	اليمن	40.1

المصدر: صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 18، 2023، ص 48.

يقدم مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI)[1] رؤى قيمة عن حالة الأمن الغذائي في البلدان العربية من خلال توفير تحليل مقارن لعوامل مثل القدرة على تحمل التكاليف، وتوافر الغذاء وجودته وسلامته، وكما يظهر من التصنيف في الجدول السابق، يمكن النظر إلى الدول العربية من حيث تحقيقها للأمن الغذائي وفق المؤشر العالمي للأمن الغذائي على النحو التالي:[2]

أولا :حققت الدول ذات الدخل المرتفع مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين والمملكة العربية السعودية، درجات أعلى بشكل عام في مؤشر الأمن الغذائي العالمي نظرا لاقتصادياتها القوية، مما يمكنها من الاستثمار في الأمن الغذائي واستيراد الغذاء. ومع ذلك، تواجه مجموعة الدول هذه بعض التحديات المتعلقة بندرة المياه وتغير المناخ ومحدودية الأراضي الزراعية.

ثانياً : تواجه بلدان مثل السودان واليمن وسورية تحديات في مجال الأمن الغذائي بسبب عوامل مثل التقلبات الاقتصادية والتطورات الداخلية، فضلا عن تأثر البنية التحتية التي تؤثر على إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه، تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى استنزاف الموارد ما يؤثر على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء وتوافره.

ثالثا: بلدان مثل الجزائر ومصر وتونس والمغرب لديها قطاع زراعي أكثر تنوعا، لكنها تواجه أيضا تحديات تتعلق بندرة المياه وتغير المناخ والعوامل الاقتصادية التي تؤثر على الأمن الغذائي، تحتل مجموعة الدول هذه مراكز متوسطة في مجال الأمن الغذائي (عربيا وعالميا).

المطلب الثالث: تحديات الوطن العربي للأمن الغذائي والتدابير المتعلقة بمواجهته

سيتم من خلال هذا المطلب التعرف على أهم تحديات الوطن العربي للأمن الغذائي، وكذلك التطرق لأهم التدابير المتخذة لمواجهة هذه التحديات والسياسات الزراعية العربية وآفاق التكامل العربي.

أولا: تحديات الوطن العربي للأمن الغذائي

يواجه العالم العربي عددا من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي لأسباب مختلفة، تشمل بعض العوامل الرئيسية التي تساهم في هذه التحديات ما يلي:[3]

–المناخ وندرة المياه :تتميز المنطقة العربية بمناخ جاف وشبه جاف، مما يؤدي إلى ندرة المياه ومحدودية توافر الأراضي الصالحة للزراعة، وهذا يجعل من الصعب على هذه البلدان تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ويزيد من اعتمادها على الواردات الغذائية.

[1] **GFSI**: Global Food Safety Initiative.

[2] صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي ، الاصدار 18، 2023، ص 49.

[3] صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي ، الاصدار 18، 2023، ص 48.

–النمو السكاني السريع :شهدت المنطقة العربية نموا سكانيا سريعا في العقود الأخيرة، مما أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء. ولا يعتبر النمو السكاني تحد في ذاته، لكن التحدي يتعلق بعدم نمو الإنتاجية بأعلى من معدلات النمو السكاني، ما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المحدودة والضغط على الحكومات لضمان الأمن الغذائي لسكانها.

–الظروف غير المواتية في بعض الدول العربية :حيث تعاني بعض الدول من تطورات داخلية تسهم في التأثير على إنتاج الغذاء وتوزيعه والوصول إليه، ما يؤدي إلى التأثير على حالة الأمن الغذائي في هذه البلدان وأحيانا في البلدان المجاورة.

–التحديات الاقتصادية :تؤثر التحديات الاقتصادية، مثل تقلب أسعار النفط على القدرة المالية للعديد من البلدان العربية على استيراد الغذاء والاستثمار في التنمية الزراعية. علاوة على ذلك، يمكن أن تؤدي البطالة والفقر إلى إعاقة وصول السكان إلى الغذاء.

–الإنتاجية الزراعية والتقنية الزراعية :يعاني العديد من البلدان العربية من انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب الممارسات الزراعية التقليدية أو المتقادمة، والبنية التحتية غير الملائمة، والاستثمار المحدود في البحث والتقنية. تعيق هذه العوامل مجتمعة القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وضمان الأمن الغذائي.[1]

ثانيا: السياسات الزراعية العربية وآفاق التكامل العربي

تمثل السياسة الزراعية رؤية الدولة أو المجموعة لتحقيق أهداف كمية ونوعية خلال فترة زمنية محددة، وتظهر نتائجها من خلال إحداث تغييرات ملموسة في الإنتاج وتنمية المجتمعات الريفية، وموازين التجارة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة، وهي بديل للارتجال والمسارعة عند الأزمات لاتخاذ إجراءات استثنائية مؤقتة تزول مع عبور الأزمة.

وقد وضعت الدول العربية عدداً من الخطط والبرامج التي تلائم كل دولة في ضوء نهجها الاقتصادي بين الاقتصاد الموجه وسيطرة القطا العام أو الاقتصاد الحر، شملت سياسات إدارة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه)، وتنمية الإنتاج، وزيادة الاستثمار الزراعي، وتحرير الاقتصاد واعتماد آليات السوق، وسن التشريعات لجذب الاستثمارات، وتطوير سياسات الإقراض وتمويل صغار المزارعين ومشروعات التنمية الريفية، وتطوير التسويق والصناعات الغذائية. وعملت على إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، حيث قامت بخصخصة عدد من شركات القطاع العام، وتقديم بعض أشكال الدعم للمشروعات وبرامج الإرشاد الزراعي، وتم إنشاء عدد من الشركات والمؤسسات الزراعية العربية المشتركة، وصناديق التنمية العربية، ودخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ كأول اتفاقية عربية لتسهيل التبادل التجاري، كما أقرت العديد من الاستراتيجيات مثل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2005–2025، والإستراتيجية العربية للأمن المائي العربي 2010–2030 والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي.

[1] صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي ، الإصدار 18، 2023، ص 48.

غير أن هذه الإجراءات لم تسهم في إحداث التغيير المأمول منها في زيادة الإنتاج وزيادة نسبة الخدمات في الريف، والتوسع في تنفيذ مشروعات البنية الأساسية الزراعية، وفي التجارة البينية.

في المقابل حققت صناديق التنمية نقلة نوعية في تنمية الموارد واستثمارها عبر تنفيذ المشروعات الزراعية الكبرى، حيث بلغ حجم تمويلها للتنمية الزراعية حوالي 12.2 مليار دولار أمريكي تمثل نسبة 10.3 في المائة من إجمالي التمويل المخصص للمنطقة العربية، [1] كما ساهمت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في زيادة نسبة التجارة الزراعية البينية، وقد أدى ذلك إلى تخفيف حدة تصاعد العجز الزراعي وعدم وصوله إلى مستويات أكثر خطورة مما هو عليه الآن، وقد اعترض هذه الجهود تحديات وصعوبات جدية تمثلت في عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطط وتنفيذ المشروعات الزراعية، وعجزت قوانين الاستثمار عن جذب الاستثمارات اللازمة للقطاع الزراعي.

إن هذا الواقع الذي تعيشه المنطقة العربية لا يعكس حجم الطاقات الكامنة والمعطيات المتوافرة فيها، حيث إن الدول العربية تملك الموارد الطبيعية والبشرية والمالية اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية والريفية وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، وتتوافر لديها مجالات هائلة للتجارة الزراعية البينية والمنافسة في الأسواق الدولية، ويتطلب تحقيق التكامل الزراعي العربي وتوفير الأمن الغذائي توجه الدول العربية لاتخاذ العديد من الإجراءات أهمها:

- وضع البرامج والخطط للعمل المشترك لتحقيق تكامل الموارد بهدف تحقيق الأمن الغذائي والأمن المائي في المنطقة العربية؛
- وضع سياسة زراعية عربية مشتركة يتم إقرارها في إطار جامعة الدول العربية لا تستثنى أي دولة منها، على غرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وينبثق عنها سياسات زراعية قطرية ملائمة؛
- التخطيط الاستراتيجي لإنجاز التنمية الزراعية وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي وتوفير القدرة على مواجهة الأزمات المختلفة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي؛
- توجيه التجارة لتكون قاعدة أساسية للأمن الغذائي العربي؛
- تخصيص الأموال اللازمة لاستثمار الموارد المتوافرة من الأراضي والمياه والثروة الحيوانية والسمكية بالكفاءة المطلوبة، وتحويل الجزء الأكبر من الأموال المخصصة للاستيراد إلى إنتاج الغذاء؛
- وضع الخطط والبرامج لتصنيع كل السلع المتوافرة في المنطقة العربية؛
- التركيز على الاستفادة من المزايا النسبية الكبيرة التي توفرها البيئات المختلفة في المنطقة العربية؛
- وضع البرامج الملائمة لإدخال التقانات الزراعية والرقمية على نطاق واسع في الزراعة العربية؛

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 84.

▪النظر بشكل جدّي لإحياء السوق العربية المشتركة المقررة منذ خمسينات القرن الماضي، والتي تتوافر لها جميع المقومات، كإطار لتحقيق الأهداف التنموية العربية المشتركة.[1]

إن النظرة المستقبلية للأمن الغذائي في الدول العربية هي صورة ذات أبعاد متشعبة، مع بعض الاتجاهات الإيجابية والتحديات الكبيرة التي يجب التصدي لها، يوضح الشكل التالي بعض الآليات والسياسات التي تتبناها الدول العربية لتعزيز أمنها الغذائي:

الشكل رقم (02-04): إجراءات الدول العربية لمواجهة قضايا الأمن الغذائي

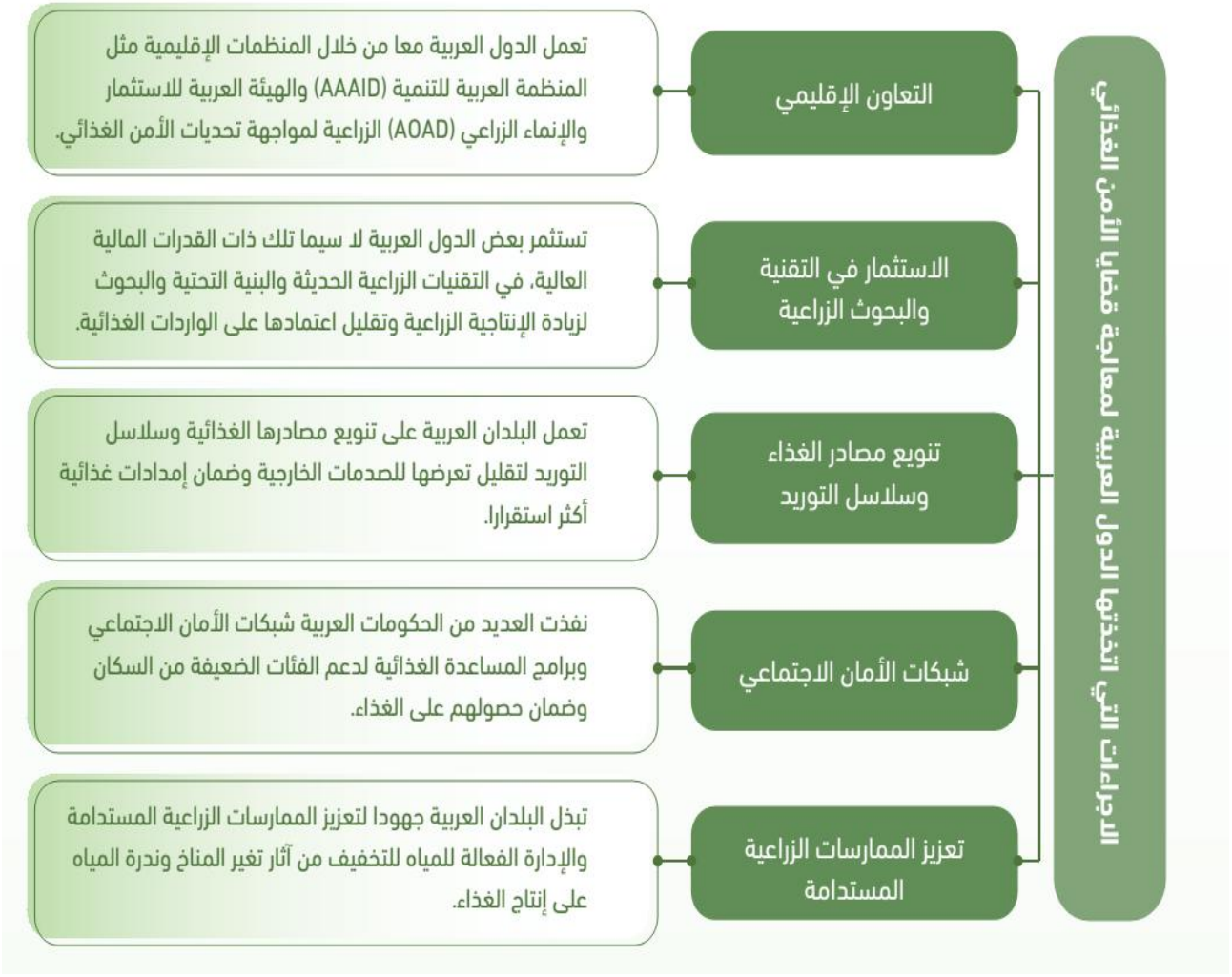

المصدر: صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي ، الإصدار 18، 2023، ص 50.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022، ص 85.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تبين أنه رغم امتلاك الوطن العربي للموارد طبيعية وبشرية هامة، إلا انه لا يزال يواجه تحديا من أهم التحديات وهو توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي لسكانه، وخاصة مع أن الإنتاج الغذائي في العالم العربي لا يحقق الاكتفاء الذاتي وهو في حد ذاته خاضع للتقلبات الاقتصاد العالمي

فقد ظل قطاع الزارعة العربي يتخبط في عدة مشكلات ويعاني من عدة عقبات طيلة عقود من الزمن، سواء تعلق ذلك بالموارد الزراعية أو بالمشاكل المتعلقة بالإنتاج الزراعي، أو تلك الخاصة بالسياسات الزراعية.

من أجل هذا سعت كل الدول العربية لاتخاذ إجراءات حاسمة للمواجهة هذا التحدي الكبير، وهذا من خلال تشجيع التنمية الزراعية باعتبارها القطاع الحيوي والوسيلة الأولى لتوفير الغذاء وضمان مستقبل السكان وتحقيق الأمن الغذائي.

الخاتمة

تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أهم وأصعب المشاكل التي تواجه معظم دول العالم خاصة خلال السنوات الأخيرة نظرا لما يشهده العالم من اضطرابات سياسية واقتصادية، مما ينعكس ذلك على وضعية الأمن الغذائي للدول، لذا الأمن الغذائي يقترف بالأمن الوطني للدولة لأنه عدم ضمان الدول للغذاء لشعبها يعد ذلك نقص لسيادتها.

وبالرغم من امتلاك الوطن العربي للموارد طبيعية وبشرية هامة ، إلا انه لا يزال يواجه تحديا من أهم التحديات وهو توفير الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي لسكانه، وخاصة مع أن الإنتاج الغذائي في العالم العربي لا يحقق الاكتفاء الذاتي وهو في حد ذاته خاضع للتقلبات الاقتصاد العالمي

من أجل هذا سعت كل الدول العربية لاتخاذ إجراءات حاسمة للمواجهة هذا التحدي الكبير، وهذا من خلال تشجيع التنمية الزراعية المستدامة باعتبارها القطاع الحيوي والوسيلة الأولى لتوفير الغذاء وضمان مستقبل السكان وتحقيق الأمن الغذائي.

اختبار الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** تعتبر العلاقة بين الأمن الغذائي وقطاع الزراعة علاقة طردية (تأثر وتأثير)، وينجم عن استغلال المنتجات الزراعية لإنتاج المواد الطاقوية آثار سلبية في المجالين الاقتصادي والسياسي .تعتبر هذه الفرضية صحيحة، حيث تم التوصل إلى أن الإنتاج الزراعي هو المصدر الأساسي والوحيد لتحقيق الغذاء للسكان، وأن أي إخلال به أو ت ارجع في مستوياته سيؤثر سلبا على الأمن الغذائي، حيث سيتناقص هذا الأخير ويؤثر بصفة مباشرة على إمدادات الغذاء في العالم، كما أن استخدام الإنتاج الزراعي مثل بعض الحبوب كالذرى مثلا أو المخلفات الزراعية في إنتاج الوقود أو غيره من المنتجات الطاقوية سيساهم في ت ارجع كميات الغذاء الصالحة للاستهلاك الآدمي والحيواني على حد السواء.

– **الفرضية الثانية** :إن الاستغلال الأمثل للثروات والإمكانيات الطبيعية، البشرية والمالية التي يتوفر عليها الوطن العربي تمكنه من تحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالخارج، فقد تم التوصل أن الاستغلال الأمثل لهذه الثروات لن يكون كافيا لتحقيق الأمن الغذائي وفك الارتباط بالخارج خاصة في ظل غياب إرادة سياسية عربية قوية.

–**الفرضية الثالثة:** إن السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول العربية لتحسين أمنها الغذائي تساهم في توفير احتياجات السكان من الغذاء .تعتبر هذه الفرضية صحيحة رغم أن المحاولات التي قامت بها الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية، وما أطلقته منظماتها المتخصصة من مبادرات مثل العمل العربي المشترك، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتكامل الاقتصادي الزراعي العربي، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، إلا أنها لا زالت تعاني من القصور والضعف ولم تحقق أهدافها المرجوة.

النتائج المتوصل إليها:

لقد تم التوصل من خلال هذا البحث إلى عدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها في ما يلي:

– إن توافر مقومات الأمن الغذائي العربي من موارد طبيعية وبشرية ووفرة في الإنتاج النباتي والحيواني، تعتبر الركيزة الأساسية لتحقيقه، وتساهم في تقليص الفجوة الغذائية والاعتماد على الإنتاج المحلي لتلبية حاجات السكان من الغذاء؛

– إن تقلبات الظروف المناخية التي تعاني منها المنطقة العربية، وما نتج عنها من شح في الأمطار، ساهم في تراجع المساحات المنزرعة التي لم تتعدى 67 مليون هكتار طيلة فترة الدراسة، وانخفاض مستويات الإنتاج، بالإضافة إلى تدني متوسط نصيب الفرد العربي من المياه إذ لا تتعدى نصيب الفرد منها حوالي 0.17 هكتار في عام 2021، وهي دون المعدل العالمي الذي يبلغ 0.21 هكتار ؛

–اتساع حجم الفجوة الغذائية والتي بلغت 43.6 %من منتج القمح خلال سنة 2020، فضلا عن انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الزراعية ومن بينها جملة الحبوب واللحوم، بسبب الزيادة السكانية، وارتفاع مستويات الدخول لفئة من سكان الوطن العربي خاصة في دول الخليج، وما قابله من هجرة من الأرياف إلى المدن؛

–تدني نسبة مساهمة قطاع الزراعة العربي في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى، ويرجع السبب في ذلك إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذا القطاع لأسباب متعددة؛

– لم يتعدى متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الزراعي 364.1 دولار خلال سنة 2021، وهذا يوضح عدم كفاءة هذا القطاع لسد الاحتياجات الاستهلاكية من الغذاء للسكان؛

– إن العقبات والمشكلات التي تعاني منها الزراعة العربية طيلة عقود من الزمن، سواء تعلق ذلك بالموارد الزراعية، أو بالإنتاج الزراعي، أو تلك المتعلقة بالسياسات الزراعية، تحد من تطور القطاع الزراعي العربي ومن آفاق تحقيق فائض في الإنتاج المحلي لتغطية الاستهلاك، كما تساهم في زيادة ارتباط الدول العربية بالخارج لطلب الغذاء؛

– نظرا لغياب إرادة سياسية عربية قوية ظلت السياسات الزراعية العربية تتميز بالقصور، مع عدم تحقيقها لأهدافها المرجوة، كما كان لنقص التمويل أثر واضح في عدم اكتمال المشروعات الزراعية في ظل البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وفي ظل إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة ؛

–في إطار جامعة الدول العربية، تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتي يمكن اعتبارها كمنفذ لتحقيق الأهداف الزراعية المشتركة والنهوض بالقطاع الزراعي العربي وصولا لتحسين الأمن الغذائي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في السلع الزراعية الرئيسية وعلى أرسها الحبوب، لكن تظل الإرادة السياسية العربية مغيبة وهذا ما حال دون تحقيقها لأغلب مبادراتها؛

– بيئة الاستثمار في الوطن العربي ظلت غامضة، خاصة في ظل تضارب القوانين الحاكمة لها، مما أثر سلبا على مناخ الاستثمار عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصة، واتجاه المستثمرين عربا كانوا أم أجانب للاستثمار في قطاعات أخرى خاصة تلك المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛

–تهميش البحث العلمي الزراعي، وعدم إدخال التقنيات الحديثة في القطاع أثر سلبا على مردوديته، وساهم في تدني الإنتاج والإنتاجية، مما نتج عنه تراجع في مستويات الأمن الغذائي العربي.

اقتراحات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، تقترح جملة من الاقتراحات تمثلت في:

–يجب على الدول العربية وضع القطاع الزراعي ضمن استراتيجيات التنمية العملاقة كما هو الشأن لقطاعي السلع الأولية والخدمات، وتدعيمه بكل الوسائل المادية والبشرية والمحافظة على الموارد الطبيعية والتي من شأنها أن تدفع بعجلة التنمية الاقتصادية عن طريق إدخال عنصر البحث والتطوير في المجال الزراعي، والاستخدام الأمثل للتقنية الحديثة؛

– يجب على الدول العربية إتباع أسس سليمة ووضع سياسات زراعية إستراتيجية دقيقة ومحددة وذات أهداف واقعية وعقلانية ولها خلفيات إستراتيجية يترتب عنها تحسين أمنها الغذائي والمساهمة في ترقية وتطوير الصادرات خارج الإطار النفطي؛

– إطلاق مزيد من برامج التنمية الريفية بامتيازات عالية للحد من ظاهرة الهجرة الريفية بهدف إعادة إعمار الريف العربي وبعث روح زراعة الأرض من جديد، هذا ما يؤدي إلى إعطاء مكانة مناسبة للقطاع الزراعي ضمن باقي القطاعات الاقتصادية؛

–توفير الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي؛

– إيجاد توازن بين تنمية الإنتاج وخدمات التسويق من أجل تقليل الفاقد من الإنتاج، خاصة أن جزء كبير من الإنتاج العربي يتعرض للهدر والإتلاف؛

–يجب أن توازن الدول العربية بين السياسات الزراعية المحلية والقطرية، مع بذل مجهودات أكثر في سبيل تحقيق انسياب آمن وسلس لعناصر الإنتاج والمنتجات الزراعية فيما بينها؛

– إذا كانت الدول العربية ترغب في تطوير قطاعها الزراعي ورفع كفاءته ليواكب متطلبات العولمة والتكنولوجيا الحديثة، وجب عليها الالتزام بتنفيذ بنود مبادرة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمتعلقة أساسا بالبرنامج الطارئ للأمن الغذائي بالإضافة إلى دعم خطة المنظمة لتحقيق تنمية زراعية مستديمة، فضلا عن الالتزام بتنفيذ جدول أعمال الزراعة من أجل التنمية؛

– في ظل انخفاض الأسعار العالمية للنفط ولجوء بعض الدول العربية للسحب من احتياطاتها للوفاء بالتزاماتها تجاه العالم الخارجي والتي من بينها سداد فاتورة الواردات الغذائية، وجب على هذه الدول البحث عن سياسات بديلة للريع النفطي وعلى رأسها إبلاء الاهتمام اللازم للقطاع الزراعي بهدف تحقيق اكتفائها الذاتي؛

–إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات الزراعية وتثمين دوره، مع تهيئة الأرضية المناسبة لمناخ الاستثمار العربي، وتوحيد القوانين الحاكمة لبيئة الاستثمار في الوطن العربي، بهدف تنشيط الاستثمارات البينية العربية؛

–ينبغي أن تهدف استثمارات القطاع العام إلى مساعدة المزارعين للزيادة والرفع من المساحات المزروعة .وكذلك تحسين إدارة المياه ونظم الري، فضلا عن المساعدة لزراعة أصناف للأغذية الأساسية المقاومة للجفاف، و يجب أن تأخذ دورا محوريا لتأمين إنتاج الأغذية في المناطق القاحلة؛

–ضرورة الإسراع في تفعيل مبادرة السودان لتحسين الأمن الغذائي العربي، والتي أطلقت قبل قرابة سنتين وظلت حبيسة الصحف والجرائد والمجلات غير الأكاديمية.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، يمكن اقتراح بعض المواضيع التي قد تكون مكملة لهذه الدراسة أو تزيد من إثرائها سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، ويتمثل أهمها فيما يلي:

– دور الاستثمار الأجنبي والاستثمار الخاص في القطاع الزراعي كشركاء اقتصاديين في التنمية الزراعية بالجزائر؛

– دراسة واستشراف وضعية الفجوة الغذائية لأهم المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك الواسع في دول المغرب العربي؛

– السياسة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي؛

– البدائل الناجعة للدول العربية لتحسين أمنها الغذائي في ظل النزاعات البينية والإقليمية والدولية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- إبراهيم مصطفى، أحمد رمضان نعمة الله، محمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2007.

- أحمد مندور وأحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1990.

- جواد سعد عارف، **التخطيط والتنمية الزراعية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

- حسن عبد القادر صالح، **الموارد وتنميتها "أسس وتطبيقات على الوطن العربي"**، قسم الجغرافيا، الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2002.

- عادل يوسف عوض ومدحت مصطفى، **الاقتصاد الزراعي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2011.

- عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي، **تحديات الأمن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

- عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي "مفهومه، قياسه ومتطلباته"**، دار آمنه للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- فاتح حركاتي، **الاكتفاء الذاتي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر**، مؤسسة عالم الرياضة للنشر ودار الوفاء لدنيا الطباعة، الطبعة الأولى، مصر، 2015.

- فوزية غربي، **الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.

- محمد رفيق، أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.

ثانيا: المجلات والدورات العلمية

1. باللغة العربية

- إسراء عبد الرحمن خضير وآخرون، **التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والأبعاد**، مجلة ديالي للعلوم الإنسانية، مجلد 01، العدد 67، جامعة ديالى، العراق، 2015.

- اسعد حمدي محمد ماهر، **التنمية الزراعية المستدامة في العراق – الواقع والتحديات–**، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 03، العدد 04، جامعة التنمية البشرية، العراق، 2017.

- الطيب مزوري، "**برامج التنمية الفلاحية في دول المغرب العربي بين واقع معالجة المشكلة الثنائية الغذائية (الأمن الغذائي، الفجوة الغذائية) وتحديات النظام التجاري المتعدد الأطراف**"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 06، ،المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2014.

- العجال عدالة، وليد شرارة، "**دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، الجزائر، 2014.

- بدر الدين طالبي، سلمى صالحي، **واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 19، العدد 01، الجزائر، 2015.

- بن عيسى كمال الدين ،كبيري فتيحة، **تحدي الأمن الغذائي في الجزائر– دراسة قياسية خلال الفترة 1995–2015** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد14، العدد19، الجزائر، 2018.

- حنان عادل أحمد هلالي ، **التنمية الزراعية المستدامة وتحدياتها البيئية في مصر**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 26، العدد 02، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2016.

- خديجة عياش، الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2021.

- ربيعة بوسكار وآخرون، **التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر –الواقع والتحديات–**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 02، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر، 2022.

- رزيقية غراب، **إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر– واقع و آفاق–**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 13، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

- رغدة حسن محمود سالم، **مستوى وعي الزراع بأبعاد التنمية الزراعية المستدامة المصرية**، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، المجلد 12، العدد 08، جامعة المنصورة، مصر، 2021.

- سهيلة شيخاوي، العجال عدالة، "**نمذجة التنبؤ بقيمة الواردات الغذائية الجزائرية...آفاق 2022**"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 6، العدد 10، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2018.

- عز الدين نزعي، الطيب هاشمي ، "**السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد09، العدد33، جامعة مولاي طاهر، سعيدة، الجزائر، 2013.

- لطاهر مبروكي، **الأمن الغذائي في المغرب العربي**، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

- محمد قرينات، "**التنمية الزراعية في الجزائر والأمن الغذائي**"، مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المجلد 09، العدد 01، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، الجزائر، 2012.

- نور الدين كروش، **دور التمويل الفلاحي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، المركز الجامعي تسمسيلت، الجزائر، 2019.

- هاجر حلافة، **الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين و تنامي التهديدات**، دفاتر المتوسط، المجلد 02، العدد 01،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 2015.

- يوسف بن يزة، **محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 19، العدد 01، جامعة باتنة ، الجزائر، 2018.

2.باللغة الأجنبية

-M. BANOIN & J.GUENGANT, **les systèmes agraires traditionnels nigériens dans l'impasse face à la démographie**, Atelier Jachère et systèmes agraires, Niamey, 30 septembre-2octobre 1998.

ثالثا: الأطروحات والمذكرات العلمية

- الطيب هاشمي، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

- إيمان بن يمينة، عبد المجيد زدوري، **سياسات التنمية الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2016/2015.

- حنان مروني، يحي بن عدة، **الإصلاحات الزراعية ومسألة تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر –دراسة حالة ملبنة سيدي خالد تيارت**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ، الجزائر، 2017/2016.

- خديجة عياش ، **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر– دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2002** ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر، 2011.

- ريم قصوري، **الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2012.

- زاوي بومدين، **التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015.

- سهيلة شيخاوي، **السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي ودوره في تحقيق الأمن الغذائي حالة الجزائر للفترة ما بين (1980-2016)** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2019/2018.

- طرطار سماح، سليمي كنزة، **واقع الأمن الغذائي المستدام في الجزائر للفترة 2010-2020**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، تبسة ، الجزائر، 2023/2022.

- عبد الرحمن العايب، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.

- فاطمة أحمد محمد، **"أثر الطاقة الحيوية كبديل للنفط على الأمن الغذائي العالمي بالتطبيق على دول منظمة الأوبك وبعض الدول النامية"**، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، .2013

- فاطمة بكدي، **إشكالية تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة (2000-2012)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012.

- فاطمة تواتي بن على، **الاندماج الاقتصادي واستراتيجيات الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الإقليمية و الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013-2014.

- محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

- مراد جبارة، **دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي –حالة دول شمال إفريقيا–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2014.

- هاجر بوزيان الرحماني، **الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي "حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر ،2013-2014.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- خالد بوشارب، "**دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي –حالة الجزائر–**"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 23-24 نوفمبر 2014.

- عائشة عميش، "**واقع الأمن الغذائي ومؤشراته وأبعاده في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية –حالة الجزائر–**"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية"، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 23-24 نوفمبر 2014.

- محمد فلاق، "**دور الشركات المسؤولة اجتماعيا في دعم الأمن الغذائي –شركة أراسكو السعودية نموذجا–**"، مداخلة في الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، المنعقد يومي 23-24 نوفمبر 2014.

- وليد فؤاد، **التدريب ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في مصر**، المؤتمر العربي الدولي الثالث والعشرون للتدريب والتنمية الإدارية، مصر ، 2017.

خامسا: التقارير والأوراق البحثية

1. باللغة العربية

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع التجارة الخارجية للدول العربية، 2022.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الزراعة والمياه، 2022.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير الأمن الغذائي، 2020..

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2022 وقاعدة بيانات الصندوق العربي لأعوام مختلفة.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "**أطلس الغابات في الوطن العربي**"، المجلد الأول، "الوضع الراهن للغابات وأهم الأنواع الشجرية في المنطقة العربية، الطبعة الأولى، الخرطوم، 2010.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد 38، 2019.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد :40،41.

- تقرير عن أوضاع الأمن الغذائي العربي 2019، المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

- صندوق النقد العربي، آفاق الاقتصاد العربي، الإصدار 18، 2023.

- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات الناتج الزراعي، مارس 2022.

2.باللغة الأجنبية

- OECD/FAW. Agricultural Outlook 2021 - 2030. OECD Publishing, Paris,2021.

سادسا: مواقع الانترنيت الرسمية والموسوعات

1. باللغة العربية

- منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020، حالة الغابات في العالم 2020،الغابات والتنوع البيولوجي والسكان، روما، متاح على الموقع الالكتروني: https://doi.org/10.4060/ca8642ar تم الاطلاع عليه يوم: 2024/02/15 على الساعة: 21:43.